الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 08 ماي 45- قالمة

08 th May -Guelma University
UNIVERSITE 08 MAI 45 –GUELMA

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج

مقدمة لنيل شهادة الماجستير

الشعبة : نقود و مالية

بعنوان:

فعالية المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة

" إمكانية تطبيق IAS في البنوك "

من إعداد الطالبة : صليحة عماري

لجنة المناقشة:

د.معطى الله خير الدين	أستاذ محاضر	جامعة قالمة	رئيسا
د. بن ثابت علي	أستاذ محاضر	جامعة عنابة	مقررا
د. جبار محفوظ	أستاذ محاضر	جامعة سطيف	مناقشا

الدفعة: 2006/2005

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنـــــوان	الصفحة
01	تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة 1995-2001 بملايير الدولارات.	09
02	تخفيضات العملة وأزمة البورصة في المكسيك.	29
03	أهم الأسواق الآسيوية الناشئة.	30
04	مخطط المساعدات الاستعجالية للدول الآسيوية في إطار FMI	32
05	الاختلافات الرئيسية بين النموذجين الانجلوساكسونية والأوروبي.	44
06	قوائم مفاهيم الحاسبة المالية لمجلسFASB .	69
07	قائمة المعايير المحاسبية الدولية المتبناة لحد الآن.	70
08	قائمة لقرارات للجنة التفسيرات.	87
09	مجموع البحوث التي قام بها IASB من 2002-2004.	79
10	تطور مديونية الدول الناميه خلال الفترة 1974-1992.	119
11	شدة انتشار الأزمات البنكية في دول أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي.	123
12	عدد الأزمات المصرفية خلال الفترة 1994-2003.	124

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنـــــــــوان	الصفحة
01	هيكل مجلي المعايير المحاسبية الدولية.	85
02	مكانة ودور كل هيئة عضو بالـ IASCF.	89
03	نموذج ميزانية بنك حسب IAS.	136
04	تبيان جدول حسابات النتائج وفقا للـ IAS.	137
05	قائمة التدفقات النقدية طبقا للـ IAS.	138

الفهـــــرس

قائمة الجداول.

قائمة الأشكال.

المقدمة العامة.

الفصل الأول: إفرازات العولمة في المجال المحاسبي.

تمهيـــد.

I- العولمة : دراسة للأبعـــــاد والحقائـــق 03

1 - الأبعاد الرئيسية للعولمة 03

1-1- البعد المفاهيمي للعولمة 03

1-2- البعد الاقتصادي للعولمة 06

1-3- العولمة الماليـــة: القوة المحركة للعولمة 10

2- القوى الفاعلة في العولمة 16

2-1- الدول الرأسمالية المتقدمة 16

2-2- المؤسسات الاقتصادية الدولية 18

2-3- الشركات المتعددة الجنسيات 21

3- انعكاسات العولمة 24

3-1- تراجع دور الدولة 25

3-2- تزايد الاستثمارات بالبنوك 26

3-4- استفحال الأزمات بالأسواق المالية 28

II- نحو نظام محاسبي دولي 34

1- عموميات حول المحاسبة 34

1-1- تطورات علم المحاسبة 35

1-2- المفاهيم المحاسبية 36

1-3- الفروض المحاسبية 38

1-4- المبادئ المحاسبية 39

2- الاختلافات المحاسبية الدولية 42

2-1- اختلاف الأنظمة المحاسبية 43

2-2- مشاكل الاختلاف المحاسبي 45

3- محاولات التوافق المحاسبي..... 46
3-1- مفهوم التوافق المحاسبي..... 46
3-2- أسباب التوافق المحاسبي..... 47
3-3- دور التنظيمات الدولية في التوافق المحاسبي..... 49
خلاصـــــــة

الفصل الثاني: توحيد المعايير المحاسبية الدولية.

تمهيـــــــد
I- الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية..... 59
1- مقدمة في المعايير المحاسبية الدولية..... 59
1-1- التعريف بالمعايير المحاسبية الدولية..... 59
1-2- دوافع إصدار المعايير المحاسبية الدولية..... 61
1-3- أهمية المعايير المحاسبية الدولية..... 63
2- الانتقال من مبادئ الـ GAAP إلى معايير IAS..... 64
2-1- مرحلة مساهمات الإدارة: 1900-1933..... 64
2-2- مرحلة المجمعات المحاسبية 1933-1973..... 66
2-3- مرحلة إنشاء المعايير المحاسبية وتطويرها:(1973 حتى الآن) 68
3- تصنيف المعايير المحاسبية الدولية..... 73
3-1- المعايير التأطيرية..... 74
3-2- المعايير الخاصة..... 78
3-3- المعايير المهنيـــة..... 81
II الإطار التنظيمي للمعايير المحاسبية الدولية..... 82
1- مجلس المعايير المحاسبية الدولية..... 82
1-1- الأهداف الرئيسية للـ IASB..... 82
1-2- البنية الهيكلية لمجلس المعايير المحاسبية..... 84
1-3- إنجازات مجلس المعايير المحاسبية الدولية..... 89
2- علاقة مجلس IASB بالهيئات الأخرى..... 98
2-1- مجلس معايير المحاسبة المالية..... 98
2-2- المنظمة الدولية للبورصات العالمية IOSCO..... 101
2-3- الاتحاد الأوروبي..... 102

3- تطبيق المعايير المحاسبية الدولية: التجارب- مدى الالتزام- الصعوبات..... 103
3-1- تجارب الدول في التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية..... 103
3-2- مدى التزام الدول بالمعايير المحاسبية الدولية..... 106
3-3- الصعوبات التي تواجه الـ IASB..... 108
خلاصـــــة

الفصل الثالث: إمكانية تطبيق المعايير المحاسبية بالبنوك.

تمهيد

I- خلفية النشاط البنكي والبحث عن معايير تتعلق بالبنوك..... 117
1- الانتقال بنشاط البنوك من التدويل إلى العولمة..... 117
1-1 مرحلة انتعاش سوق الأورودولار..... 117
1-2- مرحلة تفاقم أزمة المديونية وبروز نمط التمويل المباشر..... 119
1-3- مرحلة شمولية النشاط البنكي ونشوء الأزمات البنكية..... 121
2- أساسيات الرقابة في البنوك..... 124
2-1- الأنواع الرئيسية للمخاطر البنكية..... 124
2-2- أهمية الرقابة في البنوك..... 127
2-3- أسس الرقابة الفعالة..... 129
3- أهمية الإفصاح في البنوك..... 130
3-1- مفهوم الإفصاح..... 130
3-2- مزايا تبني الإفصاح بالبنوك..... 131
3-3- تزايد الطلب الدولي على الإفصاح..... 132
II - انعكاسات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بالبنوك..... 133
1- أثر تطبيق IAS_{30} على القوائم المالية للبنوك..... 133
1-1- خلفية عن المعيار IAS_{30} 135
1-2- انعكاسات تبني المعيار IAS_{30}..... 140
2- معيار IAS_{39} وتبني مفهوم القيمة العادلة..... 140
2-1- لمحة عن معيار IAS_{39}..... 140
2-2- تبني القيمة العادلة: تضارب بين المزايا والمخاوف..... 142
2-3- أثر تطبيق IAS_{39} على البنوك..... 144
3- البنوك الجزائرية والمعايير المحاسبية الدولية..... 145

3-1- واقع البنوك الجزائرية 146
3-2- حاجة البنوك الجزائرية لمعايير IAS 147
خلاصة
الخاتمة العامة 157

المقدمة العامة:

في سياق تحديات النظام العالمي الجديد وما طبعته من تحولات عدّة على أكثر من صعيد، أضحت العولمة وما ترتكز عليه من قوى فاعلة في تأكيدها وتسييرها (الدول الرأسمالية، المؤسسات الاقتصادية الدولية والشركات المتعددة الجنسيات) مشهدا حقيقيا وسمة رئيسية لهذا النظام، لاسيما بعد ما شهده الجانب المالي لها من تطورات هامة أدّت إلى جعل العالم بمثابة قرية مالية صغيرة تتشابك فيها الأنظمة المالية والنقدية لمختلف الدول وتتنافس بها القوى الفاعلة من أجل تحقيق مصالحها وتبوئها لمركز الريادة الذي استقر خلال السنوات الأخيرة لدى الدول السبع التي هيمنت على قرارات المؤسسات الاقتصادية الدولية بفعل ما تملكه من مقومات اقتصادية وعلمية وعسكرية، وجعلت منها أداة فعالة بيد الشركات المتعددة الجنسيات لاستعمال شرعيتها الدولية كغطاء – من خلال ما تسّنه من سياسات وقوانين تكون في صالح الشركات المتعددة الجنسيات- لمختلف نشاطاتها التوسعية، ولقد عمدت الشركات المتعددة الجنسيات من خلال ما تتصف به من خصائص متنوعة إلى تبني سياسات وأساليب مجحفة لأجل تعظيم أرباحها دون اكتراث منها بشرعية هذه الأساليب أو عدم شرعيتها، حيث أخذت تمد من فروعها في كامل أنحاء العالم، وتستحوذ على جانب كبير جدّا من السوق العالمي، ناهيك عن سيطرتها على نسبة كبيرة من الأسواق المالية الدولية، وإدماجها لنشاط البنوك ضمن أعمالها عن طريق الاندماج مع بنوك عالمية أو الاستثمار بها، ولقد أدّت كل هذه التحولات الكبرى في نشاط الشركات المتعددة الجنسيات إلى تراجع في دور الدولة لحسابها، واتساع في دائرة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها، ومنه إلى تزايد الطلب على قوائمها المالية من قبل المستثمرين والمستفيدين منها، وكنتيجة حتمية لما سبق حدثت عدة انهيارات بهذه الشركات، الأمر الذي أدّى الى ازدياد الأسواق المالية الدولية وتفشي ظاهرة الافلاسات بالبنوك.

وكحماية من هذه الانهيارات، انطلقت الدول تتجمع فيما بينها وتكثف من جهودها من أجل وضع مجموعة من القواعد والضوابط تتميز بإلزامية تطبيقها من قبل الشركات، البنوك وحتى الأسواق المالية وتقيهم من خطر الانهيارات، وقد تمثلت تلك القواعد أساسا في مجموعة من المعايير الموحدة ذات خاصية القابلية العامة للتطبيق على المستوى العالمي.

ولعلّ من أهم تلك المعايير التي تزايد الطلب الدولي عليها خلال السنوات الأخيرة نذكر المعايير المحاسبية الدولية التي تعتبر كأساس لبناء القوائم المالية وعملية الإفصاح على ما تحتويه من معلومات محاسبية على نطاق دولي، لاسيما بعدما تزايد الطلب عليها من قبل كل المستثمرين والمستفيدين منها لاتخاذها كأداة للرقابة من خلال استخدامها في تحليل نوعية المخاطر وكذا كيفية تسيير هذه المخاطر وبالتالي إمكانية تفاديها.

وتأسيسا على ما سبق يمكن القول أنّه في الوقت الذي تزايدت فيه درجات العولمة على مختلف الاقتصاديات المحلية تزايدت أيضا الحاجة إلى إيجاد نقطة توافق بين مختلف التطبيقات المحاسبية المتواجدة في العالم، لاسيما بعد ما شوهد من هزّات مالية آخرها فضيحة أنرون التي تمثلت في انهيار أكبر الشركات النفطية بسبب الكشف عن ما قامت به من تجاوزات عدّة في الأرقام المحاسبية الخاصة بنشاطاتها، وأمام هذا الوضع تعالت النداءات بضرورة تأهيل المبادئ المحاسبية لتصبح أكثر ديناميكية مع متطلبات العولمة وأكثر توافقا وانسجاما مع مختلف الاقتصاديات، وحتى

يتم ذلك كان لا بد من توفر هيئات دولية تسعى لتحقيق هذا الهدف، كمجلس المعايير المحاسبية الدولية الذي سعى ومنذ نشأته عام 1973 وبالتعاون مع هيئات محاسبية دولية على خلق معايير محاسبية ذات الصبغة العالمية تكون القاعدة الرئيسية في بناء نظام محاسبي دولي، هذه المعايير تزايد الطلب الدولي عليها بسبب ما خلفته أزمة ENRON على الاقتصاد الأمريكي وعلى المبادئ المحاسبية الأمريكية حيث أكّدت قصورها وعدم قدرتها على مواجهة مثل هذه الفضائح المالية، وكذلك بفعل ما نص عليه قانون البرلمان الأوروبي الذي فرض على كل الشركات الأوروبية المسجلة والمقيدة بالبورصات الأوروبية اعتماد هذه المعايير عند إعداد حساباتها الموحدة ابتداءا من الأول جانفي 2005.

وبالرغم من النتائج التي سجلتها عملية تبني هذه المعايير الدولية من زيادة قابلية مقارنة القوائم المالية، وسهولة فهمها، توفير الوقت والمال، تسهيل عملية التحليل والتحسين من مصداقية التقارير المالية،... الخ، إلا أنه يبقى مجال تطبيقها تشوبه مجموعة من الصعوبات أهمها عدم فهمها من قبل المحاسبين، واعتبار البعض أنّ الأخذ بها هو مساس بسيادة الدول، لاسيما فيما يتعلق بإمكانية تطبيقها بالبنوك، نظرا لقلة المعايير الخاصة بها، حيث قام IASB بخلق معيار محاسبي دولي وحيد خاص بالبنوك هو IAS 30 والمرتبط بالإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة، وكذلك صعوبة فهم المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 الذي أدخل مفهوم القيمة العادلة له عند تقييد الأدوات المالية بالميزانية.

والبنوك الجزائرية كونها ليست بمنأى عما يحدث من تطورات ومستجدات عالمية أصبح عليها في ظل هذه الظروف ومواكبة للتطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي من إبرام لاتفاق الشراكة الأورومتوسطية سنة 2002، وانضمامها المرتقب لمنظمة التجارة العالمية، أصبح لزاما عليها اعتماد هذه المعايير واعتبارها كركيزة أساسية من ركائز الرقابة البنكية – إضافة إلى رقابة البنك المركزي ومقررات لجنة بال– لاسيما بعدما طالب البنك العالمي بضرورة إصلاح المخطط المحاسبي الوطني الذي يعتبر المرجع الرئيسي المستنبط منه المخطط المحاسبي الخاص بالبنوك وجعله أكثر توافقا مع المعايير المحاسبية الدولية، وكذا بعدما عرفه القطاع البنكي الوطني من هزّات مالية أودت بفشل تجربة البنوك الخاصة به وأوضحت عدّة تجاوزات بالبنوك العمومية في الأرقام المحاسبية المتعلقة بنشاطاتها.

لقد دفعت أسباب عدم توافق المعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الوطني مع المعايير المحاسبية الدولية إلى التأخير في عملية تطبيق برامج خوصصة البنوك العمومية – القرض الشعبي الجزائري– والحد من درجة تسريعها ووتيرة البث فيها، كما أدّت إلى إنفاق مبالغ ضخمة على دراسات تقييم وضعها لنشرها أمام المستثمرين من البنوك الأجنبية، والتي تطلبت بدورها جلب مختصين أجانب للقيام بتلك الدراسات بدلا من الخبراء المحليين الذين يفتقدون لأدنى معلومات عن المعايير المحاسبية الدولية، وهو ما تمّ التماسه فعلا عند سؤال بعض البنكيين عن هذا الموضوع، والتقصي حول ما إذا سيتم تطبيقها من قبل البنوك العاملين بها أم لا.

وتكمن الأهمية القصوى لهذه الدراسة في تسليط الضوء على أهمية تبني المعايير المحاسبية الدولية والمزايا الناجمة عن تطبيقها، وكذا التعرف على النتائج التي سجلها مجلس IASB طوال فترة نشاطه وحتى إعادة هيكلته وتجديده

ليصبح في مصّف الهيئات الدولية، بالإضافة إلى محاولة الوقوف عند إمكانية تطبيقها بالبنوك، وإسقاط ذلك على واقع البنوك الجزائرية من خلال التطرق إلى الحاجة لتطبيقها والمزايا الناجمة عن ذلك.

وقد تم اختيار هذا الموضوع لأسباب عدّة أهمها :

- تزايد الطلب على المعايير المحاسبية الدولية من قبل الدول خاصة بعدما أصبحت عملية تبنيها من قبل الدول الأوروبية أمرا حتميا بفعل القانون الصادر عن البرلمان الأوروبي.
- إشكالية تطبيق معايير IAS بالبنوك، والتي تبقى الدراسة عليها نظرية أكثر منها عملية بسبب ما خلفته من انعكاسات جذرية على ميزانياتها شكلا ومضمونا.
- ضرورة مواكبة الاقتصاد الجزائري والبنوك الوطنية لكل المستجدات العالمية والتي تعتبر IAS أهمها خلال السنوات الأخيرة وانطلاقة لكل الإصلاحات الاقتصادية الأخرى (الخصخصة، الاستثمار، السوق المالية...) حيث يمكن القول أنّ الجزائر ونظامها البنكي بعيدين كل البعد عن ما يحدث على الساحة الدولية فيما يتعلق بهذا الموضوع وذلك ما يظهر جليا من خلال قلة تداول هذا الموضوع – على الرغم من أهميته– سواء في مجال البحث العلمي أو في مجال التطبيق العملي على المستوى المحلي وكذلك قلة العارفين به والمراجع المتناولة له.

وبناءا على ما سبق يمكن طرح الإشكال التالي :

إذا ما أضحى الاعتقاد السائد زمن العولمة هو: ضرورة التوجه نحو اعتماد نظام محاسبي دولي يرتكز بالأساس على تبني المعايير المحاسبية المصدرة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، فإلى أي مدى يمكن أن تنجح عملية تبنيها وتطبيقها من طرف البنوك؟

ولتناول ودراسة هذا الموضوع اعتمدنا على مجموعة من الفروض نلخصها في ما يلي:

- **عملية توحيد المعايير المحاسبية أمر ضروري في ظل العولمة.**
- **يعتبر توحيد المعايير المحاسبية هدفا رئيسيا لمجلس المعايير المحاسبية الدولية.**
- **إدماج البنوك الوطنية للمعايير المحاسبية الدولية يفتح المجال واسعا أمام جلب الاستثمار الأجنبي.**

وللإحاطة بكل جوانب الموضوع ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، كل فصل يتم تقديمه بتمهيد وختمه بخلاصة، بالإضافة طبعا إلى مقدمة وخاتمة عامتين حيث:

– يتناول الفصل الأول أهم الإفرازات الناجمة عن العولمة على المجال المحاسبي من خلال دراسة مختلف الأبعاد الرئيسية للعولمة وكذا الحقائق الخفية لها التي تظهر في الانعكاسات السلبية الناتجة عنها، ثم انتقلنا للحديث عن أهمية بناء نظام محاسبي دولي يقوم أساسا على مجموعة من المعايير المحاسبية الموحدة، أي الانتقال من الاختلافات المحاسبية الدولية إلى محاولة إيجاد نقطة توافق بين مختلف التطبيقات المحاسبية.

– يتطرق الفصل الثاني إلى إلقاء نظرة مفصلة حول المعايير المحاسبية الدولية من خلال تتبع مسار خلقها والهدف من إصدارها وأهمية تبنيها من قبل الدول ناهيك عن عملية تصنيفها، وكذلك من خلال الوقوف عند التطور التاريخي للهيئة المصدرة لهذه المعايير الذي يتوضح أكثر عند سرد أهم إنجازات مجلس المعايير المحاسبية الدولية، ومدى التزام وتبني الدول لمعاييره، والصعوبات التي تعيقه، دون أن ننسى علاقته بغيره من الهيئات المحاسبية الدولية.

- يتحدث الفصل الثالث عن إمكانية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بالبنوك من خلال الإطلالة أولا على خلفيـــة لنشاط البنوك الذي تطور إبّان العولمة بفعل تحولها إلى بنوك شاملة، كما تطورت معه نوعية المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك، ما تسبب عنه تزايد في الطلب الدولي على الإفصاح بقوائمها المالية، والوقوف عند أهم المعايير المحاسبية الدولية التي بإمكانها التأثير على ميزانيات البنوك ثانيا، لينتهي هذا الفصل بتقصي لواقع البنوك الجزائرية وحاجته المتزايدة إلى إدماجه وتبنيه للمعايير المحاسبية الدولية.

وحتى يتم الإلمام بحقيقة الموضوع ، فقد اعتمدنا في دراسته على غدة مناهج علمية منها:

- المنهج التاريخي: اعتمدنا هذا المنهج عندما أردنا القيام بتأصيل ظاهرة العولمة، والوقوف عند تطورات علم المحاسبة، والتطرق لأهم الإنجازات التاريخية لمجلس IASB وكذا التحدث عن واقع البنوك الجزائرية.
- المنهج الوصفي التحليلي: كحتمية أملتها طبيعة الموضوع لأننا بصدد جمع وتلخيص معلومات وحقائق مرتبطة بالمعايير المحاسبية الدولية والكشف عن آثارها الناجمة عند تطبيقها من قبل البنوك.

وسعيا منا في إثراء هذه الدراسة اعتمدنا على أحد أهم أدوات البحث العلمي المتمثلة في البحث المكتبي، حيث استخدمنا في ذلك مجموعة من الكتب باللغتين العربية والفرنسية، وكذا مجموعة من البحوث العلمية والمجلات، وبعض الملتقيات والأيام الدراسية، إضافة إلى مواقع مختلفة للإنترنت.

ولقد كنا نود تدعيم هذا البحث بتجربة تطبيقية على أحد البنوك، إلا أنّ مجموعة من الصعوبات كنقص المراجع المتناولة لهذا الموضوع وصعوبة المصطلحات المتعلقة به حالت دون السماح بذلك.

خطة الفصل

الفصل الأول : إفرازات العولمة في المجال المحاسبي.

تمهيـــــــــــــــد

I: العولمة:دراسة للأبعاد والحقائق

1- الأبعاد الرئيسية للعولمة

2- القوى الفاعلة في العولمة

3- انعكاسات العولمة

II: نحو نظام محاسبي دولي

1- عموميات حول المحاسبة

2- الاختلافات المحاسبية الدولية

3- محاولات التوافق المحاسبي

خلاصـــــــــــة

تمهيـــد:

يشهد الاقتصاد العالمي منذ العقد الأخير من القرن الماضي وحتى الآن، العديد من التطورات والتغيرات السريعة والمـــتلاحقة والناجمة عن ظاهرة العولمة، تمثلت أساسا في التطور المذهل في تكنولوجيا المعلومات، وزيادة الاعتماد على التقنيات العالية في جميع المجالات، والاتجاه نحو تكوين كيانات اقتصادية ضخمة من خلال زيادة الاندماجات بـــين الشركات المتعددة الجنسيات بهدف زيادة القدرة على المنافسة والسيطرة على أكبر حصة ممكنة في السوق العالمية، وقيام العديد من حالات الشراكة والتكتلات الاقتصادية على المستوى الجغرافي والإقليمي، وأخيرا التوقيع على اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة التي اعتبرت من أهـــم الأحداث تأثيرا على الاقتصاد العالمي خاصـــة بعد أن أدخلت ضمن اهتماماتهـــا قطاع الخدمات تحت ما يسمى باتفاقيـــة تحرير التجارة الدوليـــة في مجال الخدمـــات "GATS".

والمحاســـبة باعتبارها خدمة كأي من الخدمات الأخرى،سوف لن تكون بمنأى عن تلك التطورات السابقة، الأمـــر الـــذي اســـتوجب من المحاسبين العمل من أجل بناء إطار جديد لعلم المحاسبة حتى تتمكن من التجاوب والـــتفاعل مـــع هذه التطورات، وذلك من خلال الرفع من معدلات أدائها لوظيفتها التي انتقلت من خدمة إدارة الشـــركة إلى توفـــير المعلومـــات المحاسبية والبيانات المالية اللازمة والمفيدة لكل من يحتاجها من مساهمين ودائنين ومستثمرين وإداريين حكوميين .... وغيرهم.

وأمـــام تـــزايد الحاجة إلى البيانات المحاسبية للوفاء بمتطلبات مستخدمي هذه البيانات، اكتست هذه الأخيرة وعملية الإفصاح عنها أهمية كبيرة، خاصة بعد أن تزايدت درجات العولمة ورفعت القيود على حركة رأس المال، لذلك بات من الضروري على المنظمات والهيئات المهتمة بعلم ومهنة المحاسبة العمل من أجل إيجاد نوع من التوافق بـــين جمـــيع الممارسات المحاسبية المتوفرة عبر كامل أنحاء العالم ومنه القضاء على الاختلافات القائمة بين الأنظمة المحاسبية المتواجدة.

I – العولمة : دراسة للأبعـــــاد والحقائـــق:

شـــهد العقد الأخير من القرن العشرين العديد من التطورات الاقتصادية النوعية، والتي اتسمت بشدة تأثيرها عـــلى الاقتصاد العالمي بمختلف مجالاته واتجاهاته، وأمام هذا الوضع لم يعد بالإمكان تناول أي موضوع اقتصادي بعيدا عن مستوى معين من الفهم والاستيعاب لظاهرة العولمة باعتبار أنها الإطار المرجعي لكل هذه التطورات، هذه الظاهـــرة الـــتي تعددت أبعادها بعد أن استكملت نموها وتراكماتها في نهاية عقد الثمانينات ثم انطلقت بحركاتها اللامحـــدودة خـــلال عقد التسعينات لتتوسع في مختلف المجالات بمساعدة من القوى الفاعلة التي تمثلت في الدول الرأسمالية، المؤسسات الاقتصادية الدولية، الشركات المتعددة الجنسيات والتي عملت على تسيير العولمة ونشرها عبر كامل أقطار العالم دون الاكتراث بما يمكن أن تخلفه من انعكاسات.

1– الأبعاد الرئيسية للعولمـــــــة:

اتســـعت ظاهرة العولمة خلال السنوات الأخيرة لتشمل جميع مجالات الحياة الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية بعدما كانت قد ارتبطت أثناء ظهورها بالجانب الاقتصادي فقط، فهي إذن قد تحولت إلى ظاهرة شمولية، بالرغم من أن البعد المالي لها قد حظي منذ عقد التسعينات بالكثير من الاهتمام والدراسات من طرف الاقتصاديين والسياسيين بسبب ما خلفته من تأثيرات عميقة على الاقتصاد العالمي.

1-1– البعد المفاهيمي للعولمـــــــة:

أجمع الدارسون لظاهرة العولمة على أن المعنى اللغوي لها يتمحور أساسا حول إكساب الشئ صفة العالمية، بمعنى توزيع نمطه ليشمل كامل أقطار العالم[1]، لـــذلك فالمتمعن في التعريف السابق يخلص إلى القـــول بـــأن لا فرق بين العالمـــية والعولمة، في حين أن المعنى الاصطلاحي لهما يشير إلى عكس ذلك تماما، فالعالمية حسب رأي محمد عابد الجابري هي الانفتاح على كل ما هو عالمي أو كوني بشكل يتاح فيه لكل الدول أن تتبادل التأثير والتأثر فيما بينها بفرص متكافئة [2].

أمـــا بالنســـبة للعولمة فهي أكثر تعقيدا من العالمية، نظرا لتعدد أراء ووجهات نظر الباحثين في تحديد تعريف واضح لها، لذلك نرى من الضرورة الوقوف عند أهم الاتجاهات التي عمدت إلى تفسير ظاهرة العولمة.

– **الاتجاه الأول:** العولمة كمرحلة متطورة من التدويل:

عرّفـــت الأنكـــتاد في مؤتمـــرها لعام 1991العولمة على أنها ليست سوى المرحلة الثالثة من مراحل التدويل، موضحة بذلك أن أولى هذه المراحل تمثلت في تدويل التجارة، أما الثانية والتي بدأت في السبعينات، فقد تمثلت في الاندمـــاج المـــالي الدولي وما نجم عنه من تدويل لرأس المال، أما المرحلة الثالثة والتي بدأت في الثمانينات وظلت سائدة حتى عصرنا الحالي فتتمثل في العولمة[3].

وقـــبل الخوض في تفسير هذا الاتجاه، نشير إلى أن ظاهرة التدويل هي :"ذلك البروز المتعاظم لدور العلاقات الاقتصادية الدولية بالمقارنة مع النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي" [4]، وقد تجسدت مرحلته الأولى من خلال

الزيادة التي عرفتها معدلات نمو التجارة الدولية في الاقتصاد العالمي خلال عقد الستينات حيث نمت التجارة العالمية بمتوسط بلـغ حوالي 6.1% خلال الفترة الممتـدة من 1953حتى 1963، وارتفع ليصل 8.9% خلال الفتـرة 1963-1973، وقـد سـاهمت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GAAT)[5] بشكل كبير في تحقيق ذلك، خاصة بعد أن أخذت على عاتقها مهمة التخفيض التدريجي للقيود والحواجز الجمركية التي كانت تقف عائقا أمام حرية التجارة.

ومـع بزوغ عقد السبعينات تم الدخول في مرحلة جديدة من التدويل وتميزت بزيادة درجة اندماج الأسواق المالـية الدولية ولقد ارتبطت هذه الفترة بعدد من المتغيرات التي كان لها الأثر العميق على الاقتصاد العالمي أهمها: إلغـاء نظام التعادلات الثابتة سنة 1973، والإعلان على قيام نظام الصرف العائم، ظهور الفوائض المالية البترولية بسـبب صدمتي 1973-1974و1978-1979، وأخيرا ظهور ونمو سوق الأورودولار الذي بلغ حجم الأموال المتداولة بها سنة 1973 حوالي 160مليار دولار.

أما فيما يتعلق بمرحلة العولمة فقد ارتبطت في جانب منها بتنامي دور الشركات المتعددة الجنسيات في تحقيق معدلات نمو كبيرة في التجارة الدولية بفعل التوسع للاستثمار الأجنبي المباشر، أما الجانب الأخر منها فقد ارتبط بحـرية تدفقات رؤوس الأموال عبر الأسواق المالية، والتي تجسدت أكثر مع تطبيق إجراءات التحرير المالي ورفع الحواجـز عـلى حركة رأس المال في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، ثم بعد ذلك في باقي الدول الصناعية الرئيسيـة خلال الفتـرة 1979-1982، ولقد أكد فتح الله ولعلو هذا الاتجاه عندما عرف العولمة بأنها " ترسـيخ لظاهرة التدويل من خلال تغير نوعي لهذه الأخيرة، وارتفاع في وتيرة الحركات الدولية ضمن تصاعد وتكثيف المنافسه "[6].

أما فيما يتعلق بالاختلاف الرئيسي بين التدويل والعولمة فيتمثل في كون أن التدويل يحتوى على مضمون إيجابي يتجسـد في سـعي الدول نفسها نحو التفاعل مع غيرها من الدول على المستوى العالمي بشكل يسمح فيه اقتسام المكاسـب والخسائر وتبادل التأثير والتأثر، أما العولمة فهي تستهدف التأثير دون التأثر من خلال السعي المستمر للفاعلين في فرض قيم ومعايير ونظم معينة على كامل دول العالم دون الاكتراث بالخصوصيات المحلية.

– **الاتجاه الثاني:** العولمة كتعميق للفكر الليبرالي:

لم تكـن لتحصل العولمة وتتشعب في مختلف المجالات لولا وجود فكر إيديولوجي يبررها، لذلك فمنذ عقدين مـن الزمن تقريبا ظهرت النيوليبرالية كفكر جديد يهدف إلى تبرير العولمة وتدعيمها وهذا ما يؤكد الاتجاه القائل بأن العولمة هي بمثابة ترسيخ لمبادئ الليبرالية باعتبار أن كلاهما يرتكز على الحرية المطلقة وعدم تدخل الدولة.

وفي هذا السياق يوضح سمير أمين قائلا:" بأن كل ما يطرأ على الاقتصاد العالمي من تغيرات في إطار العولمة هو كمحاولة ليبرالية جديدة لإعادة توحيد العالم على أساس آليات السوق الرأسمالية"[7].

إذن فالنيوليـبرالية ارتبطـت بمـا أصطلح على تسميته بنظام آليات السوق، والذي يعني أنه من شأن السوق لوحدهـا فقـط أن تؤمن التوزيع الأفضل للثروات والمداخيل بين عناصر الإنتاج، كما تجسدت من خلال تخلي

الـــدول عـــن أســـاليب التخطـــيط المركزي، وتقليص التدخل الحكومي في توجيه النشاط الداخلي أو في ضبط المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي إلى أدنى حد ممكن، مما جعل الدولة تتخلى عن دورها التقليدي في إدارة العديـــد مـــن القطاعات الخدمية وإسنادها للخواص، لدرجة قيل فيها أنه تم الانتقال من مفهوم دولة الرفاهية إلى الدولة الحارسة التي يقتصر دورها على الوظائف المتمثلة في الدفاع، الأمن، العدالة[8].

وبهذا تكون الليبرالية الجديدة ليست سوى عودة للأفكار الكلاسيكية الليبرالية، التي لطالما آمنت بقدرة النظام الـــرأسمالي على تصحيح أزماته بشكل تلقائي، وتحقيق التوظيف الكامل انطلاقا من الحرية المطلقة وآليات السوق، ذلك في إطار تخلي الدولة وابتعادها عن التدخل في النشاط الاقتصادي فالنيوليبرالية جاءت لتعيد إحياء فكرة " اليد الخفية" التي تعمل بشكل تلقائي على إحداث التوافق بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، لذلك طالب أنصارها بضـــرورة إلغاء القيود والتدخلات التي تضعها الحكومات على الأسعار والأرباح والأجور والعمالة وكذا إطلاق الحرية الاقتصادية حتى يتسنى للطبقة الرأسمالية- التي لم تعد ترغب في دفع الضرائب للدولة- تحقيق أكبر ربح ممكن وتعظيم ثرواتها الكبيرة[9].

كخلاصـــة نقـــول أن الليبرالية الجديدة لا تختلف في جوهرها عن مرحلة الليبرالية المطلقة لبداية القرن، والتي انهـــارت بعد أن عجزت عن معالجة مشكلة الكساد الكبير لعام 1929، ولاعن مرحلة الليبرالية التي ميزت الفترة الكـــينزية والـــتي تم التخلي عنها بعد أن فقدت مبادئها القدرة على تفسير ظاهرة الركود التضخمي خلال فترة السبعينات.

- **الاتجاه الثالث**: العولمة كتعميم للقيم الأمريكية:

يرتكز هذا الاتجاه على القول السائد بأنه:" إذا صدرت الدعوة إلى العولمة من بلد ما، فإنها تعني تعميم نمط من الأنمـــاط الـــتي تخـــص ذلك البلد وجعله شاملا لكامل العالم "[10]، لذلك ذهب بعض الباحثين للقول بأنه طالما صـــدرت هذه الدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية فإن الأمر يتعلق بتعميم النموذج الأمريكي، ولعل ما يدعم هذا الاتجاه ما أعلنه الرئيس الأسبق جورج بوش عند انتهاء حرب الخليج الثانية بأن : "القرن القادم سيشهد انتشار القيم الأمريكية وأنماط العيش والسلوك الأمريكـــي"[11]، وهذا ما يوحي بأن العولمة تعني هيمنة النمط الأمريكي- المرتكز بالأساس على نمط الإنتاج الرأسمالي- وانتشاره بعمق عبر كافة أنحاء العالم ولقد ارتبطت العولمة بالمشروع الأمـــريكي بعـــد أن تولـــت الولايات المتحدة الأمريكية قيادة الاقتصاد العالمي وهندسته في أعقاب انهيار الاتحاد الســـوفياتي، لهـــذا كان من البديهي أن تصوغ الولايات المتحدة الأمريكية عولمة تخدم مصلحتها الذاتية بالدرجة الأولى، فـــلجأت بمســـاندة من الشركات المتعددة الجنسيات الاحتكارية إلى اختراق مجتمعات دول العالم الثالث وإخضـــاع شعوبها لأنماط المعيشة الأمريكية دونما أي تفاوض معهم، وهو ما أكده جورج بوش عند انعقاد مؤتمر الأمـــم المـــتحدة للبيئة سنة 1992حينما قال: " إن نمط حياتنا غير قابل للتفاوض "[12]، ونشير هنا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تقتصر على ترويج أسلوب حياتها وأنظمتها داخل المجتمعات النامية بل تعدت بذلك إلى داخل المجـــتمعات المتقدمة، الأمر الذي أدى بالمثقفين الأوروبيين المطالبة بضرورة التوحد ضد العولمة بصيغتها الأمريكية،

وهـــو الشعار الذي تبنته فرنسا من خلال وزيرها للثقافة في مؤتمر اليونسكو حينما نادى قائلا:" يا ثقافات العالم اتحدي ضد الغزو الثقافي الأمريكي" (13).

إذن فالعولمة ليست مجرد تطور تلقائي للنظام الرأسمالي بل هي دعوة لتبني النموذج الأمريكي الذي يعكس إرادة واضـــعيه في الهيمـــنة على العالم وأمركته، والهيمنة هنا لا تعني السيطرة والتحكم بالسياسة والاقتصاد فحسب، ولكنها تمتد لتطال ثقافات الشعوب وهويتهم الوطنية، وترمي إلى إشاعة وتعميم أسلوب الحياة الأمريكية وقيمها، اعـــتقادا منهم بصلاحيتها لكامل الشعوب، وهو ما عبر عنه بوضوح بيل كلينتون حينما قال :" إن أمريكا تؤمن بأن قيمها صالحة لكل الجنس البشري، وإننا نستشعر أن علينا التزاما مقدسا لتحويل العالم إلى صورتنا" (14).

في الأخـــير نؤكـــد أنه لم تكن للعولمة أن تكتسب بعد الأمركة لولا تلك القوة الاقتصادية والعسكرية وحتى الثقافية التي تزخر بها الولايات المتحدة الأمريكية، ولعل هذا ما جعل الأمريكي توم فريدمان يصرح قـــائلا: " نحن أمام معارك سياسة وحضارية فظيعة، العولمة هي الأمركة والولايات المتحدة الأمريكية قوة مجنونة، نحن قوة ثورية خطيرة، وأولئك الذين يخشوننا على حـــق، إن صندوق النقد الدولي قطعة أليفة بالمقـــارنة مع العولمة، في الماضي كان الكبير يأكل الصغير أما الآن فالسريع يأكل البطيء " (15).

1-2- البعد الاقتصادي للعولمـــــة:

يمـــثل البعد الاقتصادي للعولمة البعد الأكثر تحققا واكتمالا على الواقع مقارنة بأبعادها السياسية والاجتماعية وحتى الثقافية لذلك فان أول ما يتبادر إلى الأذهان عند الحديث عن موضوع العولمة هو بعدها الاقتصادي .

ولقد ارتبطت العولمة الاقتصادية بانتصار الليبرالية على الاشتراكية التي انهارت بعد سقوط جدار برلين 1989 وتفكك الاتحاد السوفياتي 1991، ومن تم الإعلان على أن قوى السوق هي الركيزة الأساسيه للنظام الاقتصادي العالـــمي الجديد الذي أسس على ثـــلاث مؤسسات اقتصاد هي : صندوق النقد الدولي (FMI)، البنك العالمي (BM) والمـــنظمة العالمـــية للتجارة (OMC)، هذه المؤسسات التي أخذت تهيمن على اقتصاديات مختلف الدول باستثناء الدول السبع التي سيطرتها هي عليها(16) وبالتالي يمكن القول بأن نشأة العولمة الاقتصادية كانت استجابة للأزمـــات الـــتي عـــرفها الاقتصاد العالمي خلال بداية السبعينات، ثم تعمقت أثناء عقد الثمانينات أيام ريغـــن وتاتـــشـــر، ومـــا يعرف باســـم : " توافـــق آراء واشنـــطن"(17) ،هذا الأخير الذي يتضمن عشر وصايا تمثل نموذجـــا لسياسية اقتصادية اقترحها الاقتصادي جون ويليامسون سنة 1989 بالتعاون مع معهد الاقتصاد العالمي، وتبنـــتها الولايات المتحدة الأمريكية ومسؤولي صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في واشنطن، وذلك لتطبيقها كمرحلة أولى لسياسة الإصلاح الاقتصادي في دول أمريكا اللاتينية حتى يتسنى لها الخروج من أزمة الديون(18).

وفيما يلي نذكر البنود العشر لهذا التوافق وهي(19):

1- الترشيد المالي وانضباط المالية العامة .

2- إعادة ترتيب أولويات للمصروفات العامة.

3- الإصلاح الضريبي.

4- تحرير أسعار الفائدة.

5- سعر صرف تنافسي.

6- تحرير التجارة وتخفيض الرسوم إلى حد 10%.

7- تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

8- خصخصة المشاريع العامة.

9- إلغاء القيود.

10- ضمان حقوق الملكية.

والجدير بالذكر أن هذه الإصلاحات كانت في البداية موجهة لدول أمريكا اللاتينية، ثم سرعان ما اتسعت لتعتبر نموذجا للعالم النامي بأكمله.

وتأسيسا على ما سبق نصل إلى تعريف العولمة الاقتصادية بأنها اندماج للأسواق العالمية في مجال التجارة، الاستثمار الأجنبي، رأس المال واليد العاملة من خلال رأسمالية حرية السوق وزوال الحدود، وفي إطار التراجع الكبير لدور الدولة، والتزايد المستمر لهيمنة الشركات المتعددة الجنسيات [20].

وبهذا يتم التأكيد على أن العولمة الاقتصادية تعبر عن زيادة في درجة التفاعل والتكامل بين الدول في حقول التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر وأسواق رأس المال وتتحدد من خلال نوعين رئيسيين: العولمة الإنتاجية والعولمة المالية[21].

ففيما يخص العولمة الإنتاجية فهي تعني وصول نمط الإنتاج الرأسمالي إلى نقطة الانتقال من دائرة التبادل إلى عالمية دائره الإنتاج وإعاده الإنتاج[22]، وذلك من خلال الشركات المتعدده الجنسيات التي أخذت تمد فروعها ونشاطها إلى جميع أنحاء العالم، وتسيطر على شطر كبير من عمليات إنتاج وتوزيع الدخل العالمي حيث تستحوذ على 40%من مجموع التجارة العالمية إذن فالعولمة الإنتاجية تتبلور بشكل أفضل من خلال عولمة التجارة الدولية وعولمة الاستثمار الأجنبي المباشر.

فبفضل التوحيد التدريجي للأسواق ازداد حجم التجارة الدولية بصورة متسارعة خلال السنوات الأخيرة، ففي الفترة الممتدة ما بين 1985و1995 أصبح النمو السريع للمبادلات التجارية يفوق أكثر بثلاث مرات الناتج المحلي الإجمالي، حيث قدر حجم التجارة الدولية خلال 1995 بـ 7.6 تريليون دولار سنويا، ثم ارتفعت لتصل إلى حوالي 9 تريليون دولار سنويا سنة2000، يعود هذا التسارع في نمو التجارة على المستوى العالمي إلى العديد من العوامل نذكر أهمها في :

- تزايد حجم الصادرات العالمية من السلع والخدمات: حيث بلغ متوسط الصادرات العالمية من السلع والخدمات ما قيمته 2.3مليار دولار سنويا خلال الفترة الممتدة من 1983 و1992، ليزداد بعدها بأكثر من ثلاث مرات أي ما يقدر بـ 7.6مليار دولار خلال سنة 2001، وقد بلغت حصة الصادرات من البضائع في عام 2000 ما قيمته 6200 مليار دولار، أي بزيادة قدرها 12.4% عن السنة السابقة، أمّا عن الصادرات من

الخدمـــات فقـــد قدرت قيمتها بـــ 1400مليار خلال نفس السنة أي بزيـــادة قدّرت ب 5% عن السنـــة الصارمة[23].

– التوجه المتزايد نحو تحرير التجارة بين الدول، بالرغم من أنه لازالت توجد هناك عوائق في طريق التجارة إلا أنه ومـــنذ الحرب العالمية الثانية حدث تقدم كبير في تحرير التجارة وقد تحققت عنها مكاسب تفوق بكثير التكاليف الناجمة عنها، إذ تبين أحد الدراسات أن اتفاقية أورجواي التي تم التوصل إليها عام 1995 حققت أكثر من 100 مليـــار دولار في السنة من المزايـــا الصافية للبلـــدان التي رفعت حواجز التجارة لديها[24].

– سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على التجارة العالمية: حيث أنه خلال سنة 2002 تم تحقيق ثلث المبادلات التجارية داخل هذه الشركات (أي بين الشركـــات الأم ومختلف فروعها المنتشرة عبر أرجـــاء العالم)، وفي عام 2001 تم الثلث الثاني من المبادلات التجارية العالمية بين الشركات المتعددة الجنسيات، في حين أن الثلث الأخير فقط من مبادلات السلع والخدمات يتم بين الدول والمؤسسات المحلية الأخرى.

– تركز معظم التجارة العالمية بين دول"Triad": (الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي واليابان)، حيث سيطرت هذه الدول على 65%من حجم التجارة العالمية سنة 1995 (منها 40% تسيطر عليها أوروبا لوحدها)، في حـــين أنـــه خلال الفترة 1990-1995 كانت نسبـــة الدول النامية من التجارة العالمية تسيطر عليها الدول الناشـــئة التي تشارك بما نسبته 17% حتى 25%[25]، أما فيما يتعلق بوارداتها فقد قدرت خلال الفترة الممتدة بين 1990- 1995 يوميا من 570ملياردولار إلى أكثر من 1200مليار دولار.

– الانخفاض المستمر في تكاليف النقل : لقد ساهم الانخفاض في تكاليف النقل في تلك الزيادة المستمرة والسريعة لنسب التجارة العالمية، حيث نشير إلى أنه خلال الفترة 1940-1960انخفضت هذه التكاليف إلى مقدار النصف بالقيمة الحقيقية، أما عن تكلفة النقل البحري فقد انخفضت بمقدار 70% مابـــين 1920- 1990، وفيما يتعلق بتكلفة النقل الجوي فقدرت نسبة انخفاضها خلال الفترة 1930- 1990بنسبة 84%.

أما فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر فلقد عرف هو الآخر نموا متسارعا منذ عام 1985، حيث لوحظ أن سرعة حركة تدفق الاستثمارات المباشرة الأجنبية تفوق كثيرا سرعة حركة الصادرات العالمية، بل وتتجاوز سرعة نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي فخلال الفترة الممتدة من 1983 إلى 1989 كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تـــنمو بمعـــدل مركب بلغ 28.9% في حين نمت الصادرات بحوالي 9.4% والناتج الإجمالي العالمي بحوالي 7.8% خـــلال نفـــس الفـــترة[26]، وفي عقد التسعينات كانت حصة الدول الصناعية الخمس الكبرى من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المتوسط أكثر من 75%، في حين أن الجانب الأكبر من حصة الدول النامية كانت تستفيد منه عشـــر دول نامـــية هي : الأرجنتين، الشيلي، الصين، الهند، إندونيسيا، كوريا الجنوبية، المكسيك، تايلاندا[27]، وللـــتعرف أكـــثر على حصة الدول من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ندرج هذا الجدول الذي يوضح تطورات هذه الأخيرة خلال الفترة الممتدة من 1995-2001.

الجدول رقم 01 : تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة 1995-2001 بملايير الدولارات.

	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الدول المتقدمة	137.1	203.5	219.7	271.4	483.2	829.8	1005.2
مجموعة الدول النامية	59.6	113.3	152.5	187.1	188.4	220	240.2
إفريقيا	04.0	4.7	5.6	7.2	7.7	9	8.2
أمريكا اللاتينية والكاريبي	17.50	32.3	51.3	71.2	83.2	110.3	86.2
آسيا والباسفيك	37.9	75.9	95.5	107.3	95.9	100	143.2
آسيا	39.9	75.3	94.4	107.2	95.6	99.7	143.5
غرب أسيا	02.2	-	2.9	5.5	6.6	0.9	3.4
وسط آسيا	00.4	1.7	2.1	3.2	3.0	2.6	2.7
جنوب وشرق وج ش آسيا	35.1	73.6	89.4	98.5	86.0	96.2	137.3
جنوب آسيا	0.8	2.9	3.7	4.9	3.5	3.1	3.0
الباسفيك	0.2	0.6	0.2	0.1	0.3	0.3	0.3
دول أوروبية نامية	0.2	0.5	1.1	1.7	1.6	2.7	2.0
وسط وشرق أوروبا	3.4	14.3	12.7	19.2	21.0	23.2	25.4

المصـــدر : بعلـــوج بولعيد، العولمة المالية والاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية مع الإشارة لحالة الجزائر، الملتقى الدولي حول البحث عن النشوء في ظل العولمة المالية – الرجوع الى الواقع الاقتصادي الجزائري – جامعة باجي مختار، عنابة، 2004.

أمّـــا بالنسبة لإجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2002على الدول العربية فقد بلـــغ حوالي 4.53 ملـــيار دولار، مقـــابل 6.72مليار دولار سنة 2001، هذه التدفقات تشكل 0.70%من إجمالي تدفقات الاســـتثمار الأجـــنبي المباشر للدول النامية، ومن سنة 1995 حتى 2002 بلغت الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية 1% من الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي أي بقيمة 36.6 مليار دولار، لم يكن نصيب الجزائر منها سوى 1065 مليون دولار سنة 2002 بعد أن كانت تقدر عام 2001بـــ: 1196مليون دولار.

أما الجانب الثاني للعولمة الاقتصادية والمتمثل في عولمة رأس المال أو العولمة المالية فهي قد انطلقت خفية خلال عقد السبعينات، تزامنا مع تعويم أسعار الصرف وظهور البترودولارات، لتعرّف آنذاك بأنها الترابط والتشابك شبه الكامل للأنظمة النقدية والمالية لمختلف الدول، ثم تعمّقت وتسارعت فيما بعد بفعل الثروة التكنولوجية وتصاعد الليـــبراليون الجدد إلى الحكم الذين عملوا بتفان على رفع القيود والحواجز أمام تحركات رأس المال لتصبح العولمة المالية بذلك تعرّف :" بأنها قطيع إلكتروني مـــن المتاجرين المجهولين بالعملات والأسهم والسندات يجلسون وراء

أجهزة الكمبيوتر، وهـــؤلاء لا يعترفون بالظروف الخاصة لأية دولة، وإنما يعترفون بقواعدهم فقط حيث يحددون نسبة الادخار ومستوى الفوائد، فالقطيع إذن يرعى في 180دولة " [28].

ونشير هنا إلى أن عملية تحرير رأس المال لا تقتصر على المعاملات المتعلقة بالأسهم والسنـــدات فقط، بل هي تشـــمل كل المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال مثل: الديون، وأسهم المحافظ المالية والاستثمار المباشر والعقارات والثروات الشخصية مع العلم أنه بإمكان أي دولة أن تتبع التحرير الشامل لمختلف تلك المعاملات أو الـــتحرير الجـــزئي لها[29]. إلا أنه في هذا الخصوص أشار خبراء صندوق النقد الدولي إلى أنه من الأفضل البدء في تحريـــر الـــتدفقات طويلـــة الأجل قبل التدفقات قصيرة الأجل، وقبل تحرير استثمار الحافظة المالية، البدء بتحرير الاستثمار الأجنبي المباشر[30].

وفي سنة 2000 بلغ إجمالي تدفقات رأس المال في العالم ما قيمته 7.5 تريليون دولار أي بزيادة أربع مرات عن ما كانت عليه سنة 1990، كما ارتفع أيضا صافي تدفقات رأس المال إلى حوالي 1.2 تريليون دولار سنة 2000 بعد ما كانت تقدر سنة 1990بـــ 500مليار دولار[31].

أما فيما يخص حجم تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة بالدول النامية فقد بلغ حوالي 280مليار دولار أمريكي سنة 1997.

هـــذا بالنسبة للعولمة الاقتصادية، لكن وباعتبار أن الجانب المالي لها هو الذي طغى على الجانب الإنتاجي، فقد أردنا أن نخصص فيما بعد مجالا لتناول التطور التاريخي للعولمة المالية والعوامل التي ساهمت في اتساعها وتعميقها.

1-3- العولمة الماليـــة : القوة المحركـــة للعولمـــة:

لم يكن للعولمة الاقتصادية أن تسير بقوة الدفع التي سارت بها في العقدين الأخيرين، لولا ذلك التسارع الذي عرفـــته العولمـــة المالية بفعل عدة عوامل أهمها: إلغاء القيود والحواجز على حركة رؤوس الأموال، تعويم أسعار الصرف بعد انهيار نظام بريتن وودز، ظهور الفوائض المالية بالدول الصناعية، التوسع في استخدم المشتقات المالية، وأخيرا انتشار الثورة التكنولوجية والمعلوماتية.

إن كـــلا من المتغيرات السابقة ساهمت بشكل كبير في عولمة الأسواق المالية الدولية وزادت من نسبة ارتباطها فـــيما بينها، لدرجة أصبحت فيها هذه الأسواق بمثابة قرية مالية كونية تتسارع فيها حركة رؤوس الأموال، دونما القـــدرة عـــلى التحكم بها خاصة بعد أن انفصلت هذه الحركة عن حركة الإنتاج الحقيقي، الأمر الذي أدى إلى تضـــاعف معدلات الربح التي يحققها رأس المال المالي عدة مرات عن معدلات الربح التي تحققها قطاعات الإنتاج الحقيقي، ونشير هنا إلى أنه خلال عام 2001 تم تبادل1000 مليار دولار في اليوم الواحد، منها 13% فقط تتعلق بتســـديد ديـــن تجاري(تسليم بضاعة، دفع حقوق براءات الاختراع، شراء قطعة أرض .....) والباقي 87% تتعلـــق بصفقات نقديـــة لا تنتج أية قيمة[32].

انطلاقـــا ممـــا ســـبق نصل إلى القول بأن أساس العولمة المالية هي حرية انتقال وتحركات رؤوس الأموال عبر الحـــدود، والآلـــيات التي تتحرك بها فيما بين الأسواق المالية المختلفة، وبالتالي فبالنظر إلى تاريخ الرأسمالية نجد أن

العولمة المالية كانت ملازمة لتطور النظام الرأسمالي ابتداء من المرحلة التجارية، ووصولا إلى يومنا هذا، لذلك نرى من الضرورة تتبع التطور التاريخي لها للتعرف على مختلف أشكالها.

- المرحلة الأولى: 1850- 1914:

اتسمت هذه المرحلة بنمو كبير في حركة تصدير رؤوس الأموال بفعل ما شهدته هذه الفترة من تطورات عدة ساهمت في استقرار النظام النقدي الدولي أهمها: حرية تحويل العملات الوطنية إلى ذهب، حرية استيراد وتصدير الذهب، ارتباط كمية النقود المتداولة بالمعروض من الذهب، كما تميزت هذه الفترة بعدم استخدام السياسة النقدية في حالة حدوث صدمات داخلية وخارجية، أكثر من ذلك فقد كان الخضوع لقاعدة الذهب يعني التضحية باستقرار الاقتصاد المحلي مقابل التوصل إلى التوازن الخارجي، الأمر الذي دعم بقوة من تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل لإحداث التوازن المالي، من ثم أدت وبشكل غير مباشر إلى انتقال رؤوس الأموال طويلة الأجل من بلدان الفائض إلى بلدان العجز ولقد اتخذ رأس المال المصدر إلى هذه البلدان عدة أشكال أهمها:

- إقراض الدول التي كانت بحاجة لتمويل مشاريع السكك الحديدية، الموانئ، الطرق، المطارات....الخ من قبل البنوك والمؤسسات المالية عن طريق الاكتتاب في الصكوك المالية لهذه الدول (بلديات، هيئات...).
- التمويل عن طريق القروض الدولية بواسطة إصدار السندات في الأسواق المالية الدولية.
- القروض الحكومية التي كانت تمنحها حكومات البلدان الصناعية إلى حكومات البلدان الأخرى لتمويل عجزها.

وعليه يمكن القول بأن العولمة المالية خلال خمسين سنة قبل الحرب العالمية الأولى بلغت درجة عالية جدا بسبب التدفق الهائل لرأس المال من البلدان الصناعية الأوروبية (انجلترا، فرنسا، ألمانيا) إلى البلدان المتسارعة النمو كالأمريكيتين، استراليا ونيوزيلندا، حيث بلغت نسبة التدفقات الرأسمالية التي خرجت من بريطانيا خلال هذه الفترة حوالي 9% من ناتجها الإجمالي، وهي نفس النسبة تقريبا في كل من ألمانيا وفرنسا وهولندا، وأيا كانت حجم هذه الأموال المتدفقة فإنها قد حاولت إيجاد حل لمشكلة فائض رأس المال[33].

- المرحلة الثانية: 1914- 1945:

تميزت هذه الفترة بأن قامت الحكومات بالتخلي عن قاعدة الذهب، وفرض القيود على تحركات رأس المال ونظم الصرف والتجارة الدولية مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، مما نتج عن ذلك تفكك الروابط بين الأسواق المالية الدولية، وبانتهاء الحرب تمت العودة من جديد إلى قاعدة الذهب ورفعت القيود على حركة رؤوس الأموال عبر الحدود، وأعيدت الروابط بين الأسواق المالية الدولية، إلا أن تلك العودة لقاعدة الذهب لم تكن بنفس الشروط والآليات التي تميزت بها قبل الحرب العالمية الأولى، حيث أن معظم الدول أعطت لاعتبارات التوازن الداخلي أهمية تفوق اعتبارات التوازن الخارجي فقامت بعزل حركة دخول وخروج الذهب عن كمية النقود المتداولة حتى لا تضطر لإتباع سياسات انكماشية أو تضخمية في حالة حدوث عجز أو فائض في ميزان مدفوعاتها.

كمـــا أن أزمـــة الديون والتعويضات الناتجة عن مؤتمر الصلح 1919 ساهمت في اضطراب العلاقات النقدية والمالـــية بين مختلف الدول آنذاك، إلا أن ذلك لم يمنع من نمو نشاط رؤوس الأموال على الصعيد العالمي، وهو ما يتوضـــح من خلال النشاط الخارجي للبنوك الأوروبية التي قامت بإنشاء فروع لها في العديد من دول العالم حتى تســـهل من عمليات دخول وخروج الأموال عبر هذه البلاد، الأمر الذي نجم عنه تشابك العلاقات بين الأسواق المالـــية والـــنقدية الدولية خلال النصف الثاني من عقد العشرينات، لهذا فما إن شبّ الكساد بالولايات المتحدة الأمريكية حتى انتقل إلى الدول الأوروبية، وبعدها إلى دول العالم الأخرى نتيجة لشبكة البنوك الدولية، وعلاقات الدائنية والمديونية بين الدول.

وكمعالجة لأزمة الكساد لجأت العديد من الحكومات لفرض قيود ورسوم جمركية على التجارة الخارجية ونظم الصـــرف، مما أدى إلى انعدام أي حركة لرؤوس الأموال فيما بين الأسواق المالية الدولية وبقي الحال على ما هو عليه حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية.

- المرحلة الثالثة :1945- 1970:

عـــاد الانتعاش من جديد لحركة رؤوس الأموال بين الأسواق المالية الدولية بعد الإعلان عن قيام نظام بريتن وودز، لكن هذه التحركات لم يعتد بها مقارنة بما كانت عليه قبل الحرب العالمية الأولى، فهذه المرحلة تميزت بعدم وجـــود فوائـــض في رؤوس الأموال الأوروبية واليابانية بسبب زيادة معدلات الاستثمار المحلي لتنفيذ مشروعات إعادة تعمير ما دمرته الحرب، لذلك رفضت الخضوع لشروط صندوق النقد الدولي والمتمثلة في : رفع الرقابة على الصـــرف، إعلان القابلية للتحويل والتخلي عن القيود المفروضة على المدفوعات الخارجية، كما تميزت هذه الفترة بـــأن استوعبت الزيادة في الإنفاق العسكري بسبب الحرب الباردة قدرا كبيرا من الفائض المالي، بالإضافة إلى أن ظـــروف الاستقرار التي عرفها الاقتصاد العالمي آنذاك قد ساعدت على عدم حدوث عجوزات كبيرة في موازين المدفوعات للدول النامية.

ولقد استفادت دول غرب أوروبا خلال الفترة 1945-1959من رؤوس الأموال الأجنبية تحت اسم مشروع مارشال، و لم تعلن هذه الدول قابلية عملاتها للتحويل لأغراض الحساب الجاري إلا سنة 1959، أي بعد أن أتمت عملـــية البناء وعرفت موازين مدفوعاتها تحسنا كبيرا، في حين أنها بقيت تفرض القيود على رؤوس الأموال طويلة الأجـــل، الأمر الذي جعل من عملاتها عرضة للمضاربات التي تحدث في أسواق الصرف والذهب، وبالذات بعد العجـــز الذي عرفه ميزان المدفوعات الأمريكي، وكنوع من الحماية لجأت الدول الأوروبية إلى تحويل مالديها من دولار إلى ذهب، فأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في 15أوت 1971 عن عدم قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، وهو الأمر الذي عجل بانتهاء عصر بريتن وودز والقضاء على مرحلة ثبات أسعار الصرف وتحول العالم بعد ذلك إلى نظام تعويم أسعار الصرف.

- المرحلة الرابعة: 1970-1982:

تمـــيزت هذه المرحلة بأن عرف النظام الرأسمالي العالمي أكبر أزمة فائض مالي في تاريخه وذلك بسبب ما شهده الاقتصاد العالمي من تغيرات عديدة أهمها:

- الإعلان عن قيام نظام الصرف العائم بعد انهيار نظام بريتن وودز سنة 1971 ومنه انهيار قاعدة ربط الدولار والعملات الأخرى بالذهب.
- دخول الدول الصناعية أزمة هيكلية طويلة المدى بسبب ظاهرة الركود التضخمي .
- اختلال موازين المدفوعات لمعظم الدول خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.
- تشكل الشركات المتعددة الجنسيات التي تتسم بنشاطها التسويقي والإنتاجي والتمويلي الضخم.
- كثرة القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال.
- ظهـــور البـــترودولارات نتيجة لصدمتي 74/73و80/79 الناجمتان عن ارتفاع أسعار النفط حيث تشير أحد التقارير إلى أن دول الخليج سجلت فائضا ماليا قدّر بـــ 360 مليار دولار في الفترة ما بين 1974و1981.
- انتشار البنوك الأمريكية في كافة أنحاء العالم ومنحها للعديد من القروض الدولية.
- نمـــو ســـوق الأورودولار بسبب التزايد المتسارع في الفائض المالي الياباني وكذا الفائض الألماني بالإضافة إلى مساهمة الفوائض البترولية في ذلك.
- ظهور أسواق الأدوات المالية المستحدثة والمشتقات : كالخيارات والمستقبليات وعقود المبادلة.

لأجل هذا بدأ البحث عن منافذ جديدة لاستثمار الفائض المالي الضخم، فاتجهت البنوك التجارية ذات النشاط الـــدولي، وبمباركة من صندوق النقد الدولي لتعبئة هذه الفوائض وإقراضها للبلاد النامية لتتمكن من سد العجز في موازيـــن مدفوعاتهـــا بمقابل فوائد مالية عالية وصلت في أوائل الثمانينات إلى ما يزيد عن 20% سنويا، وذلك ما وضـــحته دراســـة مالية قام بها "Salmon Brothers" حيث أشار إلى أن أكبر ثلاثة عشر بنك أمريكي تعدت أربـــاحهم 177 مليون دولار في 1970 و 836 مليون سنة 1975، علما بأن الجزء الأكبر من هذه الأرباح قد تحققت ببلدان العالم الثالث[34]. وبالتالي فان الفترة الممتدة من 1973 حتى 1982عرفت تدفقات هائلة من البلدان الصـــناعية إلى البلدان النامية بفعل ما قامت به سنة 1970 الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا من إلغاء للقيود على حركة رؤوس الأموال ثم بعدها اليابان سنـــة 1980[35].

وبســـبب ما قامت به البنوك التجارية دولية النشاط التي أخذت توسع في شبكاتها من خلال نشر فروع لها في مخـــتلف أنحـــاء العـــالم، الأمر الذي مكنها من السيطرة على الودائع المصرفية الدولية خاصة بعد أن تحالفت مع الشـــركات المتعددة الجنسيات وأقاموا ما يسمى بالمجمعات المتكاملة دولية النشاط ليتم بذلك الإعلان عن ميلاد رأس المال المالي.

لكـــن ابـــتداء مـــن سنة 1982 دخل رأس المال المالي الدولي أزمة جديدة، بعدما أعلنت المكسيك والشيلي والأرجنـــتين عـــن عدم قدرتها هذا العام على دفع أعباء ديونها، بسبب ما وصلته من مستويات عالية حيث تشير

الدراســـات إلى انه خلال الفترة 1978-1982 ارتفعت ديون العالم الثالث من 350مليار دولار إلى 626 مليار دولار[36]، وهـــو الأمر الذي هدد بانهيار نظام الائتمان الدولي لذلك هرعت الولايات المتحدة الأمريكية والبنك العـــالمي وصـــندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية لتقديم قروض عاجلة لهذه الدول حتى تتمكن من دفع الفوائـــد للبـــنوك وإعادة جدولة ديونها الخارجية مقابل الخضوع لشروط الـــ FMI المتمثلة في برامج التصحيح والتثبيت الهيكلي.

مـــن هـــذا المنطلق أدركت المنظمات الدولية المتعددة الأطراف (صندوق النقد الدولي البنك العالمي وبنك التســـويات) ضرورة ابتكار آليات جديدة للوساطة المالية يتم عبرها نقل رؤوس الأموال الفائضة من بلاد الفائض إلى بلاد العجز ، على أن يكون الأساس في تلك الآليات هو رأس المال الخاص وليس العام ، والمحرك الرئيسي هو صندوق النقد الدولي ، وبهذا نصل إلى القول بأن العولمة المالية فرضتها المؤسسات المالية الدولية على البلاد النامية كجزء من برامج التصحيح والتثبيت الهيكلي بمعنى أن عولمة الأسواق المالية للبلاد النامية ارتبطت بأزمة ديونها.

- المرحلة الخامسة: 1982- إلى الآن:

تميزت هذه المرحلة بـــ :

- دخول المؤسسات المالية غير المصرفية أو المستثمرين المؤسساتيين (شركات التأمين، صناديق التأمينات الاجتماعية، صناديق المعاشات) إلى ساحة الخدمات المالية كمنافس قوي للبنوك حيث تشير الإحصائيات أنه منذ 1980 تضاعفت الأصول المسيرة من قبل المستثمرين المؤسساتيين الأمريكيين ب5مرات، لتشكل بذلك ما نسبته 59.3% من حجم الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية ثم ارتفعت النسبة لتصل إلى 141.7% في سنة 1997، أما بالنسبة للمملكة المتحدة فقد ارتفعت النسبة خلال نفس السنة من 64.1%إلى 151.5%من إجمالي الناتج المحلي لها. في حين أن كندا عرفت ارتفاع للنسبة من 35.2% إلى 85.6% أما في سنة 1995 قامت المؤسسات المالية غير المصرفية في مجموعة الدول السبع الصناعية بإدارة أصول مالية تزيد قيمتها عن 20 تريليون دولار أمريكي وهو يعادل ما نسبته 110% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول، وحوالي 90% من إجمالي حجم الأصول التي يملكها الجهاز المصرفي في هذه الدول، كما أنه يزيد عن 50% من قيمة الأسهم والسندات المتداولة ببورصاتها، ضف إلى ذلك وحسب إحصائيات لصندوق النقد الدولي، فإن أكثر من نصف المبادلات التي تتم في أسواق الصرف تعود للمستثمرين المؤسساتيين الأمريكيين وتعود نسبة 14.5% للمستثمرين المؤسساتيين البريطانيين[37].

- اعتماد الشركات الكبرى على نفسها تمويليا أو على سوق السندات، ولعل ما يفسر هذا ذلك النمو الذي حـــدث في ســـوق السندات وسوق الأسهم والمشتقات المالية، حيث أنه بعدما كانت سنة 1972قيمة السندات المصـــدرة تقـــدر بـــ 8.7 مليار دولار أمريكي ارتفعت لتصل إلى 2.7 تريليون دولار أمريكي سنة 1998 أي بزيادة تقدر ستة مرات عما كانت عليه سنة 1985، كما عرفت أسواق السندات في البلاد النامية نموا ملحوظا، فـــبالرغم من صغر حجمها إلا أنها سجلت نموا أكبر من أسواق البلدان الصناعية ففي الفترة من 1989-1994

حققت سوق السندات في دول جنوب شرق آسيا نموا وصل إلى حوالي 10% سنـــويا وهو ما يعادل ضعف نمو أسواق السنـــدات في ألمانيا واليابان وبريطانيا والولايات المتحـــدة[38]، بالإضافة إلى تحرير أسواق الأسهم ابتداءا مـــن 1986 حيث كانت الانطلاقة من بورصة لندن بعد إجراء الإصلاحات البريطانية ثم تبعتها بقية البورصات العالمـــية بعـــد ذلـــك بـــتحرير أسواق أسهمها، الأمر الذي أدى إلى تجاوز قيمة المعاملات بالأسهم والسندات والمشتقات المالية 4000 مليار دولار سنة 2001 [39].

– توجه البنوك إلى الاندماج والتكتل فيما بينها وبين المؤسسات المالية الأخرى خاصة بعدما استشعرت تلك المنافسة القوية من طرف المؤسسات المالية غير المصرفية، حيث تشير أحد التقارير لعام 1995الى أن حركة الاندماج بين البنوك و شركات التأمين تمثل 13.1 % من جملة قيمة الشراء والاندماج بين الشركات المتعددة الجنسيات ، ثم تطورت هذه النسبة لتصل إلى 24.5% في 1996،ثم بعدها إلى 37% في عام 1997[40].

– تطور نشاط أسواق الصرف والأسواق المشتقة : حيث قدر متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجـــنبي في منتصـــف الثمانينيات بـــ 200 مليار دولار، ثم ارتفع ليصل إلى حوالـــي 1.2 تريليون دولار سنة 1995، أي ما يزيد عن 84% من الاحتياطات الدولية لمختلف دول العالم وأكبر من 60مرة من الحجم اليومي للتجارة العالمية ، أما بالنسبة لأسواق المشتقات فقد قدر حجم السوق المنظمة سنة 1987بـــ 474 مليار دولار ثم ارتفـــع إلى حوالي 18200 مليـــار دولار عام 1997، وفيما يتعلق بأسواق التراضي فبلغت قيمتـــه سنة 1997 بـــ 29000 مليار دولار بعدما كانت سنة 1987 تقدر ب 865 مليار دولار[41].

– ظهـــور صـــناديق الاســـتثمار التي أخذت تتوغل عبر الحدود إلى كامل الأسواق المالية الدولية لجني المزيد من الأربـــاح، من خلال ما تقوم به من استثمار ما يتجمع لديها من أموال في عمليات المضاربة على الأوراق المالية، العملات الأجنبية، وعلى المشتقات المالية لتتحول بذلك إلى مستودع حقيقي لرأس المال، وفي هذا السياق نشير إلى أنّ صناديق الاستثمار الأمريكية أصبحت لوحدها تدير أموال ومدخرات مؤسسات المعاشات والتقاعد التي تزيد عن 8 تريليون دولار.

– تســـارع الـــثورة التكنولوجية والاتصالية التي سمحت من خلال ما توفره من أجهزة الكمبيوتر والفضائيات وشـــبكات الانترنيت، التغلب على الحواجز الزمانية والمكانية بين الأسواق المالية المختلفة، الأمر الذي يسهل على المســـتثمر في أي وقت وفي أي مكان التعرف على حركة الأسعار في عشرات الأسواق المالية، وإجراء المقارنات بيـــنها، واحتســـاب المخاطـــر التي تنطوي عليها مختلف المعاملات من أجل اتخاذ القرارات المناسبة له قبل إجراء عمليات الشراء أو البيع للمنتوجات المالية.

وكنتيجة للمتغيرات السابقة فقد ازدادت حركات رؤوس الأموال الدولية للبلدان الصناعية خلال هذه المرحلة، حيـــث تشـــير الإحصائيات أنه في الفترة ما بين 1973و1992 تضاعفت التدفقات الإجمالية بحوالي 08 مرات لتقارب 1200 مليار دولار. أما عن استثمارات المحافظ المالية فتشير البيانات إلى أن المعاملات الخارجية في الأسهم والسندات كانت تمثل اقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي للدول الصناعية سنة 1980،ثم ارتفعت إلى ما يزيد

عن 100% في الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، وما يزيد عن 200% في فرنسا وايطاليا وكندا في سنة 1996. الأمر الذي انعكس على التدفقات الصافية للأموال الخاصة التي شهدت هي الأخرى تطورا كبيرا خاصة تلك التي تنتقل من الدول المتقدمة إلى الاقتصاديات الناشئة حيث تشير البيانات إلى أنه وعبر سنوات عدة امتدت من 1990 حـــتى 1996 انتقلت قيمة التدفقات الصافية للأموال الخاصة إلى الأسواق الناشئة من 48 مليار دولار إلى 212 مليار دولار، ثم انخفضت بعد ذلك إلى 64 مليار دولار سنة 1998 بسبب الأزمة الآسيوية.

انطلاقا مما سبق نصـــل إلى القول بأن رأس المـــال المالي الدولي قد دخل مرحلـــة حاسمة وجديدة من تطوره، حيث ازدادت هيمنته وسيطرته على معظم اقتصاديات الدول، كما أصبح بإمكانه أن يغير في مسار اتجاهات النمو ببعض مناطق العالم من خلال نشاطه المتزايد في المضاربة وما نتج عن ذلك من أزمات مالية عديدة كانت أخطرها تلك التي عصفت بدول شرق آسيا في سنة1997 والتي تسببت في العديد من الانعكاسات على البلدان المعنية بل لقد تعدتها للتأثير على مختلف الاقتصاديات العالمية حتى المتقدمة منها، وهذا إن دل على شئ فإنما يدل على تزايد ارتباط الأسواق المالية الدولية فيما بينها.

2- القوى الفاعلـــــة في العولمـــــــة:

لقـــد اعتبرت كل من: الدول الرأسمالية، المؤسسات الاقتصادية الدولية، الشركات المتعددة الجنسيات الفاعل الحاسم في الاقتصاد العالمي الجديد، حيث وعبر مراحل متعددة من تطوراته أخذت هذه القوى العالمية على عاتقها مسؤولية تفعيل وتأكيد العولمة، محاولة بذلك العمل من أجل رفع القيود على التجارة والاستثمار ورأس المال واليد العاملة باستخدام العديد من الأدوات أهمها: القوة العسكرية، برامج التصحيح الهيكلي، العقوبات الاقتصادية، قوى السوق، الاتفاقيات المتعددة الأطراف...الخ.

1-2- الدول الرأسماليـــة المتقدمـــــــة:

تعتبر مجموعة الدول الصناعية السبعة (G7) والمتمثلة أساسا في : الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، وكندا من أهم قوى العولمة الأساسية، وتستخدم هذه الدول قوتها على ساحتين اثنتين[42].

- ســـاحة النشاط الداخلي: عن طريق السياسات العامة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

- ســـاحة النشاط الخارجي: عن طريق استعمال أدوات التعامل الاقتصادي والدبلوماسي والعسكري والدعائي والمخابراتي.

إذن فهـــذه الـــدول اكتسبت خاصية القوة الفاعلة في العولمة بفضل عدد من المقومات الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي تتمتع بها وتنفرد فيها عن بقية الدول الأخرى، والتي نذكر أبرزها فيما يلي[43]:

- أن الدول الغنيـــة تسيطر على 86% من إجمالي الناتـــج العالمي: تستحوذ الولايات المتحدة الأمريكيـــة على ما قيمته 25% من الناتج القومي العالمي، أي ما يقدر بـــ 6 تريليون دولار، في حين تبقى ما نسبته 14% لصالح الدول النامية.

- استحواذ الدول المتقدمة على ما نسبته 82% من إجمالي صادرات العالم.

- أن الولايـــات المتحدة الأمريكية واليابـــان وفرنسا وألمانيا وبريطانيا تتوزع فيما بينها 172 شركة من أصل 200 شركة من الشركات العالمية العملاقة.

- سـيطرتهم على 68% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم حيث تتصدر الولايات المتحدة الأمريكية قائمـة الدول المصدرة للاستثمارات خلال الفترة 1990 – 2001 أمام كل من بريطانيا بنسبة 14%، فرنسا بـ 10% واليابان بـ 5%. بالإضافة إلى أنها تستحوذ على الاستثمارات الأجنبية المباشرة من حيث التلقي، حيث تتلقى الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها ما نسبته 21% أما الدول النامية فتتحصـل على ما نسبتـه 38% من إجـمـالي الاستثمارات الأجنبية موزعـة كمايلي: 6% للصـين، 5.7% لدول شرق آسيا وجنوبها و 10% لمنطقة الكاريبي وأمريكا اللاتينية [44].

- سيطرتهم التامة على مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي بفضل حجم حصتهم في تمويل هذه الهيئات لاسيما صندوق النقد الدولي والبنك العالـمي، فكما نعلم أنه بقدر ما يكون اقتصاد البلد كبيرا، بقـدر ما تكون الحصة التي يعود عليه دفعها لتمويل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وكذا عدد الأصوات التي يتحكم بها لدى التصويت على قرارات المؤسستين كبيرا، فمثلا بلغت حصة الولايات المتحدة الأمريكية بصندوق النقد الدولي في فيفري 2001 ما نسبته 17.63% من مجموع حصص كل البلدان الأعضاء التي بلغت سنة 2000 حوالي 300 ألف مليون دولار، ثم تأتي اليابان في المرتبة الثانية بنسبة 6.32%، فألمانيا بنسبة تقدر بـ 6.17%، وأخيرا فرنسا وإنجلترا بحصة نسبتها 5.1% لكل منهما، أما في البنك العالمي فتتحمل الولايات المتحدة الأمريكية الحصة الأكبر وهي 17% الأمر الذي يمنحها القدرة على استخدام حق النقض (الفيتو) لتحول دون إجراء أي تعديلات في رأسمال البنك أو في نظامه الأساسي [45].

- امـتلاك هذه الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لقوة عسكرية ضخمة : بريـة، بحرية وجوية، بالإضافة إلى أجهزة التجسس والاستخبارات فمثلا في عام 2002 أنفقت الولايات المتحدة الأمريكية على التسلح مـا يزيد عن 40% من مجموع النفقات العسكرية لجميع دول العالم الثالث، وفي سنة 2003 ارتفع رقم الميزانية العسكرية إلى 379 مليار دولار كما ازدادت الاعتمادات العسكرية التي طلبها الرئيس الأمريكي وتحصل عليها في ميزانية 2003 بـ 47 مليار دولار مقارنة بسنة 2002.

ولعلّ ما يجعلنا نقف حقيقة عند القوة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية هي تلك المقولة التي رددها وزير الدفـاع الأمريكي خلال مناقشة ميزانية الكونغرس لعام 2002 وبالضبط ميزانية الدفاع حيث قال: " أن القوات المسـلحة الأمريكية ستكون قادرة على خوض حربين كبيرتين معا في أي رقعة من العالم، وأن تسيطر على عدة حروب صغيرة، وأن تؤمن في الوقت نفسه الحماية العسكرية لأراضيها" [46].

- سيطرة هذه الدول على حجم كبير من السوق العالمي للتكنولوجيا العالية، حيث تستحوذ الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها على حوالي نصف السوق العالمي لصناعة الطيران وما يقرب 20 % من المكونات الإلكترونية والعتاد المعلوماتي، في حين يتميز الاتحاد الأوروبي فرنسا، بريطانيا وألمانيا في السلع الصيدلانية بنسبة تقدر بـ 30% وصناعة الطيران بنسبة 25% والكيمياء 15% ولاتصل حصته في سوق الالكترونيات إلى 8.7%، بالمقابل نلاحظ قوة اليابان في مجال الالكترونيات والنقل البري بنسب تقدر على التوالي بـ 23.2% و21.8%.

- سيطرة هذه الدول بنسبة 85% على المجهودات العلمية والتكنولوجية العالمية خلال بداية التسعينات (38.5% للولايات المتحدة الأمريكية، 28.3% للاتحاد الأوروبي، 15.8% لليابان، 9% للدول النامية بما فيها الناشئة و 4% لدول الاتحاد السوفياتي) كما أن هذه الدول تستحوذ على 75% من المنشورات العلمية العالمية(90% من براءات الاختراع الأمريكية ذات مصدر أمريكي، ونفس الشيء بالنسبة لـ 93% من براءات الاختراع الأوروبية)، أما اليابان فقد اكتف بحوالي 8% من المنشورات العلمية والتكنولوجية سنة 1993. بالمقابل فقد بلغت حصة الدول النامية من الإنتاج العلمي العالمي ما نسبته 1.4% لدول أمريكا اللاتينية و1.2% بالنسبة لإفريقيا[47].

انطلاقا مما سبق نصل إلى القول بأن الدول الرأسمالية الكبرى سعت من خلال ما تملكه من قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية إلى جعل المؤسسات الاقتصادية الدولية أداة لخدمة مصالحها، لذلك عملت على تكريس قوانين هذه المنظمات لنشر النموذج الليبرالي عن طريق الضغط على الدول الضعيفة لتحرير التجارة وإطلاق أسعار صرف عملاتها وفتح الحدود أمام البضائع الغربية حتى تصبح رؤوس الأموال تنتقل بحرية مطلقة بين هذه البلدان ويتنامى دور الشركات المتعددة الجنسيات بها التي تبحث عن الإعفاء الضريبي واليد العاملة الرخيصة لاستثماراتها.

2-2- المؤسسات الاقتصادية الدولية:

إنّ من ملامح العولمة، تعاظم وتزايد دور المؤسسات الاقتصادية الدولية في إدارة الاقتصاد العالمي بشكل مباشر، وبخاصة دور صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وكذا دور المنظمة العالمية للتجارة التي وبإنشائها في 1جانفي 1995 تم اكتمال الضلع الثالث لمؤسسات النظام الاقتصادي العالمي حيث أصبح:

- صندوق النقد الدولي : كحارس فعلي عن النظام النقدي الدولي.
- البنك العالمي: كمخطط رئيسي للتدفقات المالية طويلة الأجل.
- المنظمة العالمية للتجارة :كمسؤول حقيقي عن النظام التجاري الدولي.

ولقد اكتسبت هذه المؤسسات الثلاث أهمية خاصة في زمن العولمة، بفضل الدور الذي تكلفت بلعبه، والوظيفة التي أوكلت إليها عبر مراحل تطوراتها، والتي تعتبر عملية ترسيخ ونشر فكر العولمة من أهمها، وقبل الكشف عن الأساليب التي اتبعتها هذه المؤسسات من أجل نشر الفكر الجديد نرى أنه من الضرورة أولا تبيان الأهداف والوظائف الرئيسية لكل مؤسسة على حدى في جدول خاص قصد الاختصار فقط [48].

	صندوق النقد الدولي	البنك العلمي	المنظمة العالمية للتجارة
التعريف و النشأة	مؤسسة مالية نقدية تعمل على تقديم المساعدات لحل المشاكل المالية لدول الأعضاء، ولقد أنشئ في 25ديسمبر 1945 وبدأ عمله في 1مارس 1947 ويبلغ عدد أعضائه 183دولة.	مؤسسة مالية دولية، أنشئ في جوان 1944 وبدأ عمله في جويلية عام 1946 وبلغ عدد أعضائه 183دولة.	منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة تعمل على إدارة النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية، ولقد تم إنشاؤها في 1جانفي 1995كبديل عن الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة التي أنشئت عام 1944.
الأهداف	- تنشيط التعاون النقدي الدولي لتحقيق الاستقرار النقدي واستقرار الصرف - توسيع نطاق التجارة الدولية وتقليل درجة الاختلال في ميزان المدفوعات. - وضع موارد الصندوق تحت تصرف الأعضاء بضمانات كافية. - العمل على تخفيف حدة الأزمات المالية.	- مساعدة الدول الأعضاء من أجل تحقيق معدلات نمو عالية. - تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة. - العمل من أجل تحقيق نمو متوازنا للتجارة الدولية. - العمل على إيجاد فرص الاستثمار لرؤوس الأموال الخاصة المحلية والأجنبية.	- خلق مناخ تنافسي دولي في التجارة. - رفع مستويات الدخل والمعيشة من خلال زيادة معدلات الدخل الحقيقي. - تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم مع الحفاظ على البيئة وحمايتها. - توسيع الإنتاج وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي وزيادة نطاق التجارة الدولية من خلال إشراك الدول النامية. - توفير الحماية للسوق العالمي.
الوظائف	- توفير السيولة الكافية للدول الأعضاء. - العمل على تحقيق استقرار الصرف وتجنب المنافسة التخفيضية لأسعار الصرف. -اقتراح السياسات التصحيحية لإتباعها من طرف الدول الأعضاء من اجل تحقيق التوازن الخارجي - إبداء المشورة للدول الأعضاء في المجال النقدي. - التعاون مع البنك العالمي لمعالجة الاختلالات الهيكلية عن طريق منح تسهيلات التصحيح الهيكلي من أجل تصحيح مسار	- توفير التمويل طويل الأجل لبرامج التنمية خاصة بالدول النامية. - تشجيع دور القطاع الخاص في الدول النامية. - تقديم المساعدات المالية والفنية للدول الأعضاء من أجل إعداد وتنفيذ الخطط الاستثمارية. - تزايد اهتمامات البنك لمشاكل التنمية ومكافحة الفقر وتحسين توزيع الدخل داخل الدول المقترضة وحماية البيئة.	-متابعة تنفيذ الاتفاقية الخاصة بجولة الاوروجواي والاتفاقيات التجارية الأخرى. - إدارة آلية مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء. - تهيئة الأطراف الدولية للتفاوض عما يتضمنه ذلك من إدارة القواعد والقوانين والإجراءات التي تحكم وتنظم تسوية المنازعات. - التنسيق مع البنك العالمي وصندوق النقد الدولي في مجال رسم السياسات الاقتصادية العالمية وإدارة الاقتصاد العالمي على أسس أكثر كفاءة.

	السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد. - اقتراح صندوق النقد الدولي سياسات التثبيت في معالجته للسياسات الاقتصادية الكلية.		
الموارد والحصص	الذهب، حصص الأعضاء، الاقتراض.	-رأس المال المكتتب المدفوع من طرف الأعضاء. - الاقتراض عن طريق طرح السندات في الأسواق المالية. - الاحتياطات والأرباح الناتجة عن عمليات البنك المختلفة.	بعد أن يقدم المدير العام للجنة الميزانية والمالية والإدارة تقديرات ميزانية المنظمة السنوية تقوم بإعداد جدول المساهمات المتضمن توزيع مصروفات المنظمة على أعضائها.
الدول المتلقية للتمويل	يحق لكل دولة عضو بالصندوق في حال عجز ميزان مدفوعاتها الاستفادة من التسهيلات التي يقدمها.	يقدم البنك الدولي قروضه إلى حكومات الدول النامية بأسعار فائدة أكبر قليلا من الأسعار التي يحصل عليها.	
مجال الاهتمام	تجاوز الصندوق مرحلة الاهتمام بتصحيح ميزان المدفوعات إلى الاهتمام بالإصلاح الهيكلي لاقتصاديات الدول الأعضاء.	تحول البنك من دعم المشروعات إلى مجال واسع هو الإصلاح الاقتصادي.	أصبحت المنظمة تسعى لجعل الأسواق العالمية المختلفة للدول الأعضاء سوقا واحدة أي أنها المسؤولة الأولى عن تنفيذ العولمة على المستوى التجاري والاقتصادي.

إذن انطلاقـــا من الجدول نصل إلى القول بان هناك عدة حقائق تكشف صراحة عن دور هذه المنظمات الثلاث في ترسيخ فكر العولمة وهي [49]:

- **الحقيقة الأولى**: أن دور هذه المؤسسات الاقتصادية العالمية في ضبط ومراقبة السياسات النقدية والمالية والتجارية من شأنه أن يحقق نوع من الانسجام في القواعد والمعايير المستخدمة في مختلف دول العالم بالإضافة إلى ما يوفره من إزالة القيود والعقبات المعرقلة للنشاط الاقتصادي بين مختلف دول العالم وبذلك تصبح هذه المنظمات أداة في سبيل تحقيق وتأكيد عالمية الاقتصاد.

- **الحقيقة الثانية**: إن التنسيق الثلاثي بين FMI وBM وOMC هو إحدى السمات المركزية التي تطبع الاقتصاد العالمي زمن العولمة وهو الذي من شأنه أن يحرر التجارة والمال والسياسات الاقتصادية وقيم التنافسية.

- **الحقيقة الثالثة**: إن السيطرة التامة على هذه المنظمات من قبل الدول الرأسمالية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية سوف يسمح لها باتخاذها كأداة لتنفيذ القرارات التي تناسبها، وطالما أنّ هذه الدول تبحث دائما

عـــلى مـــنافذ لتسويق فائضها المالي والإنتاجي فهي تطالب برفع القيود على التجارة ورأس المال وعلى الاستثمار بشكل عام.

– **الحقيقة الرابعة**: إن هذه المؤسسات من خلال ما تقوم به من تصميم لبرامج الإصلاح الاقتصادي وسياسات التثبيـــت والتكيـــيف الهيكـــلي، وكذا من خلال تحقيق المزيد من تحرير التجارة ورفع القيود على حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال، إنما تعبر في مضمونها عن إيديولوجية الليبرالية واقتصاد السوق.

كخلاصـــة نقول أن هناك ثلاث مؤسسات دولية كبرى تقوم بإرساء قواعد وبناء هيكل العولمة وهي: منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، البنك العالمي ليصبح الاقتصاد العالمي أكثر انفتاحا وأكثر ترابطا.

2-3- الشركات المتعددة الجنسيات:

في ظـــل اقتصاد عالمي تتزايد درجات تكامله واندماجه يوما بعد يوم، أضحت الشركات المتعددة الجنسيات المنظم الرئيسي للأنشطه الاقتصاديه، بسبب ما تقوم به من دور محوري في التأثير على عدة جوانب أهمها: تعميق التحول نحو العولمة في كافة المستويات الإنتاجية والتكنولوجية والتسويقية والتمويلية والإدارية، بالإضافة إلى تأثيرها عـــلى توجهات الاستثمار الدولي والتجارة العالمية ومن ناحية أخرى تأثيرها على أنماط التخصص وتقسيم العمل الدولي.

وتختلف الشركات المتعددة الجنسيات عصر العولمة جذريا عن الشركات الاحتكارية الكبرى التي كانت تركز نشـــاطاتها داخل إطار إمبراطورياتها الاستعمارية وتعمل على رفع نمو الاقتصاد القومي في الدولة الاستعمارية على حساب الاقتصاديات المستعمرة، وكذا حماية السوق القومية من المنافسة الخارجية، كما كان لبعضها فروعا داخل أراضي الإمبراطورية، ناهيك عن ارتباط نشاطها بصناعة محددة، بالإضافة إلى بعض النشاطات الثانوية [50].

أمّـــا بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات فهي: " تلك الشركات التي تقوم بتنفيذ عملياتها في أكثر من دولة، وذلك من خلال فروع أو أقسام أو شركات مستثمر فيها أو المشروعات المشتركة أو الشركات التابعة لها، وتقوم الشركات المتعددة الجنسيات بالحصول على المواد الخام ورأس المال من الدول التي توجد بها وفرة في هذه العناصر كمـــا تقوم بتصنيع إنتاجها في الدول التي يكون بها أجور العمال وباقي تكاليف التشغيل منخفضة، ثم تقوم ببيع منتجاتها في الدول التي لديها الأسواق المربحة"[51].

ولعـــل ما سبق ذكره هو الذي جعل بعض الاقتصاديين يطلقون على هذه الشركـــات بأنها ليس لديها وطن تدين له بالولاء أكثر من بلد آخر، وأن وطنـــها الفعلي حيث تتحقق الأرباح والأهداف الإستراتيجية الاقتصادية الـــتي تـــريد تحقيقها وتجعلها تزداد نموا واستمرارا وتوسعا في مجال الأعمال، من هذا المنطلق نرى بأن الشركات المتعددة الجنسيات تتمتع بمجمـــوعة من الخصائص والسمـــات المميزة لها والتي نذكرهـــا فيما يلي[52]:

– **ضخامة الحجم**: تقترن بالشركات صفة تعدد الجنسيات عندما يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن 100 مليون دولار، وامتلاكها على الأقل فروعا في ست دول أجنبية[53].

ويوضح الخبراء الاقتصاديون على أنه هناك عدة مؤشرات يمكن اتباعها للتعبير عن سمة الضخامة لهذه الشركات أهمهـــا: رقم الأعمال أو حجم المبيعات، حيث بلغت مبيعات أكبر 200 شركة سنة 1994 حوالي 7.1 تريليون دولار، وهي بذلك تجاوزت مدا خيل اقتصاديات 182 دولة ماعدا أكبر 9 دول التي بلغت 6.9 تريليون دولار، أما في عام 1996 فقد بلغت حجم المبيعات السنوية لأكبر 20 شركة أكثر من 67 مليار دولار.

وإلى جانب هذا المؤشر هناك المؤشر الخاص بحجم الإيرادات، حيث بلغت إجمالي إيرادات أكبر 500 شركة في العالم حوالي 10.3 تريليون دولار سنة 1994، ثم ارتفعت لتصل سنة 1995الى 11.6 تريليون دولار، بعدها بســـنة قدرت بحوالي 11.454 مليار دولار، ولقد كانت شركة ميتسوبيتشي اليابانية على رأس قائمة أكبر 500 شـــركة بإيـــرادات بلغت 175.8 مليار دولار سنة 1994، أمّا في سنة 1997 كانت اكبر تلك الشركات هي جنرال موتورز بإجـــمالي إيرادات بلغت 184.4مليـــاردولار أمّا أدنى الإيرادات فقد حققها بنك ايطاليا قدرت بـــ 9.4 مليار دولار.

كمـــا أنه بالإمكان استخدام مؤشرات أخرى: كإجمالي قيمة الأسهم، التي قدرت قيمتها لأكبر 500 شركة سنة 1994 بـــ 3.2 تريليون دولار وارتفعت لتبلغ عام 1995 حوالي 3.4 تريليون دولار، وإجمالي الإرباح التي انتقلـــت قيمتها لأكبر 500 شركة من 281.8 تريليون دولار سنة 1994 إلى 223.4 مليار دولار سنة 1995، أما فيما يخص مؤشر القيمة السوقية للشركة كلها فنشير إلى أن الشركة اليابانية للتلغراف والتليفون احتلت المرتبة الأولى عام 1990بقيمة سوقية قدرها 188795 مليون دولار، وهناك من يعتمد على حجم العمالة للكشف عن ضـــخامة الشركات حيث انتقل هذا الحجم لأكبر 500شركة خلال 1994 حتى 1995 من 43.6 مليون عامل إلى 35.3 مليون عامل.

وقد بلغ عدد هذه الشركات سنة 2000 حوالي 63.000 شركة بـــ 800000 فرع[54]، في حين كان عددها سنة 1990 حوالي 37500 شركة ب 207000 فرع، بعد أن كانت في 1975 حوالي 11000 شركة بـــ 82000 فرع.

كمـــا قام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(CNUCED) عام 2001 بتصنيف هذه الشركات بحسب الأهمـــية كمـــا يـــلي:Général Electric(الولايات المتحدة الأمريكية) وRoyal Dutch Shell(بريطانيا، هولندا) وGénéral Motors(الولايات المتحدة الأمريكية)يليها Ford Motors(الولايات المتحدة الأمريكية)، Toyota(اليابان)، Dynler Chrysl (ألمانيا)، Totalfina (فرنسا)، IBM (الولايات المتحدة)وBP (إنجلترا)، Nestlé (سويســـرا)وهـــي تشـــغل المركز الحادي عشر، وABB المركز الثاني عشر وRoche المركز السابع والعشرين.

وبفضـــل الحجـــم الاقتصادي الضخم لهذه الشركات، أصبح وزنها الاقتصادي يفوق وزن اقتصاديات بعض الـــدول ، فمـــثلا شركة Exxson التي قدرت مبيعاتها بـــ 111مليار دولار سنة 1993 تملك ثروة تعادل ثلاثة أضـــعاف الناتج الخام لايرلندا وشركة Général Motors بمركزها السادس والعشرين فاق نشاطها الاقتصادي

الحجم الاقتصادي للدانمارك، وكذلك شركة Toyota التي يتعدى نشاطها الاقتصادي الحجم الاقتصادي للنرويج[55].

- **تنوع الأنشطة:** على عكس الشركات الاحتكارية التي كانت تركز نشاطها في مجال محدد، وتتبع أسلوب "وفورات الحجم " فإن الشركات المتعددة الجنسيات تهدف إلى تنويع أنشطتها من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح من خلال توزيع المخاطر والتقليل من حجم الخسائر الناجمة عن تعثر أحد فروعها الذي يعمل في مجال معين، وهي بذلك تستند على أسلوب "وفورات مجال النشاط".

ولعلّ ما يدل على هذا التنوع ما جاءت به أحد التقارير التي تشير إلى أن الحصة المئوية لأكبر عشر شركات في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية 86% من السوق العالمي، ونسبة 85% من قطاع المبيدات، 70% من قطاع الحاسبات، 60% من قطاع الأدوية البيطرية، 35% من قطاع الأدوية الصيدلانية، و34% من قطاع البذور التجارية[56]. بالإضافة إلى ما بينته الدراسات الاقتصادية لبعض الشركات عن التنوع الكبير في نشاطها فمثلا: الشركة الدولية للتلغراف والتليفون (ITT) هي مالكة لشبكة فنادق الشيراطون المنتشرة عبر أنحاء العالم، كما أن الشركة ليون لمياه الشرب تملك عدد من الصحف، في حين أن شركة Roylheon تنشط في إحدى عشر مجالا أهمها: صناعة الطاقة النووية والتكنولوجية الحيوية، الغذاء والسلع الاستهلاكية المختلفة، خطوط المترو والخدمات البيئية المتنوعة.

- **الاستثمار الجغرافي** : تنشر الشركات المتعددة الجنسيات نشاطاتها عبر عشرات الدول، محاولة بذلك الاستفادة من أي ميزة نسبية تتمتع بها دولة معينة، الأمر الذي جعل منها تستحوذ على مساحة كبيرة من السوق خارج الدولة الأم بسبب ما لديها من إمكانيات تسويقية هائلة بفعل الثورة التكنولوجية، فشركة IBM مثلا تسيطر على حوالي 40% من سوق الحاسبات الآلية على مستوى العالم، أما شركة ABB السويسرية فهي تملك 1300شركة تابعة في معظم أنحاء العالم متركزة على النحو التالي :130 شركة في دول العالم الثالث، 41شركة في بلدان شرق آسيا... وغيرها.

- **تعبئة الكفاءات:**تختار الشركات المتعددة الجنسيات كوادرها بغض النظر عن جنسية أي منهم، وتعيينهم ككوادر محليين، ثم عبر مراحل متعددة من التدريب والتأهيل يتم ترقيتهم إلى رتبة كوادر دولية.

- **تعبئة المدخرات العالمية:** تسعى كل شركة متعددة الجنسيات إلى الحصول على المدخرات المحلية لكل بلد يمتد إليه نشاطها سواء في شكل فرع أو شركة تابعة أو شركة مساهمة، وذلك من خلال طرح أسهمها وبيعها للمواطنين المحليين ، أو الاقتراض من البنوك أو الجمهور في شكل سندات.

- **التركز في النشاط الاستثماري:**تتحكم الشركات المتعددة الجنسيات في النشاط الاستثماري الدولي الذي يتعدى في المتوسط حوالي 6000 مليار دولار سنويا، حيث تتركز أكثر من ثلثي استثمارات هذه الشركات في الدول المتقدمة أي 85%، أما فيما يخص الدول النامية فقد حددت بنسبة 15% من الاستثمارات الأجنبية

الإجمالـــية التي بلغت حوالي 4000 مليار دولار خلال الفترة 1995 و1999، هذه النسبة تتوجه منها 40% إلى دول جنوب شرق آسيا.

– **الاهـــتمام الدائم بالبحث والتطوير**:تعمل الشركات المتعددة الجنسيات للاستحواذ على آخر ما توصل إليه العـــلم من بحوث ونظريات تكنولوجية، وذلك عن طريق تخصيص ميزانية ضخمة لإجراء وتطوير بحوثها العلمية والتكنولوجية، حيث تشير أحد الإحصاءات إلى أن هذه الشركات هي المسؤولة على حوالي 80% إلى 85% من جملة الإنفاق على البحث والتطوير بالدول المتقدمة.

– **الســـعي إلى إقامة التحالفات الإستراتيجية**: إن سعي الشركات المتعددة الجنسيات إلى التحالف الاستراتيجي فـــيما بينها كان نتاجا للمنافسة العالمية والخصخصة والأسواق المفتوحة وثورة الاتصالات والتكنولوجيا، لهذا فقد تنامـــت عمليـــات الدمـــج والاســـتيلاء بين هذه الشركات بنسب عالية، فخلال سنة 1997مثلا: بلغ حجم الانصهارات والتحالفات عمّا لا يقل عن 1600 مليار دولار طالت معظم القطاعات الإستراتيجية عصر العولمة : كالبـــنوك ،وسائل الإعلام والاتصالات ،السيارات والإلكترونيات ....الخ، والملاحظ أن معظم هذه التحالفات تركزت بين الأقطاب الصناعية الثلاثة الكبرى.

كخلاصة نشير إلى أن التمعن في خصائص الشركات المتعددة الجنسيات بإمكانه أن يكشف عن الدور الفعال لهـــا في تأكيد وتعميق العولمة على مختلف المستويات الإنتاجية، التمويلية، التكنولوجية والتسويقية وحتى الإدارية، فهي تسيطر على 40% من حجم التجارة الدولية وتتحكم في نسبة كبيرة من تدفقات رؤوس الأموال الأمر الذي يسهل عليها إدارة النظام الاقتصادي العالمي الجديد كبديل عن الدول التي أخذ دورها يتراجع يوما بعد يوم.

3- انعكاسات العولمـــــــــة:

إن ظاهـــرة العولمة بما تحمله من زيادة حركية في تنقل السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الحدود، بإمكانها أن توفـــر العديـــد من المزايا للدول خاصة المتقدمة منها، فهي قد تسمح بخلق فرص استثمارية واسعة ذات ربحية كبيرة للفوائض المالية المتراكمة لدى الدول المتقدمة، بسبب ما توفره من ضمانات واسعة لأصحاب هذه الفوائض وكـــذا التـــنويع المســـتمر للمخاطر العديدة وذلك باستخدام الآليات التي توفرها الأدوات المالية والتحكيم بين الأســـواق، كما أنها تسمح بتصريف الفائض من السلع والخدمات لدى هذه الدول إلى الدول النامية ناهيك عن إمكانـــية توفيرهـــا لليد العاملة الرخيصة الناتجة بالأساس عن عملية فتح المجال أمام الشركات المتعددة الجنسيات للاستثمار حيثما يتوفر المناخ الملائم لها، هذا من جانب، أما عن الجانب الآخر فان العولمة تمنح الدول النامية فرصة الاستفادة من الأسواق المالية الدولية بالحصول على رؤوس أموال في حالة عجز مواردها المحلية أو مدخراتها المالية عـــن تمويل برامجها التنموية والاستثمارية، كما أنها تساهم في الحد من تفاقم حجم المديونية الخارجية بفعل حركة استثمار الحافظة المالية والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي تساعد هي الأخرى على نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، بالإضافة إلى ذلك فهي تتسبب في الحد من ظاهرة تهرب رؤوس الأموال إلى الخارج هذا

فيما يتعلق بالفرص التي تتيحها العولمة أما فيما يخص المخاطر والانعكاسات السلبية فقد تعددت هي الأخرى، إلا أننا نلخصها في ثلاث نقاط رئيسية:

- تراجع دور الدولة.
- تزايد الانهيارات بالبنوك.
- استفحال الأزمات بالأسواق المالية.

3-1- تراجع دور الدولة:

يقصد بمفهوم الدولة هنا تلك المؤسسة التي تضع القوانين وتدعمها من خلال جهاز للقوة المسلحة (الشرطة، المحـــاكم، السجون)، علما أنّ كل دولة تملك هوية مكانية محددة بحيث تسمى المنطقة التي تعمل فيها بالأمة، كما أنه بإمكان أي دولة اكتساب صفة السيادة إذا كانت تتميز باحتكارها المطلق، الاستخدام القانوني للقوة المسلحة، وكذا الإصدار القانوني للنقود ولقد ارتبط ميلاد الدولة في البلاد الرأسمالية بانتصار البورجوازية المحلية على النظام الإقطـــاعي، هـــذه الـــبورجوازيات التي عملت ما بوسعها من أجل بناء إطار من القوانين والمؤسسات والأنظمة والإدارات التي تكفل تأمين تطور علاقات الإنتاج الرأسمالية بدلا من الأطر والمؤسسات الإقطاعية[57].

ومنذ ذلك الوقت أخذت الدولة على عاتقها مهمة تسيير وضبط الرأسمالية من خلال ما لعبته من دور محوري في نشـــأة وحماية النظام الرأسمالي أثناء مراحله الأولى، فهي قد ساهمت بفعل أجواء الأمن والديمقراطية والاستقرار السياسي التي هيأتها بشكل كبير في إنعاش القوى الرأسمالية محليا، كما استخدمت قوتها العسكرية كوسيلة لتوسيع نطاق الرأسمالية وجعلها نظاما يسطر على مختلف أنحاء العالم، بالإضافة إلى ذلك، فان الدولة قد لعبت دورا هاما في علاج الأزمات التي اعترضت النظام الرأسمالي عبر مراحله المختلفة[58].

وينطـــبق ما سبق تماما على الدور الذي لعبته الدولة بالبلدان الصناعية في العالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، فهي سعت من أجل تنشيط الاقتصاد الوطني وزيادة فرص التشغيل به، عن طريق زيادة الإنفاق العام أو ضخ كمية كـــبيرة مـــن النقود في السوق المحلية، الأمر الذي ينتج عنه ارتفاعا في حجم الطلب الكلي، زيادة في حجم اليد العاملة وتشغيلا للطاقات العاطلة.

لكن في ظل العولمة أو ما يعرف باسم الحرية المطلقة لانتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية دون عوائق، أصبحت عملية تحريك الطلب باستخدام كمية من النقود أداة غير ناجعة، باعتبار أن هناك إمكانية لتسرب هذا الحجم من النقود إلى دول أخرى، إما في شكل استيراد لسلع أجنبية تتمتع بميزة تنافسية كبيرة جدا عن السلعة المحلية[59]،و إما في شكل استثمار بالخارج، حيث أن أصحاب الشركات والمستثمرين يسعون دائما إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الفوائد، لذلك فهم يستثمرون أموالهم حيث تتواجد معدلات الضرائب على الأرباح والدخول منخفضة، الأمـــر الذي يؤدي إلى زيادة البطالة في البلدان التي يحدث منها خروج للأموال، ولمواجهاتها تعمد الدول إلى إتباع سياسات جذب الاستثمارات الأجنبية كتخفيض الضرائب على دخول الشركات ورفع القيود على أرباح المستثمرين مما ينجر عنها :انخفاض في إيرادات الدولة ومنه نمو العجز بالميزانية

العامة للدولة وبالتالي تخلي الدولة على برامجها الاجتماعية هذا من جهة، أما من الجهة الأخرى فقد يحدث العكس أي قد يتدفق للسوق المحلي وبشكل مفاجئ كميات ضخمة من الأموال التي تستقر حيث أسعار الفائدة المرتفعة وتتجنب المناطق التي تتمتع بأسعار فائدة منخفضة وبهذا تفقد السلطات النقدية قدرتها في السيطرة على الكتلة النقدية مما قد يؤدي إلى حدوث التضخم، كما قد تخرج مسألة تحديد سعر الفائدة عن سلطة البنك المركزي وتصبح مرتبطة أكثر بأسعار الفائدة قصيرة الآجل[60]. في حين أن عملية بناء الدولة بالبلاد النامية قد تمت صياغة أجهزتها ومؤسساتها وقوانينها وفقا لما هي عليها بالدول الاستعمارية، الأمر الذي جعلها تظل وثيقة الارتباط بها حتى بعد أن استردت سيادتها، ومع بداية الثمانينات أخذت هذه الدول تتعرض للعديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية بسبب تورطها في أزمة ديون خانقة نتج عنها أن هددت هذه الاقتصاديات بوقف دفع أعباء ديونها، وكرد فعل عن هذا الوضع تسارعت المؤسسات المالية إلى طرح مشروع إعادة جدولة الديون لهذه الدول من خلال وضع شروط وسياسات لإتباعها مقابل الحصول على موارد خارجية جديدة وتتمثل هذه السياسات في برامج التثبيت والتكييف الاقتصادي.

إذن فالعولمـــة أدت إلى إضعاف دور الدولة، حيث لم تعد هي الفاعل الرئيسي في النسق الدولي، بل أن دورها توارى أمام لاعبين جدد تعاظمت أدوارهم إلى الحد الذي طغى أحيانا كثيرة على دور الدولة، وذلك بمساعدة من القـــوى الرأسمالية التي ما فتئت تكرر بأنها لم تعد بحاجة لدور الدولة، بل لقد أكدت بأن الدولة أصبحت تشكل عائقا كبيرا أمامها، يقيد حركاتها ويحدها من تحقيق أهدافها، لأجل هذا طالب بضرورة إحلال الشركات المتعددة الجنسيات محل الدولة، مع العلم أن نشأة وصعود هذه الشركات قدتم بدعم من طرف الدولة.

3-2- تزايد الانهيارات بالبنوك:

إن من مخاطر العولمة على البنوك، هي تزايد إمكانية تعرض هذه الأخيرة للأزمات بسبب إجراءات التحرير المالي، فبالرغم من أن عملية تحرير رؤوس الأموال ارتبطت بانبعاث حركة شبه تامة لعامل رأس المال خلال فترة السبعينات، إلا أنها تصاحبت أيضا باختلالات قوية وتزايد في هشاشة المؤسسات المصرفية مما تسبب ذلك في أزمات خطيرة اتخذت أشكالا متعددة أهمها: إفلاس البنوك وتفشي ظاهرة العدوى.

ويعتبر كارلوس دياز ألخاندرو من الأوائل الذين تناولوا موضوع الانهيارات المالية، فلقد نبه إلى ما يمكن أن يحدثه التحرير المالي من مخاطر على النظام المصرفي ملخصا ذلك في مقولته الشهيرة: " وداعا للكبح المالي ... أهلا بالانهيار المالي "، لتتوالى بعد ذلك الدراسات في هذا الموضوع، منها تلك التي أجريت سنة 1996 والتي أثبتت أنه خلال الفترة الممتدة من 1980حتى 1996 وهي الفترة التي تعاظمت فيها درجات العولمة المالية حدثت أزمات مالية بالجهاز المصرفي فيما لا يقل عن ثلث الدول الأعضاء بصندوق النقد الدولي[61].

فعملية إلغاء القيود على الأنشطة المصرفية، سمحت بتزايد درجات المنافسة بين البنوك، الأمر الذي جعلها تتسابق فيما بينها للسيطرة على أكبر حصة من السوق، فلجأت إلى تقديم خدمات مالية جديدة لم تكن تقوم بتقديمها من قبل، كما اتجهت للاندماج والسيطرة من أجل توسيع نشاطاتها عبر مختلف الدول، كما قامت بشراء

البنوك المعروضة للبيع أو شراء حصص في البنوك العمومية المخوصصة، فتنوعت بذلك مصادر أموال البنوك وتنوعت أيضا طرق استخداماتها، وأصبحت أرباح البنوك لا تتحقق من عمليات الإقراض فحسب، بل تحولت إلى الأسواق المالية لتمويل محافظها المالية عن طريق الاستثمار في القيم المنقولة وذلك دون اكتراث منها بالمخاطر المحتملة، مما نتج عن ذلك بأن أخذت الانهيارات تتزايد يوما بعد يوم بالبنوك، واتسعت منتشرة عبر مختلف أرجاء العالم، حيث امتدت من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وشمال أوروبا إلى مختلف المناطق النامية بما فيها تلك التي تحولت من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي.

ولقد ارتبط هذا التزايد والانتشار في الأزمات المالية بانتقال النظام النقدي العالمي من نظام أسعار الصرف الثابتة إلى نظام أسعار الصرف العائمة، حيث عمدت هذه البنوك إلى تعزيز مراكزها المضاربية داخل أسواق الصرف، الأمر الذي تسبب في زيادة مستويات المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها البنوك، بالإضافة إلى أنه زاد من درجات الارتباط داخل النظام المالي الدولي حيث أن إفلاس أحد البنوك المتعاملة بالصرف قد ينتقل إلى بنك وبنوك أخرى متواجدة بدول أخرى[62].

ويمكن التأريخ للأزمات المصرفية زمن العولمة إلى سنوات السبعينات مشيرين بذلك إلى: أزمة البنك الألماني Herstatt في جوان 1974، أزمة البنك الأمريكي Franklin National Bank، الأزمات التي هزت مجموعة من البنوك الصغيرة بلنـــدن " 73-74"و انهيار البنـــك الإيطالي Banco Ambrosiano في سنة 1982 دون أن ننسى ما كادت أن تؤدي به أزمة الديون من انهيار للنظام المصرفي والمالي الدولي ككل.

وتأسيسا على ما سبق نصل إلى القول بأن الأزمة المصرفية كانت نادرة نسبيا في الخمسينات والستينات بسبب القيود على رأس المال والتحويل آنذاك، وأصبحت أكثر شيوعا منذ السبعينات وتحدث عندما يؤدي اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من أحد البنوك إلى إيقاف قابلية التزاماتها الداخلية للتحويل، أو إلى إرغام الحكومة على التدخل لمنع ذلك وتتميز الأزمات المصرفية بآثارها العميقة على النشاط الاقتصادي، وبارتباط حدوثها مع أزمات العملة، وبأنها تدوم وقتا أطول من أزمات العملة[63].

وترتـــبط الأزمـــات المصرفية زمن العولمة بعدد من المتغيرات التي لها علاقة بالتحرير المالي أهمها: سعر الفائدة الحقيقي، نسبة القروض المقدمة من الجهاز المصرفي إلى القطاع الخاص ومعدل نمو الائتمان المصرفي، وهو ما أكدته الدراســـة التي قام بها دمريجوس كونت و ديتوياش عام 1997، حينما قاموا بتحليل العلاقة بين إجراءات العولمة المالية وأزمات البنوك التي حدثت في 65 دولة خلال الفترة 1980-1994 مستخدمين في ذلك المتغيرات الثلاث السابقة، وتوصلوا إلى القول أن هناك علاقة وثيقة بين هذه المتغيرات وأزمات الجهاز المصرفي التي حدثت بالدول المعنية خلال تلك الفترة[64].

فبالنســـبة لسعر الفائدة وعلاقته بعمليات التحرير المالي، نشير إلى أن البنوك قد تسرف في الاقتراض الخارجي خاصة إذا كان سعر الفائدة الخارجي أقل بفارق كبير من سعر الفائدة المحلي، ثم تستخدم ذلك في تمويل قروضها المحلية، أما بالنسبة للمتغير الثاني، فتوضح أن البنوك تزيد من منحها القروض للقطاع الخاص في زمن التحرير المالي

- الذي يسمح بتدفقات كبيرة لرؤوس الأموال الأجنبية من الخارج- دون أية عوائق ودون ضمانات كافية خاصة تلك التي تمنحها لقطاع العقارات، كما أنها تقوم باستخدام موارد مالية قصيرة الأجل لتمويل أصول طويلة الأجل، وفيما يتعلق بالمتغير الأخير فهو مرتبط بتخفيض قيمة العملة حيث أن البنوك في البلاد النامية التي كانت مدينة بقيمة81 مليار دولار أمريكي عام 1980، تكبدت خسائر فادحة حينما قامت بتطبيق برامج الإصلاح والتكييف الهيكلي وما يتطلبه ذلك من تخفيض لقيمة عملاتها الوطنية، وكمثال عن ذلك نذكر أنه خلال الفترة ما بين ديسمبر 1993 وديسمبر 1994، ارتفعت قيمة الدولار الأمريكي مقابل البيزو المكسيكي حيث كان 1دولار يساوي 3.1 بيزو ثم أصبحت 1دولار=5.3 بيزو، وهو الأمر الذي دفع بالتزامات البنوك المكسيكية بالعملات الأجنبية إلى الارتفاع من 79 مليار بيزو إلى 174 مليار بيزو[65].

في الأخير نقول أن: الأزمات المصرفية لها تأثير كبير على مجمل الاقتصاديات الوطنية التي حدثت فيها بالنظر إلى ما خلفته من خسائر فادحة في الثروة واضطرابات عميقة في الهيكل الاقتصادي، كما أنه بإمكانها التأثير على القطاعات المصرفية للدول الأخرى بفعل انتقالها للأسواق المالية التي وعبر زيادة درجة اندماجها تسمح بانتقال الصدمات المالية من بلد لآخر وهو الأمر الذي طرح فكرة ضرورة التحوط منها من خلال وضع نظام للإنذار المبكر يعتمد على تطوير مجموعة من المؤشرات التي تحذر من الأزمة قبل وقوعها.

3-3- استفحال الأزمات بالأسواق المالية:

في الوقت الذي تزايدت فيه درجة التحرير المالي، ازدادت معه درجة تعرض الاقتصاديات الناشئة للأزمات المالية، حيث و منذ منتصف عقد التسعينات شهد الاقتصاد العالمي، سلسلة من الأزمات المالية الحادة، امتدت جغرافيا من أوربا(روسيا و تركيا)، إلى آسيا (إندونيسيا،كوريا، ماليزيا، الفليبين و تايلندا) ثم إلى أمريكا اللاتينية (الأرجنتين و البرازيل).

و لقد تضمنت هذه الأزمات توليفات مختلفة من المشاكل النقدية و المصرفية و مشاكل الديون ترتب عن معظمها تدفق ضخم لرؤوس الأموال إلى الخارج، الأمر الذي يوحي بأن الفرص التي تمنحها العولمة لا تتم دون مخاطر.

وحتى يتم تبيان ما سبق قوله سوف نتوجه لتحليل بعض الأزمات التي أضرت بالاقتصاديات الناشئة، وأولها أزمة المكسيك لعام 1994، هذه الدولة التي استحوذت خلال السنوات الأولى من عقد التسعينات على أكثر من 60% من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية نحو أمريكا اللاتينية و70% من استثمارات الحافظة المالية، فترجم ذلك في أن أصبحت بورصة المكسيك خلال الفترة الممتدة ما بين 1990-1994 تسير ما قيمته تتراوح ما بين 10 إلى 20 مليار دولار كاستثمارات أجنبية سنويا، وانعكس ذلك على قيمة المؤشر الذي ارتفع من 100 نقطة سنة 1989 إلى 130 نقطة قبل الأزمة، لكن سرعان ما أخذت المنطقة تنذر بحدوث أزمة مالية خاصة بعد أن قررت السلطات المكسيكية تعويم العملة في 20 ديسمبر 1994، حيث وخلال أسبوع واحد خسر البيزو 40% من قيمته مقابل الدولار، ثم استقرت قيمته في مارس 1995 عند أقل من 55% من قيمته عند الانطلاق، كما

سجل مؤشر البورصة المكسيكية هو الآخر انخفاض بنسبة 65% لذلك أصبح يقال أنّه في ظل هذا الوضع المتردي فإن أي مستثمر أجنبي يثبت وضعيته بالسوق المكسيكية سوف يخسر في حوالي شهرين ونصف، 80% من قيمة استثماراته[66].

الجدول رقم02: تخفيضات العملة و أزمة البورصة في المكسيك.

	1992	1993	1994	1995
مؤشر البورصة	100	130	135	50
البيزو مقابل الدولار	3.15	3.1	4.8	6.8

Source: Jean François Dufour, Les Marches Emergent, Armand Colin,Février1999. p56.

و يمكن تلخيص أهم أسباب هذه الأزمة بالنقاط التالية[67]:

- إنّ تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى المكسيك أخفى حقيقة العجز في العمليات الجارية و التدهور في المدخرات الخاصة و التقييم المغالى فيه للعملة الوطنية.
- إنّ المغالاة في تقييم سعر صرف البيزو أدى إلى ارتفاع شديد في الاستهلاك و من ثم زيادة في الواردات.
- تردّي الوضع السياسي ببلاد المكسيك ساهم هو الآخر بتسرب رؤوس الأموال إلى الخارج، الأمر الذي ينتج عنه انخفاض شديد في قيمة الاحتياطيات الأجنبية.
- إنّ التساهل في السياسة النقدية لعام 1994 أدّى إلى توسيع سريع في الائتمان الممنوح من البنك المركزي المكسيكي، و في الائتمان الممنوح من البنوك التجارية و بنك التنمية للقطاع الخاص.
- إنّ الانخفاض الشديد في قيمة البيزو و الارتفاع الشديد في أسعار الفائدة تسبب في ارتفاع قيمة القروض المتعثرة، كما أدى إلى ارتفاع حجم القروض بالدولار.

و أمام هذا الوضع لجأت الحكومة المكسيكية إلى احتواء الأزمة من خلال القيام بـــ:

- إجراء إصلاحات اقتصادية كلية كاستجابة للانخفاض الشديد في تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل.
- إعادة تمويل الديون العامة الدولارية قصيرة الأجل بحوالي 30 مليار دولار أمريكي.
- الحفاظ على قدرة البنوك من خلال حماية مدخرات المودعين، و إيجاد حلول للمقترضين المتعثرين.
- الخضوع لصندوق النقد الدولي بالحصول على شريحة الإنقاذ الطارئ التي بلغت قيمتها 52 مليار دولار منها 20 مليار دولار حصلت عليها من الولايات المتحدة الأمريكية.

أمّا عن أزمة جنوب شرق آسيا، فقد حدثت بعد ثلاثة عقود من النمو السريع، تمكنت بفضلها كل من: كوريا الجنوبية، هونغ كونغ، تايوان، سنغافورة، إندونيسيا و ماليزيا و تايلندا من تحقيق نجاح اقتصادي باهر، نتج عنه أن أطلق عليهم اسم: النمور الآسيوية، و هو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 03 : أهم الأسواق الآسيوية الناشئة.

الدولـــــة	عدد السكان لعام1997 بالملايين	PIB لسنة 1997 بملايير الدولارات	متوسط النمو خلال 1992 -1997
-الصين	1220	1050	%11+
-كوريا الجنوبية	45	455	%6.8+
-الهند	960	420	%6.1+
-اندونيسيا	200	200	%7.4+
-ماليزيا	21	90	%8.3+
-تايوان	22	250	%6.4+
-تايلندا	60	160	%7.5+

Source: Jean François Dufour, Les Marches Emergent, op cité, p40.

إلا أنّ ذلك لم يدم طويلا حيث سرعان ما بدأت تظهر للعيان بوادر أزمة مالية خطيرة، بفعل ما تعرضت له هذه المنطقة لسلسلة من الهجمات المضاربية التي تسببت في هروب مكثف لرؤوس الأموال إلى الخارج، لتتفاقم بعدها الأزمة ابتداءا من السداسي الثاني لسنة 1997، نظرا لما اتسمت به هذه الدول من هشاشة في القطاع المالي وضعف في التسيير و الإدارة على مستوى الشركات وعلى مستوى القطاعين المالي و الحكومي.

ولقد انطلقت الأزمة الآسيوية بادئ الأمر بتايلندا في جويلية 1997، بعد أن قام ستة من كبار تجار العملة بالمضاربة على خفض سعر البات، فقاموا بعرض كميات كبيرة منه للبيع، الأمر الذي أدى إلى تراجع قيمته بالسوق، وأمام هذا الوضع فشلت الحكومة التايلندية في الحفاظ على قيمة العملة الوطنية خاصة بعد أن تآكل احتياطي النقد الأجنبي لديها، لذلك لجأت إلى إحداث تخفيض رسمي لقيمة عملتها، لينتج عن هذا القرار تراجع حاد في أسعار الأسهم، الأمر الذي تبعه انسحاب للمستثمرين الأجانب من السوق المالية التايلندية.

ثم بعدهـــا أخذت آثار العدوى تنتشر عبر كامل الأسواق المالية المجاورة، فانخفضت قيمة العملـــة الماليزيـــة بـــ 40%، و كذلك عملة اندونيسيا بنسبة 24.6%، و عملة الفلبين بنسبة 26.4%، أما بالنسبة لعملتي سنغافورة و هونج كونغ فقد انخفضتـــا بنسبة أقل من العمـــلات السابقة و هي علـــى التوالي: 8.2% و5%[68].

و تشـــير الأرقـــام إلى أنـــه خلال الفترة الممتدة من 30جوان 1997 إلى 1 أكتوبر 1998، عرفت العملات الآســـيوية انخفاضات متتالية مقابل العملة الأمريكية حيث انخفضت قيمة البات التايلندي والريغنت الماليزي بنسبة 34% مقـــابل الدولار الأمريكي، كما انخفضت الروبية الأندونيسية بالنسبـــة للدولار الأمريكي بـــ 78%، أما فـــيما يخص عملتي الفلبين و كوريا الجنوبية فقد عرفتا انخفاضات مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 40% و 36% على التوالي.

ولا يمكن حصر أسباب هذه الأزمة في عمليات المضاربة فقط، بل توجد كذلك عدة أسباب أخرى نختصرها في النقاط التالية[69]:

- التوسع الكبير في تمويل عجز الحساب الجاري لهذه الدول من خلال الاقتراض من الخارج في شكل تدفقات رأسمالية قصيرة الأجل، إذ أن نسبة كبيرة من تلك التدفقات كانت تأخذ صورة أموال ساخنة أي تستثمر بدرجة أولى في شكل أسهم وسندات بالأسواق المالية حتى تسهل عملية تسييلها عند الطلب.

- ارتفاع معدلات الفائدة بالبنوك حيث أنه نتيجة لتزايد المضاربات على أسعار صرف العملات الرئيسية لهذه الدول، لجأت هذه الأخيرة إلى رفع أسعار الفائدة على صرف هذه العملات بالبنوك حتى يتسنى لها وقف التحويلات من العملة الوطنية إلى العملات الأخرى خاصة الدولار الأمريكي، الأمر الذي ينتج عنه تحويل المستثمرين لأموالهم من الأسواق المالية إلى البنوك دون اكتراث بإمكانية توفر من يشتري أوراقهم المالية بالسوق.

- ارتفاع مديونيات المصارف المحلية و المشتركة بالعملات الأجنبية إذ أن هذه المصارف أخذت تتوسع في الاقتراض قصير الأجل بالدولار خلال السنوات الأخيرة لتمويل عمليات التوسع في الإقراض، ولضخ المزيد من السيولة بهذه الاقتصاديات، و هذا ما يعرضها لمخاطر عدة خاصة بعد أن تخفض قيمة عملاتها.

- تميز سياسة الإقراض المصرفي في هذه البلدان بارتفاع في نسبة قروض المجاملة كنتيجة للفساد والتوسع في التمويل العقاري و المضاربات، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع في نسبة الديون الرديئة والمشكوك فيها حيث بلغت 20% من جملة القروض الممنوحة من قبل البنوك التايلندية، وحوالي 17% ممنوحة من طرف البنوك الاندونيسية، أما فيما يخص بنوك كوريا الجنوبية وماليزيا فقد بلغت نسبتيهما حوالي 16%.

- الإفراط في منح القروض للشركات التي تتعامل في العقارات و الأسهم، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار بهذه القطاعات إلى مستويات تضخمية.

- اختلال وضعف وفساد الجهاز المصرفي والنظام المالي في معظم دول جنوب شرق آسيا بسبب تميزه بـ: انتشار الفساد والرشوة، عدم توفر المعلومات، الشفافية و المتابعة، عدم القدرة على التطوير وإدارة الأموال المتاحة، انسحاب الحكومة من القطاع المصرفي، منح قروض قصيرة الأجل لقطاع الخاص دون ضمانات، تمويل البنوك للتنمية الاقتصادية بالقروض قصيرة الأجل.

- التوسع الكبير في التعامل بالمشتقات المصرفية والمالية وفتح المجال واسعا أمام المضاربات التي تتسم دائما بالمخاطر المتزايدة.

-تراجع معدلات النمو الاقتصادي بالمنطقة خلال عام 1996، بفعل التراجع في نمو الإنتاج الذي تسبب هو الآخر في زيادة معدلات البطالة في كل من كوريا الجنوبية وتايلندا، كما شهدت اندونيسيا وتايلندا انخفاضا في حصتها من سوق الصادرات نتيجة للارتفاع في أسعار الصرف الحقيقية الفعلية، وضعف الطلب في البلدان الشريكة، بالإضافة إلى الانخفاض الحاد في أسعار السلع الاستيرادية التي ساهمت في تراجع العوائد التصديرية بهذه الدول، وبالتالي يمكن حصر تراجع قيمة الصادرات في: الانخفاض الكبير في نمو التجارة العالمية، انخفاض قيمة الين الياباني، ارتفاع أسعار الصرف الحقيقية الفعلية في بعض بلدان شرق آسيا وانخفاض أسعار المنتجات التصديرية.

وبالنظر إلى ما سبق نرى بأن هذه الأزمة اتسمت بعمقها و انتشارها وبطول مدتها، ويعود ذلك إلى:

- سوء إدارة الأزمة من قبل الحكومات و صندوق النقد الدولي.
- العلاقات التجارية الوثيقة بين بلدان شرق آسيا.
- ارتفاع درجة الارتباط بين الأسواق المالية لهذه الدول.
- الكساد في اليابان باعتباره الشريك الرئيسي لدول المنطقة.

ولهذا فإن انعكـــاسات هذه الأزمة كـــانت واسعة سواء على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي [70]:

- فإقليميا خلال الأشهر الستة ما بين يوليو 1997 وديسمبر 1997، تراجعت أسعار الأسهم بنسبة 49% في كوريا الجنوبية، و48.6% في اندونيسيا، و نسبة 41% في تايلندا و نسبة 32.7% في الفليبين، واستمر هذا الانخفاض حتى سبتمبر 1998 ليصل إلى نسبة 64.7% في اندونيسيا، و نسبة 38.6% في سنغافورة و نسبـــة 38.5% في الفلبين و نسبة 37.7% في ماليزيا ونسبة 17% في تايلندا، الأمر الذي أدى إلى تحول التدفقات الداخلية لهذه الدول و المقدرة بقيمة 97 مليار دولار سنة 1996 إلى تدفقات خارجة بقيمة 12 مليار دولار عام 1997، ليزداد بعدها الطلب على العملات الأجنبية و خصوصا الدولار الأمريكي و ينتج عنه انخفاض في قيمة العملات الوطنية، لهذا توجهت الدول الأكثر تضررا من الأزمة (تايلندا، اندونيسيا، كوريا الجنوبية) إلى صندوق النقد الدولي للحصول على موارد مالية جديدة لتسديد الديون.

الجدول رقم 04 : مخطط المساعدات الإستعجالية للدول الآسيوية في إطارFMI.

التاريـــــخ	الدولـــــة	قيمة المساعدات
أوت	تايلندا	17 مليار دولار
أكتوبر	إندونيسيا	40 مليار دولار
ديسمبر	كوريا الجنوبية	60 مليار دولار

Source: Jean François Dufour, Les Marches Emergent, op cité,p67.

أمّا عالميا فقد أثرت الأزمة على اليابان التي لعبت دورا رئيسيا في النشاط الاقتصادي لتلك البلدان، فخلال الفترة الممتدة من جويلية 1997 إلى جويلية 1998، فقد الين ما نسبته 20.4% من قيمته و تراجعت بورصة طوكيو ب 39.1%، و انكمش الاقتصاد الياباني بنسبة -1.8%، واستمر هذا الانكماش ليصل -2.8% عام 1998، و يرجع ذلك إلى تناقص الطلب في الاقتصاديات المتضررة من ناحية، وإلى ضعف الطلب الخاص لفقدان الثقة في القطاع المالي من ناحية أخرى، فضلا عن ذلك فإن بلدان شرق آسيا كانت تساهم بقدر كبير في الطلب العالمي فقد كانت تمول عجزها في ميزان الحساب الجاري، من خلال التدفقات المالية قصيرة الأجل ونتيجة للأزمـــة فقد أجبرت على تخفيض ذلك العجز، وبالتالي تخفيض إسهامها في الطلب العالمي مما يؤثر ذلك على الأسواق المالية الأمريكية والأوروبية.

ولقد تعدت تأثيرات هذه الأزمة حتى إلى بلدان أمريكا اللاتينية وشرق أوربا وروسيا، حيث شهدت أسواقها المالية تدهورا عميقا وارتفاعا في أسعار الفائدة، كما تراجع النمو بدول أمريكا اللاتينية بنسبة 1% في عام 1998، كمـــا دخل الاقتصاد الروسي في أزمة خطيرة بعدما انخفضت قيمة الروبل مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة

الممـــتدة من 30 جوان 1997 إلى 1 أكتوبر 1998 بنسبة 64%، بالإضافة إلى ذلك فإن الأزمة أدّت أيضا إلى تراجع كبير في تدفقات رؤوس الأموال من الأسواق العالمية إلى البلدان النامية.

كخلاصة نشير إلى أنّ الشركات الكبرى لم تكن بمنأى عن ما خلفته العولمة من سلبيات، بل إن فترة انتعاش هذه الأخيرة تزامنت مع تزايد الانهيارات بالشركات الكبرى التي أخذت نتيجة لاشتداد حدة المنافسة فيما بينها إلى العمل من أجل تحقيق أكبر ربح ممكن دون الاكتراث بشرعية الوسائل المستخدمة في ذلك أم لا، حيث وأثناء تسابقها للحصول على أكبر نسبة من رؤوس الأموال الدولية أو السيطرة على أكبر حصة من السوق العالمية، استخدمت إدارات هذه الشركات العديد من السبل كالاندماج فيما بينها، أو الاستيلاء على الشركات أو الفروع المنافسة لها، كما استخدمت المعايير المحاسبية المتوفرة لتزييف صورة البيانات والقوائم المالية حتى تعكس نجاحات وهمية ونموا مفتعلا للمساهمين والدائنين والمستثمرين وغيرهم من الأطراف الأخرى ذات الاهتمام الواسع بالبيانات المالية، وللإيضاح أكثر ندرج أحد أهم تجارب الإفلاس للشركات، وهي تجربة الشركة العابرة للقارات ENRON التي عملت في مجال الطاقة بإدارة تواجد مقرّها بهيوستن في تكساس بالولايات المتحدة الأمريكية، كما تولى تسييرها كنيث لاي، وباعتبارها من أقوى عشر شركات في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد نظم لاي مع شركاءه مؤمراة كبيرة لنهبها، فقاموا بتمويل الحملة الانتخابية للرئيس الأمريكي الحالي، وبتولي هذا الأخير الرئاسة، حصلت الشركة على مشاركة في إدارة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وفي ظل هذه الأوضاع تم صياغة نظاما جديدا لتقديم الحسابات الخاصة بهذه الشركة يفتقر إلى أدنى درجة من الشفافية، كما حصل مديرها على وعد من بعض السياسيين على قرار برفع جميع القيود على سوق الأوراق المالية المتعلقة بمنتجـــات الطاقة، ولقد كان وراء هـــذا القانون فيل غرام Phill Gramm الذي كانت زوجتـــه Wendy رئيسة لجنة الرقابة المالية في الشركة، والتي كانت تسكت على المخالفات التي تحدث بها مقابل رشوة كبيرة، في حين أن وزير المالية آنذاك كان يقوم بحماية الشركة ضد أي تحقيق يتعلق بالضرائب، كما كان مديرها لاي ينظم كل سنة عمليات تهريب ضريبي ضخمة بالتعاون مع شبكة من البنوك، وعندما كانت حكومة ما في مكان ما من العالم ترفض منح الشركة التزامات نفط جديدة، أوخط أنابيب جديد، كان لاي يلجأ إلى أصدقائه في وزارة الدفاع الأمريكية التي بدورها تضغط على تلك الحكومة لصالح شركة ENRON[71]، ليستمر الحال على ما هو عليه إلى غاية ديسمبر 2001، أين أعلنت الشركة عن عدم قدرتها على سداد مدفوعاتها بالرغم من أن عمليات ترصيد الحسابات لهذه الشركة لسنة 2000 أثبتت تحقيقها لأرباح كبيرة، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على عدم اعتماد الشفافية عند القيام بتسجيل هذه الحسابات.

بالرغم من أن العولمة وعمليات تحرير رأس المال قد فتحت أسواقا دولية جديدة وإمكانيات ربح هائلة، فإنها قد ساهمت أيضا بتزايد الاضطرابات بالبنوك والأسواق المالية وحتى الشركات الكبرى، فانطلاقا من أزمة جنوب شرق آسيا لعام 1997، ومرورا بما خلفته التجاوزات الحاصلة بالبنوك من انهيارات، وصولا إلى فضيحة شركة أنرون ENRON لعام 2001، التي كشفت عن الفساد الواسع بالشركات الأمريكية عن طريق استخدام طرق

محاسبية معقدة لإخفاء خسائر الشركات والتلاعب بحقوق المساهمين، تكاثفت الجهود الدولية من أجل إيجاد مجموعة من القواعد الواجب إتباعها حتى يتم تفادي حدوث أي أزمة مصرفية أو مالية وكذلك تفادي الانهيارات بالشركات الكبرى.

من بين هذه الجهود نذكر ما قام به كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي من إجراء فحوص شاملة لقياس مدى صحة القطاعات المالية للبلدان الأعضاء، بالإضافة إلى ما قام به صندوق النقد الدولي من تقييم و رفع لتقارير تدل عن مدى التزام البلدان الأعضاء بالمعايير والمدونات الدولية بما فيها المتعلقة بتنظيم و إدارة الشركات، والمعايير المحاسبة ونشر البيانات وشفافية السياسات الضريبية والنقدية، الأمر الذي يسمح ويكشف عن مدى توافر معلومات قيمة تمكن الحكومات من معالجة أوجه الضعف وتساعد الأسواق على تسعير المخاطر بمزيد من الدقة.

في الختام نشير إلى أنّه اعتبارا من أنّ السنوات الأخيرة حملت معها الكثير من النقاشات حول موضوع بناء نظام محاسبي دولي يقوم أساسا على إنشاء مجموعة من المعايير المحاسبية التي تلقى القبول العام من قبل جميع الدول فإننا سنركز على دراسة أحد أهم السياسات الاقتصادية الموضوعة من أجل تفادي الأزمات المصرفية المالية وانهيارات الشركات المتعددة الجنسيات.

II- نحو نظام محاسبي دولي :

تتطلب الممارسات المحاسبية عمليات تدقيق للقوائم المالية وإفصاح للبيانات المالية التي تحتويها، وهي كلها أمور لم تكن متجانسة فيما سبق بين الدول، نظرا لتواجد العديد من الاختلافات في المبادئ المحاسبية وفي التطبيقات اليومية لها، وكذا لأن الاختلافات القائمة بين الممارسات المحاسبية لم تستحوذ على أي اهتمام من قبل المستثمرين والدائنين وغيرهم من الأطراف المعنيين بأمور الشركات.

وبالرغم من ذلك فإن هذا لم يمنع من تجمع مجموعة من الدول على تطبيق محاسبي واحد وهو ما يؤكده الواقع بتوفر كتلتين من الدول، الأولى تعتمد على نظام محاسبي أنجلوساكسوني والأخرى على نظام أوروبي.

لكن انطلاقا من الثمانينيات ونتيجة لتزايد النشاط المالي عبر مختلف الدول وازدهار الأسواق المالية بسبب رفع القيود على حركة رؤوس الأموال-تشير أحد التقارير أن قيمة رأس المال المحول عبر الحدود ازدادت بنسبة26% سنويا خلال الفترة الممتدة من 1990-1996 مقارنة مع زيادة سنوية مقدارها 08% فقط أثناء العقد السابق-بدأ التوجه والتحول نحو إيجاد نوع من التوافق المحاسبي بين المعايير والممارسات المحاسبية عبر كل الدول، لتصبح كقاعدة رئيسة في بناء النظام المحاسبي الدولي وعولمته.

1- عموميات حول المحاسبة:

تهدف المحاسبة إلى إعطاء قراءة مفصّلة عن نشاط الشركات، فهي الوسيلة الوحيدة التي تقيس بها أرباحها المحققة وتراقب كيفية توزيعها بين المساهمين(أرباح الأسهم)، والأجراء(المشاركة)، الدولة(الضرائب)، لهذا نرى من الأولويات دراسة التطور التاريخي لعلم المحاسبة والتعرف على مرتكزاته الرئيسية.

1-1- تطورات علم المحاسبـــــة:

منذ أن تشكلت المحاسبة خلال القرن السابع عشر، اعتبرت المنبع الوحيد والأكيد للمعلومة الاقتصادية والمالية، فهي بمختلف فروعها شكلت نظاما لإنتاج المعلومات ذات المنفعة النسبية لمستخدميها، ومن ثم فهي تعبر عن مجمل البيانات الكمية والرقمية التي تظهر في القوائم المالية والتي تقوم الشركة بإعدادها خلال فترة معينة، باعتبار أن القوائم المالية هي التي تعطي صورة حقيقية عن وضعية الشركة، لذلك يمكن القول أن المحاسبة هي اللغة المشتركة بين أي مؤسسة وشركائها سواء أكانوا: أشخاص، زبائن، دائنين، موردين،مساهمين، أي الذين يهمهم التعرّف على البيانات المالية والمعلومات الكافية عن الشركة المعنية، ليتمكنوا بذلك من اتخاذ قرارات معينة ومناسبة[72].

ولقد اقترنت مهمة المحاسبة في القدم بمهنة التدقيق التي ظهرت منتصف القرن التاسع عشر بعد أن تكونت هيئات محاسبية محلية في Edimbourg (1854)، وفي Glasgou (1855)، ثم في لندن، وبعدها في مانشستر، هذه الهيئات وسعيا منها في أن تصبح ذات سمعة جيّدة أمام الزبائن عملت على ضم مختصين محترفين، واعتماد مجموعة من الأدبيات والتعاريف وكذا معالجة التقنيات المحاسبية من أجل إنشاء وتكوين مجموعة من القواعد المحاسبية.

ومع بزوغ القرن العشرين تم البدء في توحيد المحاسبة، فانطلاقا من الو. م .أ وبالضبط في سنة 1909 تم إنشاء اللجنة المختصة في المحاسبة Special Commitee Accounting من قبل مجلس الهيئة الأمريكية للمحاسبين العموميين[73]. بهدف التعريف بالمصطلحات المستعملة في المحاسبة والتدقيق، هذه اللجنة عملت لعدة سنوات وقدمت خلال الفترة الممتدة من 1909 حتى1913 عدة تعاريف محاسبية. أما بالنسبة لأوروبا فقد تـــم في سنة 1911 نشر كتيب في المحاسبة ببرلين من قبل Johan Schar Friedrch بعنوان " Buchhaltung und Bilanz" أين وضع به أول مشروع لبنـــاء مخطط محاسبي، ثم بعدهـــا أتى "Hector Blaron" الذي نشر هو الآخر كتابا بالاعتماد على مخطط Schar ولقي نجاحا كبيرا ببلجيكا خلال سنوات 1920، أمـــا عن سنة 1927 فقد ظهرت بها أول طبعـــة لكتاب"Engen Schamale Bach " والذي أخذه الكتّاب الفرنسيون كمرجع أساسي عندما أعدوا المخطط المحاسبي الفرنسي.

في حين أنه ببريطانيا تم إنشاء (Accounting Research Association) في سنة 1935 بمبادرة من قبل أعضاء London School of Economics، بالإضافة إلى إنشاء Relation Taxation and Financial Cominittee سنة1942 من قبل Institute of chartered Aucountants in England and Wales[74] لكي تعمل على تقديم مجموعة مشاريع لوضع معايير ثم عرضها على مجلس المعهد.

أما عن فترة الحرب العالمية الثانية، فقد أظهرت تواجدا لنموذجين محاسبين، الأوّل عرف بالنموذج الأنجلوساكسوني (Model Anglo-Saxon)ويعتمد من قبل الو.م.أ وإنجلترا خاصة، كما يستند على مجموعة من المعايير تم وضعها من طرف مختصين محترفين، أما الثاني فهو يسمى النموذج القاري Model Continental وهو يستند على مجموعة من المخططات المحاسبية التي تم سنها من قبل الهيئات العامة كما تعتبر فرنسا المؤسس في

هذا المجال خاصة بعد إنشاء لجنة توحيد الممارسات المحاسبية بقرار 46-619 بتاريخ 1946/04/04 والمصادقة على إيقاف المخطط المحاسبي العام في 1947/09/18[75].

إن إجراءات التوحيد رغم تواجدها في كل دولة على حدا، إلاّ أنها اختلفت من دولة لأخرى الأمر الذي صعب من عملية المقارنة بين القوائم المالية بمختلف الدول إلى حد الآن، ولمواجهة هذه الصعوبة اجتمعت لجان تابعة لكل من: أستراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، بريطانيا، ايرلندا، والولايات المتحدة الأمريكية بلندن في 1973/06/29 من أجل التوقيع على عقد إنشاء منظمة دولية هي لجنة المعايير المحاسبية الدوليةIASC[76] والتي تهدف إلى وضع شكل عام لمعايير محاسبية قاعدية تتخذها جميع الدول كأساس في بناء القوائم المالية.

إذا فمع تطور الحياة الاقتصادية والتقنيات المالية والأسواق كشفت المحاسبة التقليدية محدوديتها تدريجيا حيث أن[77]:

- استخدام القيمة التاريخية المهملة لا يعكس الحقيقة الاقتصادية.
- صعوبة الفهم المحاسبي للأدوات المالية الجديدة(الخيارات، المشتقات....).
- النمو المستمر والمتزايد للأدوات ذات القيمة المضافة الكبيرة والتي يصعب ترجمتها إلى مفهوم محاسبي(علامة، برنامج، حصة سوق...الخ).

لهذا تطلّب الأمر ضرورة إخضاع لجنة المعايير الدولية إلى عملية إعادة الهيكلة، نتجت عنها أن أصبح مجلس المعايير المحاسبية الدولية هو المسؤول الرئيسي عن إصدار المعايير المحاسبية التي انتقل اسمها إلى المعايير الدولية للمعلوماتIFRS بدلا من المعايير الدولية IAS.

1-2- المفاهيـــم المحاسبية:

نظرا لتعدد المفاهيم المحاسبية وتنوعها، تم تصنيفها إلى مايلي[78]:

- مفاهيم خاصة بأهداف التقارير المالية:

تهدف التقارير المالية إلى تقديم المعلومات التي يحتاجها مستخدمو هذه التقارير من أجل اتخاذ قرارات الأعمال والقرارات الاقتصادية، إذن فأهداف التقارير المالية تنشأ أساسا من احتياجات المستخدمين لها، لذلك يجب الأخذ في الاعتبار تلك الاحتياجات عند القيام بإنتاج المعلومات والإفصاح عنها، وتتخذ التقارير المالية عدّة أشكال فقد تكون تقارير داخلية لمقابلة احتياجات الإدارة، وتقارير خارجية ذات استخدام خاص لمقابلة احتياجات خاصة لبعض الأطراف الخارجية، وتقارير ذات استخدام عام لمقابلة احتياجات ذوي المصالح في المنشأة، كما أنها تتوفر على المعلومات التي تسمح بتقييم الأداء، وتقييم المركز المالي، وتقييم الاستثمار والتمويل، وتقييم مدى التقيد بالقوانين، لكن في ظل العولمة لم يعد على التقارير المالية الوفاء بحاجات مستخدميها على المستوى المحلي فقط، بل يجب الوفاء أيضا بحاجات المستخدمين على المستوى الدولي.

- مفاهيم خاصة بطبيعة الوحدة المحاسبية:

أدى التعدد المتواجد في خصائص الوحدة المحاسبية[79] إلى تعدد المفاهيم الخاصة بها، في ظل النظام العالمي الجديد، وتزايد عدد الشركات المتعددة الجنسيات، والتوجه نحو المزيد من الاندماجات بين الشركات، والتحول نحو تكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وما تفرضه المنظمة العالمية للتجارة من قرارات وقوانين، أصبح لزاما على المحاسبة إعادة تقييم المفاهيم الخاصة بطبيعة الوحدة المحاسبية حتى تكون أكثر تناسبا مع هذا الواقع الاقتصادي الجديد.

- مفاهيم خاصة بجودة المعلومات المحاسبية:

إن المقصود بمفاهيم جودة المعلومات المحاسبية، تلك الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية حتى تكون ذات منفعة لكل من يستخدمها، ولقد كانت هناك محاولات عديدة لتحديد الخصائص الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية، إلاّ أن الخصائص التي تحدد ما إذا كانت المعلومات الناتجة عن تطبيق محاسبي معين أكثر أو أقل فائدة في مجال اتخاذ القرارات هي:القابلية للفهم (أي أن يتم فهم المعلومات من طرف مستخدميها بكل أنواعهم)، الملائمة (وتكون المعلومات ملائمة إذا توافرت لمستخدميها في الوقت المناسب، وأن تكون لها قيمة تنبؤية...)، الموثوقية (تكون المعلومات موثوق بها إذا اتسمت بالتمثيل الصادق للظاهرة، وأن تكون قابلة للتحقق، وأن تتسم بالحياد عند الإفصاح،وأن يلتزم بالحيطة والحذر عند إعداد المعلومات، وأن تكون مكتملة عند حدود الأهمية النسبية والتكلفة...)، القابلية للمقارنة (من خلال الثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية)، وبفضل التطورات التكنولوجية المتمثلة في وسائل الاتصالات وانتشار الحاسبات الآلية أصبحت تتوفر قدرات هائلة على توفير المعلومات بدقة وسرعة وبتكلفة منخفضة.

- مفاهيم خاصة بالقوائم المالية الأساسية:

تتمثل القوائم المالية الأساسية في: قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التغيير في حقوق الملكية، وقائمة التدفق النقدي، وتعتبر أساسية لأنها تعد بصفة دورية ومنتظمة حتى يتسنى لها توفير الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية اللازمة في اتخاذ القرارات. كما توجد قوائم إضافية عادة ما تعد لمقابلة ظروف معينـــة أو بناءا على توصيات بعض المنظمات المهنية كالقوائم المعدلة بالتغير في مستويات الأسعار والقوائم المالية الموحدة...الخ. لكن حاليا لم تعد القوائم الأساسية كافية لتلبية الاحتياجات المتزايدة للمعلومات لذلك يجب إعداد قوائم مالية إضافية حتى تفي بتلك الاحتياجات.

- مفاهيم خاصة بعناصر القوائم المالية:

هناك عدة مفاهيم مرتبطة بعناصر القوائم المالية. فبالإضافة إلى المفاهيم الخاصة بالأرصدة(الأصول،صافي الأصول(حقوق الملكية)، الخصوم).توجد المفاهيم الخاصة بالتدفقات (الإيرادات والمصروفات، المكاسب والخسائر، الدخل الشامل)، وأخيرا التغيرات في حقوق الملكية وصافي الأصول.

إن هـــذه المفاهيم المحاسبية الخمس تساهم بشكل كبير في إعداد الفروض المحاسبية، التي تعد نقطة البدء في بناء هيكل نظرية المحاسبة لذلك سوف نتطرق للحديث عن مختلف أنواع الفروض المحاسبية.

1-3- الفروض المحاسبيـــــة:

هناك نوعين من الفروض المحاسبية:الأولى تتعلق بالوحدة المحاسبية، والثانية تختص بالعمليات المالية[80].

- **فروض الوحدة المحاسبية:**

يمكن تلخيصها في فرضين أساسين هما:فرض الوحدة المحاسبية، فرض استمرار الوحدة المحاسبية.

- **فـــرض الوحدة المحاسبية:**

يقصـــد بـــالوحدة المحاسبية كل منشأة تقوم بنشاط محدد من أجل تحقيق هدف معين،الأمر الذي يؤدي بكل وحـــدة إلى اكتســـاب حق الرقابة على الموارد وتحمل مسؤوليات العقود وتنفيذ العهود، ولقد ارتبط هذا الفرض بادئ الأمر بالملكية المشتركة، حيث لم يكن هناك فرق بين شخصية المنشأة وشخصية المالك بل كانتا مدمجتين مع بعضـــها الـــبعض، لدرجـــة جعلت الفكر المحاسبي يتأثر أنذاك بوجهة نظر الملاك،وفقا لما يسعون إليه من تحقيق لمصـــلحتهم الشخصية، ثم وبازدياد حجم المنشآت وظهور الشركات المساهمة تم فصل الملكية عن الإدارة لتصبح هـــناك مسؤولية محدودة للملاك وشخصية معنوية مستقلة للمنشأة التي تعني أن المنشأة تملك ذمة مالية مستقلة عن المـــلاك، كمـــا لديها حق التقاضي باسمها تجاه الغير وللغي حق مقاضاتها، وكل ذلك أدى إلى تأثر الفكر المحاسبي بوجهة نظر الإدارة بدلا من وجهة نظر الملاك، بعدها لم يعد الاهتمام بوجهة نظر الملاك أو الإدارة بل تم الانتقال إلى الاهـــتمام بـــالموارد والاعـــتمادات المالية المخصصة لأغراض معينة. وأخيرا انتقلت الأهمية إلى المنشأة ككل باعتبارها وحدة اقتصادية اجتماعية تعمل على خلق المنافع وتوزيعها توزيعا عادلا على كل من يساهم في خلقها، يتأثر الفكر المحاسبي حينها بوجهة نظر المنشأة أي بالنشاط الاقتصادي الجماعي.

- **فـــرض استمرارية الوحدة:**

يـــنطلق هـــذا الفرض من اعتبار أن المنشأة وحدة محاسبية مستمرة وأنه ليس هناك أية نية لتصفيتها أو تقليص نشاطها. واستمرار شركة ما لا يعني بشكل نهائي بل هو بالصورة التي تسمح لها بالوفاء بالتزاماتها والاستفادة من أصـــولها،وتنفيذ جمـــيع عقودهـــا وعهودهـــا، ويتعلق هذا الفرض بالأنشطة التي تمت في الماضي والحاضر وليس بالمستقبل، لكن اليوم أصبحت إمكانية استمرار الشركة أكثر صعوبة انطلاقا من جو المنافسة الحادة التي يخضع لها النظام الاقتصادي الجديد، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في فرض الاستمرارية أو على الأقل إعطاء ضمانات عن طريق تكوين الاحتياطات والمخصصات حتى يتحقق استمرارها.

- **فروض خاصة بالعمليات المالية:** تتمثل في:

- **فرض القياس النقدي:**

يعتمد هذا الفرض على الاختيار المناسب لوحدة القياس، وبما أن المحاسبة تهتم بالعمليات المعبر عنها بصورة نقدية فقـــد اعتبرت النقود وحدة القياس المحاسبية قصد الكشف عما تتضمنه القوائم المالية من بنود، ولكن ومع تزايد

حـــدة التضخم عرف هذا الفرض نقدا كبيرا خاصة بعد ثبت عدم استقرار النقود كوحدة للقياس المحاسبي، الأمر الذي نتج عنه عدم ثبات القدرة الشرائية للنقود، فعقّد ذلك من عملية القياس وسبب العديد من المشاكل خاصة عند تقويم الأصول الثابتة، كما أدى إلى عدم تجانس في الأرقام المدونة بالقوائم المالية، كنتيجة لما سبق تطلب الأمر ضرورة أخذ التقلبات في الأسعار بالحسبان عند القيام بإعداد القوائم المالية كأن يتم إظهار أثر هذه التقلبات على القوائـــم عن طريق تعديل تلك القوائم أو إعداد قوائم ملحقة، أو إلحاق جداول تفسيرية للأرقام الواردة بالقوائم المالية،وفي ظل التطورات الاقتصادية الحديثة عرفت الأسعار تقلبات كثيرة خاصة خلال الفترة الأولى لبدء سريان اتفاقـــية المنظمة العالمية للتجارة وسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات، لذلك يجب البحث عن سبل جديد لتفعيل هذا الفرض.

- **فرض موضوعية القياس:**

إن اعـــتماد الموضـــوعية عند كل قياس كمي أمر ضروري حتى تتسم نتائج هذا القياس بالتفه، ويعرف على الموضوعية بأنها نسبية نوعا ما وليست مطلقة لأنه توجد حالات عديدة لا تكون فيها الموضوعية كاملة مثل: تقدير العمـــر الإنتاجي للأصول الثابتة، تحديد تكلفة المخزون السلعي، وتقدير المخصصات والاحتياطات، وطرق أخذ تقلبات الأسعار في الحسبان،وبظهور التقنيات الحديثة التي تتمثل أساسا في الحاسبات الآلية اتسعت درجة الثقة في العديد من التقديرات المعتمدة على الأساليب الإحصائية. حيث أمكن قياس مقدار الخطأ في التقديرات الأمر الذي أدى إلى تضييق القياسات الفعلية والتقديرية وبالتالي تحقيق درجة أعلى من الموضوعية.

- **فرض الدورية:**

باعتبار أن المنشأة وحدة محاسبية مستمرة، فقد تم تقسيم حياتها إلى فترات دورية تقدر غالبا بنسبة مالية، وذلك مـــن أجل إعداد التقارير اللازمة بهدف توفير المعومات لترشيد متخذي القرارات، وكذا توفير المعلومات اللازمة لتقيـــيم الأداء، وبتزايد الحاجة للمعلومات بصورة كبيرة ومتسارعة تم إعادة تقسيم حياة المنشأة إلى فترات دورية تقدر بأقل من سنة خاصة في ظل المنافسة الحادة بين مختلف المنشآت.

1-4 – المبادئ المحاسبيـــــــــة:

يمكن تقسيم المبادئ المحاسبية وفقا للوظيفة المحاسبية إلى ثلاث أنواع هي[81]:

مبادئ تتعلق بوظيفة القياس، مبادئ تتعلق بوظيفة التوصيل و مبادئ تتعلق بوظيفتي القياس والتوصيل معا.

– مبادئ متعلقة بوظيفة القياس:

تتضمن نوعين من المبادئ: الأولى ترتبط بتحديد الربح والثانية ترتبط بتحديد المركز المالي.

- **المبادئ المرتبطة بتحديد الربـــح:**

يرتبط تحقيق الأربـــاح بالإيرادات التي يتم تحقيقها وما يتعلق بها من نفقات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في حقوق الملكية وهي تتكون من ثلاث مبادئ أساسية هي:

أ/مبدأ تحقق الإيرادات:

انطلاقـــا مـــن أن الإيـــرادات هي كل ما ينتج عن نشاط منشأة خلال فترة زمنية معينة،أثيرت العديد من الإشـــكالات بين المحاسبين فيما يتعلق بفترة تحقيق الإيراد أو إمكانية تسجيله بالقوائم المالية وقد توصلوا إلى وضع مجموعة من العناصر التي يجب إتباعها حتى يتم تسجيل الإيرادات بالقوائم وهي: أن تضيف المنشأة قيمة اقتصادية لمنـــتجاتها، القدرة على قياس مقدار الإيرادات، إمكانية التحقق من القياس، القدرة على قياس المصروفات المرتبطة بالإيرادات، لكن بالمقابل وجد هناك حالات يستثنى فيها تطبيق هذا المبدأ منها:حالة البيع بالتقسيط حيث لا يعتبر الإيراد هنا محقق إلاّ بعد تحصيل ثمن البيع، وكذا حالة المقاولات طويلة الأجل فالإيراد هنا يتحقق على أساس نسبة الإنجاز، وبتطور الحياة الاقتصادية احتاج هذا المبدأ إلى إعادة تقييم حتى يصبح أكثر ملائمة خاصة بعد أن أصبحت العديد من الصفقات تتم عبر الانترنت.

ب/مبدأ المقابلة:

يـــتم تحديـــد الدخل من خلال المقابلة بين الإيرادات والنفقات المتعلقة بفترة معينة وفقا لتاريخ الاستحقاق، ويعـــتمد هـــذا المبدأ على أساس المحافظة على رأس المال وفقا للمفهوم النقدي عند قياس الدخل الشامل الخاص بالفـــترة، حيث يتمثل الدخل في مقدار الزيادة برأس المال النقدي. وفي ظل التطورات الحديثة أصبح لزاما إعادة الـــنظر في المحافظة على رأس المال خاصة بعدما احتدمت المنافسة بين المنشآت، كما أصبح إعداد الخطط يتم على فترات طويلة وليس على مستوى الفترة الحالية،لهذا أصبحت المقابلة تتم على المدى الطويل.

ج / مبدأ القياس الفعلي:

تهـــتم المحاسبة بقياس قيم عناصر كل من الأصول والخصوم وحقوق الملكية وما يطرأ عليها من تغيرات خلال فترة زمنية معينة، مما يعني أن جوهر القياس المحاسبي هو الوضع القائم فعلا، الأمر الذي ترتب عنه أن تصبح القوائم المالية تعبر عن نتائج الأعمال الفعلية وتصور المركز المالي الفعلي بعيدا عن أي أوضاع وأرقام افتراضية، والتي يتم تناولها في غير القوائم المالية الأساسية، ويتأثر هذا المبدأ بالمشاكل الناجمة عن عدم الاستقرار في القوة الشرائية للنقود بشـــكل كبير اعتبارا من أن النقود هي الأداة الحالية للتعبير عن قيم العناصر التي تتضمنها القوائم المالية، وفي ظل الظروف الاقتصادية الحديثة وما تتطلبه من ضرورة أخذ التوقعات والتنبؤات في الاعتبار بالإضافة إلى ما قد يتم من صفقات عبر شبكة الانترنت وجب إعادة النظر بهذا المبدأ حتى يصبح أكثر تلاءما في ظل هذه الظروف.

- **المبادئ المرتبطة بتحديد المركز المالي:**

إن قائمة المركز المالي تحتوي على مختلف أوجه الاستثمار(الأصول)، وكذا مصادر الأموال(الالتزامات وحقوق الملكية)، وترتبط هذه المبادئ بكيفية تقييم الأصول والخصوم، لذا فهي تتمثل أساسا في مبدأ التكلفة التاريخية، ويتم تقييم الأصول عن طريق طرح الاهتلاكات من سعرها النقدي عند تاريخ اقتناءها،أما فيما يخص تقييم الخصوم فتتم على أساس قيمتها أثناء نشأة الالتزام، ويتأثر مبدأ التكلفة التاريخية[82] بفرضي الاستمرار وموضوعية القياس ويتسق معهما خاصة في ظل تزايد معدلات التضخم، كما يتسق أيضا مع فرض القياس النقدي ومبدأ تحقق

الإيراد، ومبدأ المقابلة، ومبدأ الثبات، ومبدأ القياس الفعلي، في حين أنه لا يتسق مع مبدأ الإفصاح المحاسبي، لهذا وجهت له العديد من الانتقادات بسبب العمل المتزايد على رفع فعالية التقارير المحاسبية وكذا التواجد لحالات عديدة تم الخروج فيها عن هذا المبدأ كمعالجة المدينين في بعض الحالات كالبيع بالتقسيط، معالجة أوراق القبض، معالجة المخزون السلعي، معالجة الاستثمارات طويلة الأجل...الخ.

- مبادئ متعلقة بوظيفة التوصيل:

تتكون من مبدأين أساسين هما: مبدأ الثبات، مبدأ الإفصاح.

- **مبـــدأ الثبات:**

يتطلـــب تطبيق هذا المبدأ استخدام نفس الإجراءات المحاسبية ومفاهيم وإجراءات القياس لعناصر القوائم المالية من فترة لأخرى، كما يتضمن ضرورة الإفصاح عن أثر التغير أو الخروج عنه- إذا اضطرت المنشأة- على القوائم المالـــية خلال نفس الفترة التي حدث فيها التغير، ويعمل هذا المبدأ على تسهيل عمليات المقارنة بين نتائج أعمال المنشأة من سنة لأخرى أو بين نتائج أعمال المنشاة ومثيلاتها من المنشآت الأخرى، لهذا فقد اكتسب مبدأ الثبات أهمية خاصة جدا في ظل العولمة والظروف الاقتصادية الأخرى.

- **مبـــدأ الإفصاح:**

يعتمد هذا المبدأ على التقارير المالية وما تتضمنه من معلومات كافية تعطي لمستخدمي هذه التقارير (المستثمرين الحاليين والمرتقبين، الدائنين والمقرضين، المدينين والموردين، العملاء والعمال، المحللين الماليين والباحثين، الأجهزة الحكومية والرقابية...وغيرهم)، صورة واضحة وغير مضللة عن المنشأة حتى يتمكّنوا من اتخاذ القرارات الصائبة، وبالتالي تميز هذه التقارير وما تحمله من معلومات بثقة أكبر من قبل مستخدميها.ونتيجة لما سبق تطلب الأمر ضرورة عرض ملخص البيانات في شكل مقاييس كمية،وعرض القوائم المالية الأساسية وفقا للإطار المرغوب فيه، وهذا بالإضافة إلى الإفصاح عن المعلومات الوصفية من خلال الملاحظات الهامشية والجداول والقوائم المرفقة وتحليلات وتوقعات الإدارة.

ويتخذ الإفصاح أشكالا عدة هي[83]:أنه قد يكون عادلا أو كافيا أو كاملا، بالرغم من أن الأكثر شيوعا هو الإفصاح الكافي، والجدير بالذكر أنه في ظل التطورات الأخيرة لم يعد الإفصاح قاصرا على مجرد إخلاء مسؤولية الإدارة وإنما أصبح الإفصاح عن المعلومات أمر ضروري لاتخاذ القرارات المناسبة من قبل كل المستخدمين.

- مبادئ متعلقة بوظيفة القياس والتوصيل:

تحتوي أساسا على مبدأين رئيسين هما: مبدأ الأهمية النسبية ومبدأ التحفظ المحاسبي.

- **مبدأ الأهمية النسبية:**

يقصد بهذا المبدأ أن يعطي المحاسب تركيزا أكبر للعناصر الهامة الواردة بالقوائم المالية، مما يؤثر ذلك على طريقة معالجتها، وكذا يفيد في التفرقة بين النفقات الإيرادية والنفقات الرأسمالية، وفي تقسيم النفقات والإيرادات إلى عادية وغير عادية والواقع أن الأهمية النسبية تخضع بدرجة كبيرة للتقدير الشخصي بحيث تختلف من محاسب لآخر،

فقد يتم الإفصاح عن بنود يراها محاسب ما هامة نسبيا ولا يفصح عن بنود أخرى مما يعني أنه يؤدي إلى تغليب مصلحة فئة دون غيرها، وهذا ما يتنافى وفرض الموضوعية.

- **مبدأ التحفظ المحاسبي:**

يستند هذا المبدأ على الاختيار بين البدائل من قبل المحاسبين الذين يعملون دائما على اختيار البديل الذي يؤدي على إثبات الأصول والإيرادات بأدنى قيمة ممكنة لها مع إثبات الالتزامات والنفقات بأعلى قيمة ممكنة لها، كما يقوم على ضرورة أخذ جميع التكاليف والأعباء أو الخسائر المتوقعة في الحسبان عند تحديد الأرباح والمركز المالي، ويتم الأخذ بالإيرادات والأرباح المتوقعة إلاّ إذا تحققت فعلا، ولقد تعرض مبدأ التحفظ المحاسبي للعديد من الانتقادات خاصة بعد أن أدى تطبيقه الخروج على مبدأ التكلفة التاريخية، ومبدأ القياس الفعلي ومبدأ تحقق الإيرادات وكذلك فرض الدورية ومبدأ الإفصاح الأمر الذي سهّل من عملية عدم الأخذ به.

إذن فالمتغيرات الجديدة والعولمة الاقتصادية أثرت بشكل كبير على الإطار الفكري للمحاسبة، الأمر الذي أدى إلى ضرورة إدخال تعديلات جديدة عليه، شاملة بذلك كلا من: المفاهيم المحاسبية، الفروض المحاسبية، وكذلك المبادئ المحاسبية.

ولعل هذا ما أثار الكثير من الجدل بين المحاسبين والمهتمين حول مرتكزات المحاسبة، حيث أن هناك من تبنوا فرضية أن المبادئ والأساسيات المحاسبية لم تعد كافية ومفككة في ظل العولمة، لذا يجب استبدالها بأخرى جديدة، في حين أن هناك من يرون أن المشكلة لا تكمن في المبادئ المحاسبية في حد ذاتها وإنما في طريقة تطبيقها.

2- الاختلافات المحاسبية الدولية:

كان لدى كل دولة مجموعتها الخاصة من القواعد المحاسبية وقواعد التقرير المالي، الأمر الذي تسبب في وجود الكثير من الفروقات بين المعالجات المحاسبية المختلفة، ففي سنة 1994 أكدّت أحد التقارير التي أجريت أنه هناك عشر فروقات في التطبيق المحاسبي بين ألمانيا والو.م.أ وثماني فروق في التطبيق المحاسبي فيما بين إنجلترا و الولايات المتحدة الأمريكية وهو نفس ما أوضحته نتائج إحدى الدراسات التي قامت بها سنة1993 لجنة الأوراق المالية، عندما أجرت فحصا شمل مستويات أعدتها 444 شركة أجنبية من 36 دولة للتحول إلى المبادئ المحاسبية المقبولة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بينت أن حوالي 3/2 من هذه الشركات أوجدت فروقا جوهرية بين صافي الدخل وحقوق الملكية المقاسة حسب المبادئ المحاسبية في الدول الأجنبية التي تنتمي إليها كل شركة وبين تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة في الولايات المتحدة الأمريكية[84].

وللتوضيح أكثر، ندرج بعض الأمثلة التي تبرهن لنا الاختلافات الموجودة بين الممارسات المحاسبية في دول العالم والتي نلخصها فيما يلي[85]:

- لا تطفأ الشهرة في بعض الدول حتى تفقد قيمتها فقبل 1998 كانت الشركات بإنجلترا تستطيع شطب الشهرة بتحميلها على حقوق ملكية المساهمين بدلا من رسملتها وبالتالي إطفاؤها.

- يسمح تطبيق طريقة المصالح المشتركة لتسجيل اندماج الشركات خارج الولايات المتحدة الأمريكية في بعض البلدان فقط.
- لا تتطلب بعض الدول تخصيص شامل للضريبة.
- لا يسمح بتطبيق طريقة الوارد أخيرا صادر أولا لتسعير المخزون في بعض الدول.
- تعتبر تكاليف البحث والتطوير كمصروف في الفترة التي تحدث فيها في الولايات المتحدة الأمريكية، بينما يتم رسملتها في العديد من الدول.
- يتم تسجيل الاحتياطات في بعض الدول للتأمين الذاتي أو لمواجهة الالتزامات المحتملة(خسائر، أو مصاريف محتملة مستقبلية) والتي لا يسمح بها في أمريكا.
- هناك اختلافات في تطبيق طرق الاهتلاك للأصول المعمرة وكذلك في معالجة العقود التأجيرية.

ورغم تواجد هذه الفروقات فإنه من غير المستغرب تواجد مجموعات من الدول تطبق نفس التطبيق المحاسبي، ومن بين هذه المجموعات يوجد نموذجان محاسبيان أساسيان هما: البريطانية- الأمريكية، والأوروبية.

فالنموذج المحاسبي الأنجلوساكسوني يرتكز على الوفاء باحتياجات المستثمرين والدائنين لاتخاذ القرارات المناسبة لهم، ويتواجد في معظم الدول الناطقة بالإنجليزية والدول الأخرى التي تأثرت بإنجلترا أو أمريكا.

أما عن النموذج الأوروبي القاري فيطبق في معظم دول أوروبا واليابان وترتبط شركات هذه الدول بالبنوك التي تعتبر المصدر الرئيسي في تمويلها، كما يرتكز على الوفاء بالاحتياجات تجاه الجهات الحكومية لأغراض التخطيط[86].

2-1- اختلاف الأنظمة المحاسبية:

تبين الأبحاث وجود فرعين في أنظمة المحاسبة بالعالم (النظام الأوروبي القاري والنظام الأنجلوساكسوني)، هذان النوعان كانا قد سادا خلال فترة الحرب العالمية الثانية ومنذ ذلك الوقت ارتبط مفهوم وظيفة المحاسبة بحسب موقعها في كل نموذج، فحسب النموذج الأنجلوساكسوني، فإن وظيفة المحاسبة تمثلت في نشر المعلومات المحاسبية والاقتصادية من المؤسسة إلى الخارج، مع العلم أن غالبية هذه المؤسسات تتميز بانفصال حق الملكية عن الإدارة وبالتالي فالمعلومات هنا موجهة أساسا لمالكي هذه المؤسسات حتى تساعدهم على اتخاذ القرارات المناسبة، أما عن النموذج الأوروبي القاري فقد اعتبرت الوظيفة القاعدية للمحاسبة فيه أداة لمراقبة ووسيلة للبرهان المتوافقة مع المتطلبات الشرعية من أجل قضاء مختلف احتياجات السلطات الضريبية والهيئات الإدارية،المستثمرين...وغيرهم، وهو المفهوم المتعامل به من قبل الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر أحد المنظمين لمهنة المحاسبة وكذلك أحد المشرعين للمؤسسات[87].

ولدراسة أهم ميزات هذين النموذجين على الساحة العالمية، ندرج هذا الجدول الذي يلخص الأسس التي يبنى عليها كل نموذج:

الجدول رقم 05 : الاختلافات الرئيسية بين النموذجين الأنجلوساكسوني و الأوروبي.

	النظام المحاسبي الأوروبي القاري	النظام المحاسبي الأنجلوساكسوني
1.أصل التمويل	-القطاع البنكي أساسا.	-الأسواق المالية أساسا.
2. الثقافة	-توجيه من الدولة.	-انفرادية.
3. النظام القضائي	-سيطرة القانون المدوّن. -القانون يمنح قواعد محاسبية مفصلة.	-سيطرة الأحكام القضائية. -القواعد محضرة من طرف المنظمات الخاصة.
4.النظام الضريبي	-علاقة صغيرة بين المحاسبة والضرائب.	-المحاسبة مستقلة عن الضرائب.
5.المستخدمون الأساسيون للبيانات المالية	-الدائنون، السلطات الضريبية، المستثمرون.	-خاصة المستثمرون.
6.المبادئ المحاسبية	-سيطرة مبدأ الاحتياط(الحيطة والحذر). -تأثير سلبي للضريبة على منفعة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات.	-التمثيل الصحيح (juste représentation) -الموثوقية (image fidèle).
7. مدى النشر	-ميل إلى نشر محدود.	-ميل إلى نشر واسع.
8.العرض في المادة المحاسبية	-عدد لا بأس به من الخيارات والبدائل في الحسابات والتقييم.	-عدد قليل من الاختيارات والبدائل في الحسابات والتقييم.
9.حساب الربح	-حساب الربح الاحتياطي يكون موزعا: أ- مبدأ الاحتياط. ب- التحديد في توزيع الربح. ت- الميل إلى إنشاء احتياطات غير ظاهرة(كامنة).	حساب الربح يكون في أخذ القرارات: أ- مجرد تمثيل،الموثوقية. ب- سيطرت مبدأ استقلالية السنوات. ت- لا توجد حدود في توزيع الربح. ث- لا توجد احتياطات كامنة.
10.العلاقة بين المحاسبة والضريبة	- تأثير متبادل بين المحاسبة والضريبة.	- استقلالية المحاسبة عن الضريبة.
11.الدول المعنية	- فرنسا،بلجيكا،ألمانيا، اليونان،إيطاليا، إفريقيا الفرنكوفونية،دول المغرب، لبنان،مختلف دول الشرق،مختلف دول آسيا خاصة اليابان	-الو.م.أ،المملكة المتحدة،كندا، أستراليا،نيوزيلندا ودول أخرى انجلوساكسونية.

Source: Ziani Nacereddine, Le Projet Du Nouveau Plan Comptable National: Vers Un Alignement Sur Les Norms IAS, La Quête De L'Emergence Face A La Contraintes De La Globalisation Financiere Référence Aux Contexte Economique Algérienne, Université De Bedji Mokhtar, Annaba , 2004.

وكتعليق على الجدول نقوم بتحليل بعض العناصر التي تعتبر كفروقات مهمة بين النموذجين فبالنسبة لأصل التمويل:فإن معظم الجهات التي تزود بالتمويل هي:البنوك،وحملة الأسهم...، ففي ألمانيا وفرنسا وإيطاليا يتم الحصول على رأس المال من خلال التوجه إلى البنوك، أما في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة فإن

أعدادا كبيرة من الشركات تعتمد على الملايين من المساهمين بغرض الحصول على التمويل. وتكون الدول التي تحصل شركاتها على التمويل من البنوك أقل ضغطا على المحاسبة والإفصاح المالي، فالبنوك لديها مجلس للإدارة الذي بإمكانه الحصول على ما يحتاجه من معلومات لازمة من داخل الشركة حتى يستطيع اتخاذ القرارات، أما بالنسبة للشركة التي ترغب في استقلاليتها فإنها تعمل على إصدار الأسهم حتى تتمكن من الحصول على ما تحتاجه من رؤوس الأموال من قبل الراغبين في شراء أسهمها بعد أن قرروا ذلك من خلال المعلومات التي تحملها التقارير المالية التفصيلية لهذه الشركة، كما نشير إلى أنه باعتبار المساهمين يهتمون بالأرباح فهم يرتكزون على قائمة الدخل، أما البنوك فترتكز على الميزانية العمومية لاهتمامها البليغ بالسيولة.

أمّا فيما يخص النظام القانوني:فالملاحظ تواجد شكلان أساسيان للنظم القانونية المستخدمة في مختلف دول العالم هما: القانون العام والقانون الروماني، فالأول بدأ في إنجلترا ثم انتشر في كامل الدول الناطقة بالإنجليزية، أمّا الثاني فقد ظهر بالحضارة الرومانية ثم تطور بالجامعات الأوروبية خلال العصور الوسطى، فالدول التي تطبق القانون الروماني لديها قانون مدوّن للشركات المساهمة الذي يتكون من مقاييس قانونية أساسية تحكم الشركات. هذا بالإضافة إلى وجود قانون محاسبي ينص على قواعد القياس المحاسبي والإفصاح ونشير هنا إلى أنه لمهنة المحاسبة تأثيرا بسيطا على تطور المعايير المحاسبية، أما الدول التي تطبق القانون العام الذي يبحث عن توفير إجابة على حالة خاصة بدلا من تكوين قاعدة عامة وهو ما يؤثر بالطبع على قانون الشركات الذي يعتبر الإطار الأساسي لتكوين الشركات،كما نجد المهنة تتأثر بالكثير من المؤسسات غير الحكومية التي تتمثل في الكثير من الهيئات والمعاهد التي تؤسس قواعد محاسبية معينة، وهذا يتبين أن نوع النظام القانوني في الدولة هو الذي يحدد ما إذا كان المصدر الرئيسي للقواعد المحاسبية هو الدولة أو المهنة المحاسبية.

في حين أن الضرائب يتم تحديدها في بعض الدول على أساس القوائم المالية، بينما نجد في دول أخرى أن تحديد الضرائب يتم على أساس تسويات للقوائم المالية كانت قد أعدت لأجل هذا.ففي الدول الأوروبية هناك علاقة صغيرة بين المحاسبة والضرائب فمثلا: في ألمانيا يتطلب تطبيق مبدأ المطابقة عمليات حسابية على دخل القوائم المالية يجب طرحها بهدف تحديد الضرائب، أما في الدول الأنجلوساكسونية فتحسب الضريبة باستخدام القواعد المستقلة للمحاسبة، بل إن الكثير من القواعد المحاسبية تبنتها مصلحة الضرائب في هذه الدول، ونتيجة لهذه الاستقلالية بين المحاسبة والضرائب فإنه بإمكان أي شركة التسيير الاستراتيجي للنتيجة دون أن تعاقب ضريبيا.

هذا فيما يتعلق بالاختلافات الرئيسة بين النموذج الأنجلوساكسوني والنموذج المحاسبي الأوروبي القاري،والتي ما فتئت تترك العديد من المشاكل المحاسبية عند تطبيقها خاصة في ظل العولمة وتوحيد الأسواق المالية الدولية.

2-2- مشاكل الاختلاف المحاسبي:

ينتج عن الاختلاف في التطبيق المحاسبي فيما بين الدول العديد من المشاكل التي قد تكون خطيرة في بعض الأحيان[88]:

- القوائم المالية الموحدة ولاسيما إذا كانت لإحدى الشركات معاملات دولية وتجارة عالمية في بلاد أخرى تطبق كمعايير مختلفة، فمثلا عندما تكون لشركة ما فروع تابعة لها في أكثر من دولة في العالم، فكل شركة تابعة تطبق التطبيق المحاسبي الذي يتطلبه قانون الدولة التي توجد فيها وأهم ما تتطلبه كل دولة هو إعداد القوائم المالية باستخدام عملتها المحلية ومعاييرها المحاسبية، ثم بعدها عندما تقوم الشركة الأم بإعداد القوائم المالية الموحدة فيجب عليها أولا تحويل القوائم المالية للشركات التابعة إلى قوائم مالية معدة حسب المبادئ المحاسبية للدولة التي يوجد بها المقر الرئيس الشركة.

- إن دخول الشركات أسواق إلى أسواق رأس المال الأجنبي للحصول على رأس المال عن طريق بيع أسهم أو اقتراض أموال بالعملة الأجنبية فإن من الضروري على الشركة إعداد مجموعة من القوائم المالية المعدة حسب المبادئ المحاسبية في الدولة التي يتم تحويل رأس المال إليها، فمثلا عندما تحتاج شركة معينة رأس المال من أجل التوسع فإنها تلجأ إلى تسجيل أسهم رأسمالها العادي في أسواق رأس المال في كل من لندن، فرانكفورت، باريس، طوكيو ونيويورك، وحتى يتم الاتجار بهذه الأسهم في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا عليها- أي الشركة المعنية- القيام بإعداد قوائمها المالية باستخدام المعايير المحاسبية المطبقة بالولايات المتحدة الأمريكية وهو ما يكلف من الجهد والمال كثيرا، وكمثال عن ذلك نذكر تجربة إحدى الشركات الألمانية التي قدّرت تكلفة إعداد قوائمها المالية وفقا لاحتياجات بورصة نيويورك عام 1993 بعد أن أبدت رغبتها بتسجيل أسهمها بهذه البورصة ما بين 15 مليون دولار إلى 20 مليون دولار كل سنة، بعد ذلك.

- نقص المقارنة بين القوائم المالية فيما بين الشركات الموجودة في مختلف الدول، الأمر الذي يؤثر على تحليل القوائم المالية لغرض قرارات الاستثمار والاقتراض والإقراض.

ولا تختصر المشاكل عن اختلاف التطبيق المحاسبي بين الدول المذكورة سابقا، بل إنها تتعدد لدرجة تطلب معها الأمر ضرورة تكثيف الجهود من أجل التقليل من الفروق المحاسبية الموجودة فيما بين الدول وإيجاد نوع من التوافق المحاسبي الدولي.

3- محاولات التوافق المحاسبي:

لقد بدأت الحدود الدولية تتلاشى يوما بعد يوم بتطور أسواق رأس المال وتكنولوجيا الاتصالات وبإقرار الاتفاقيات العامة لمنظمة التجارة العالمية، فتزايد بذلك حجم الشركات المتعددة الجنسيات التي أدت بدورها إلى تزايد وتنوع مستخدمي المعلومات المحاسبية وتباين ثقافتهم وسلوكهم، الأمر الذي نتج عنه اتساع في نطاق عمليات المحاسبة على المستوى الدولي، فتكونت بذلك شركات وهيئات محاسبية، محلية ودولية، مهمتها الرئيسة العمل من أجل إيجاد نوع من التوافق الدولي للتطبيقات المحاسبية المستعملة في كل دولة على حدا.

3-1- مفهوم التوافق المحاسبي:

لقد أدت الاختلافات المتواجدة عند تطبيق التقارير المالية للشركات في مختلف الدول إلى إحداث تعقيدات كبيرة عند القائمين بإعداد وتوحيد ومراجعة وتفسير القوائم المالية المنشورة لذلك لجأت العديد من الهيئات

والتنظيمات الإقليمية والدولية إلى العمل من أجل إيجاد نوع من التوافق بين المعايير المحاسبية للتعامل بها على المستوى الدولي.

ويرجع الاختلاف بين المعايير المحاسبية المحلية بالأساس إلى تعدد الأساليب والممارسات المحاسبية بين مختلف الدول، لذلك فإن عملية إيجاد نوع من التناغم والتجانس بين هذه المعايير ليس بالأمر الهين، رغم جهود العديد من الهيئات المحاسبية الدولية في تحقيق ذلك.

ويمكن تعريف التوافق المحاسبي على أنه:«عملية تقليل الفروق في تطبيقات التقرير المالي فيما بين الدول، مما يؤدي إلى زيادة إمكانية مقارنة القوائم المالية، وتتضمن عملية التوافق تطوير مجموعة من المعايير المحاسبية الواجب تطبيقها في مختلف دول العالم وذلك لزيادة عالمية الأسواق المالية»[89]، كما يمكن تعريفه «بأنه عملية زيادة انسجام وتوافق ممارسات محاسبية بوضع حدود للخلافات بينهما، ومنها التوصل إلى معايير محاسبية متناسقة تعمل على تخفيض الاختلافات المنطقية وتحسين التوافق في المعلومات المالية بين الدول»[90].

من التعريفين السابقين نصل إلى القول بأنه يوجد اتجاهين مختلفين فيما يخص الفرق بين مفهومي التوافق المحاسبي والتوحيد المحاسبي، ففي حين يجسد التعريف الأول الاتجاه القائل بأن لا فرق بين التوافق والتوحيد المحاسبيين فإن التعريف الثاني يوضح الاتجاه المبني على أنهما مختلفان، فحسبه أن التوافق المحاسبي هو عبارة عن عملية زيادة قابلية مقارنة التطبيقات المحاسبية عن طريق وضع حدود لدرجة اختلافها، أما بالنسبة للتوحيد المحاسبي فيعني إلزامية تطبيق مجموعة من القواعد المحاسبية المحددة من طرف هيئة معينة.

في الأخير نشير إلى أنه أيّا كانت نوعية الاختلافات القائمة بين هذين المصطلحين فإن تزايد محاولات التوافق المحاسبي على المستوى العالمي سوف تؤدي في آخر المطاف إلى التوحيد المحاسبي على المستوى الدولي هذا من جهة أما من جهة أخرى فإن المصطلحين قد اكتسبا صفة الفنية مؤخرا- أي أنّ المدلول الاقتصادي لهما هو نفسه- وبالتالي لا يمكن الاعتماد على الاختلاف العادي في مغزاهما، فالتوافق يعتبر المصطلح الذي يميل إلى أن يكون مشتركا مع التشريع وقد ارتبط بالاتحاد الأوروبي، أما كلمة التوحيد فقد ارتبطت بلجنة المعايير المحاسبية الدولية.

3-2- أسباب التوافق المحاسبي:

تعود البدايات الأولى لمحاولات التوافق المحاسبي إلى ما قبل إنشاء لجنة المعايير المحاسبية الدولية سنة 1973، ثم اتسعت بعده في عقد التسعينيات بسبب ما عانته الشركات الكبرى الباحثة عن رأس المال خارج أسواقها المحلية وكذلك المستثمرون الراغبون في تنويع استثماراتهم عالميا من صعوبات ومشاكل نتيجة للفروق المحاسبية، وبحلول العقد الأول من القرن الواحد والعشرون أصبح التناسق المحاسبي الدولي أحد أهم القضايا التي تواجه هيئات الأوراق المالية والبورصات وأولئك الذين يعّدون ويستخدمون القوائم المالية، خاصة بعد أن أصبحت المعايير المحاسبية المحلية لإحدى الدول تستخدم بشكل متزايد في الكثير من الدول الأخرى.

وترجع الأسباب الرئيسة وراء عملية التوافق المحاسبي الدولي إلى[91]:

- إرادة المستثمرون والمحللون الماليون في أن يكون لديهم القدرة على فهم القوائم المالية للشركات الأجنبية التي يرغبون في شراء أسهمها، ولذلك فهم يودون دوما التأكد من أن تلك القوائم المعدة وفقا لمعايير محاسبية محلية قابلة للاعتماد عليها وقابلة للمقارنة أيضا، أو على الأقل أن يكون هناك وضوح لديهم بشأن طبيعة وحجم الاختلافات الموجودة بين جميع التطبيقات المحاسبية المحلية، كما يحتاجون إلى إضفاء الثقة على تلك القوائم من أجل القيام بعملية التدقيق على شكل صحيح.

- اهتمام العديد من التنظيمات الدولية بموضوع التوافق المحاسبي الدولي من أجل حماية المستثمرين، ففي الحالة التي يتم فيها تسعير الأسهم الأجنبية في بورصة الأوراق المالية المحلية فإن هيئة سوق المال ولخدمة المستثمرين تطلب إعداد قوائم مالية للشركات الأجنبية باستخدام التطبيقات المحلية، والعكس في حالة ما أرادت شركة محلية إصدار أسهم جديدة في أسواق مالية أكثر اتساعا، فهنا الشركة بحاجة إلى تطبيقات محاسبية مقبولة عموما من أجل إعداد قوائمها المالية حتى تصبح قابلة للمقارنة لدى جميع المستثمرين: محليين أو أجانب.

- إن عملية التوافق المحاسبي الدولي كانت كنتيجة حتمية لتزايد عدد الشركات المتعددة الجنسيات، التي ما فتئت تقوم بتكثيف جهود المحاسبين الماليين من أجل إعداد قوائم مالية موحدة لمختلف القوائم المالية التابعة لفروعها الأجنبية المتواجدة عبر كامل أقطار العالم، فإذا كانت تلك القوائم يتم إعدادها بشكل موحد على مستوى عالمي فإن ذلك سيخفف العبء على المحاسبين ويقلل التكاليف على الشركة، كما أن عملية إعداد معلومات داخلية قابلة للمقارنة من أجل تقييم الشركات الأجنبية لأغراض احتمال اندماجها أو الاستحواذ عليها سوف يتم تسهيلها لحد كبير.

- إن مكاتب المحاسبة لعبت دورا هاما في إرساء فكرة التوافـــق المحاسبي على المستوى الدولي فباعتبار أنّ الكثير من عملاء تلك المكاتب لديهم على الأقل شركة تابعة خارجية أو فرع أجنبي واحد، فإن إعداد وتوحيد القوائم المالية لتلك الشركات ستصبح أقل تعرضا للخطأ إذا ما كانت التطبيقات المحاسبية قد تم توحيدها.

- إن السلطات الضريبية عبر أنحاء العالم سوف يتسم عملها بتعقيد كبير عندما تتعامل مع مختلف الدخول الأجنبية نظرا لتعدد أساليب قياس الأرباح بحجم المعايير المحاسبية المحلية لكل دولة على حدا.

- إن الحكومات في الدول النامية قد تجد من السهل أن تفهم وتراقب عمليات الشركات المتعددة الجنسيات إذا ما تم إحداث نوع من التوافق المحاسبي بين المعايير المستخدمة في إعداد التقارير المالية على المستوى الدولي.

- إن التوافق الدولي يسمح بتسهيل عملية المقارنة لمانحي الائتمان والتمويل الدولي، الأمر الذي يسرع في دفع القرض للبلد المستفيد .

كخلاصة نشير إلى أن التوافق المحاسبي الدولي يوفر العديد من المزايا أهمها[92]:

- إمكانية مقارنة المعلومات المالية الدولية، ومنه مقدرة هذه المقارنة على استبعاد إشكاليـــة الاعتماد على القوائم المالية الأجنبية، مما يزيل هذا أحد أهم العقبات الذي تقف أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية.

- يؤدي التوافـــق المحاسبي الدولي إلى توفير الوقت والنقود اللذان كانا يضيعان في توحيد المعلومات الماليـــة عندما كانت تسيطر التطبيقات المحاسبية المالية.

- إن التوافق المحاسبي المحلي سوف يرفع من مستوى المعايير المحاسبية بقدر الإمكان الأمر الذي سيسهل على مستخدمي البيانات المالية والقوائم المالية اتخاذ القرارات المناسبة بناءا على المعلومات الصحيحة التي تحتويها تلك القوائم.

3-3 - دور التنظيمات الدولية في التوافق المحاسبي:

تطلبت عملية التوافق المحاسبي تضافر العديد من الجهود وتعاون الكثير من التنظيمات الدولية التي أخذت تستخدم أحد الأسلوبين التاليين عند القيام بالتوفيق بين المعايير المحاسبية المحلية[93]:

- **الأسلوب الأول**: يعتمد على الاتفاقيات الدولية والسياسية التي تسمح بتطبيق هذه المعايير المحاسبية على شكل واسع نتيجة استخدام قوة القانون.

- **الأسلوب الثاني**:يتجسد في الاتفاق الاختياري الذي يعطي المعايير المحاسبية الصبغة الاختيارية كما يعتمد تطبيقها على الذين يرغبون في تطبيقها واستخدمها.

وهناك العديد من الهيئات الرئيسة التي تعمل على الترويج لعملية التوافق المحاسبي، وأول هذه الهيئات نذكر الاتحاد الأوروبي الذي عمل على إيجاد نوع من التوافق بين المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها عند مختلف الدول الأعضاء به، لهذا فقد قام بإصدار العديد من التوجيهات التي اتصفت بإلزامية تطبيقها من طرف كل دولة عضو حيث اهتم أحد التوجيهات بشكل ومحتوى القوائم المالية، بينما اهتم آخر بتناول القوائم المالية الموحدة، في حين اهتم توجيه آخر بالجوانب المتعددة التي تتعلق بتأهيل المهنيين المرخص لهم بتنفيذ التدقيق المطلوب قانونيا.

أما فيما يخص مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فقد تجسد اهتمامه من خلال ما أكدته المجموعة الاستشارية من إرشادات خاصة بنشر قائمة بالإفصاحات المالية وغير المالية التي يجب على كل شركة متعددة الجنسيات توفيرها، ويتم تنفيذ إجراءات المحاسبة والتقارير المالية في الأمم المتحدة عن طريق مجموعة العمل المتكونة من الخبراء العاملين في الحكومات والتابعة للأمم المتحدة والخاصة بمعايير المحاسبة والتقارير الدولية (ISAR)، هذه الهيئة التي تقوم بعقد جلسات سنوية في مارس من كل عام، ويتم نشر نتائج كل جلسة في مجلة القضايا الدولية للمحاسبة والتقرير.

في حين أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قامت سنة 1976 بإصدار دليل آداب السلوك للشركات المتعددة الجنسيات، الذي يتضمن إرشادات للإفصاح عن المعلومات المالية، كما بدأت هذه المنظمة حديثا في التطلع إلى المبادئ المحاسبية في البلاد الأعضاء الموجهة نحو تشجيع المزيد من التوافق، والقابلية للقوائم المالية على المقارنة، لهذا أنشأت مجموعة العمل للمعايير المحاسبية التابعة لها، لكن دور المنظمة في هذا المجال اقتصر على دور المحفز فقط فهي لا تملك الموارد الكافية أو الرغبة في إعداد مبادئ محاسبية مقبولة عموما، واكتفت بعقد المؤتمرات التي تنتهي بإصدارات دولية للمحاسبة أهمها:سلسلة التوافق بين المعايير المحاسبية.

أما عن المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)، فهي تعمل مع لجنة المعايير المحاسبية الدولية سابقا من أجل تطوير مهنة المحاسبة ومبادئ الإفصاح وهي بذلك تسعى لتطوير مبادئ محاسبية تتناسب وتطورات الأسواق المالية،وتحمي المستثمرين من خلال التأكد من عدالة السوق،والتقليل من مخاطره.

يبقى أن نشير إلى لجنة المعايير المحاسبية الدولية التي نشأت عام 1973بهدف إيجاد نوع من التوافق المحاسبي على المستوى الدولي من قبل هيئات محاسبية خاصة فقامت بإصدار المعايير المحاسبية الدولية، لكن بتطور الحياة الاقتصادية أعيد هيكلة هذه اللجنة لتصبح تحت اسم مجلس المعايير المحاسبية الدولية، وكذا إلى الاتحاد الدولي للمحاسبينIFAC والذي يتمثل نشاطه الرئيسي في تقديم الإرشادات المهنية والفنية والترويج لتعليمات الاتحاد ولجنة المعايير المحاسبية الدولية[94].

الخلاصـــــة:

خلاصة القول نشير إلى أنه بالرغم من إسهامات التنظيمات السابقة وكذا تنظيمات أخرى لم نذكرها في إيجاد نوع من التوافق بين المعايير المحاسبية لتصبح أكثر قابلية من طرف جميع الدول، إلاّ أنه في السنوات الأخيرة عرفت إسهامات لجنة المعايير المحاسبية الدولية أهمية خاصة نظرا،لما لاقته من قبول عام من طرف الهيئات الدولية وكذا من قبل الدول بما فيها الاتحاد الأوروبي الذي تبنى المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن هذه اللجنة بعدما فرض على معظم الشركات الأوروبية إتباعها وتطبيقها.

هوامش الفصل الأول:

(01)- حـــاكمي بوحفـــص، العولمـــة- الاندماج السريع والمنافذ المحدودة- حالة الدول النامية، مجلة العلوم الإنسانية، تلمسان. www.ulum.nl.

(02)- ممدوح محمود منصور، العولمة: دراسة للمفهوم والظاهرة والأبعاد، دار الجامعة الجديدة مصر 2003.

(03)- عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2003.

(04)- رمزي زكي، ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي وآثارها على الدول النامية، دار المستقبل،الكويت، 1993، ص 11.

(05)- GAAT : General Agreement on Tariffs And Trade.

(06)- عمر صقر، مرجع سابق الذكر.

(07)- يحيى اليحياوي، العولمة: أية عولمة؟، إفريقيا الشرق، ص32.

(08)- عبد الله جوزف، عولمة ماذا، كيف، ولمن؟،2004. www.urfig-org.2004

(09)- يحيى اليحياوي، مرجع سابق الذكر، ص 33-34.

(10)- محمد أمحزون، العولمة بين منظورين،2002. www.albayane-magazine.com

(11)- مصطفى العبد الله الكفري، العولمة المفهوم والمصطلح. www.rezgar.com

(12)- ممدوح محمود منصور،العولمة: دراسة للمفهوم والظاهرة والأبعاد، مرجع سابق الذكر.

(13)- نفسه.

(14)- محمد أمحزون، العولمة بين منظورين، مرجع سابق الذكر.

(15)- مصطفى العبد الله الكفري، العولمة المفهوم والمصطلح، مرجع سابق الذكر.

(16)-وهيبة حموشي، العولمة الاقتصادية-الفاعلون والتابعون-، المركز الجامعي بجيجل، جريدة اليوم، 2000/09/27.

(17)- تامر الصفار، عرض لكتاب، انهيار العولمة وإعادة تشكيل العالم للمؤلف جون رانستون، مجلة العلوم الانسانية، تلمسان، العدد 24، سبتمبر 2005.

(18)- جريمي كليفت، فيما وراء توافق واشنطن، إعادة صياغة جدول أعمال الإصلاح، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2003

(19)- حاكمي بوحفص، العولمة- الاندماج السريع والمنافذ المحدودة- حالة الدول النامية، مرجع سابق الذكر.

(20)- محمد الفرجاني حصن، إفريقيا وتحديات العولمة، المكتبة الجامعية، مصر، الطبعة 2، 2003.

(21)- عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر، ص 32.

(22)- محمد آدم، العولمة وآثارها على اقتصاديات الدول الإسلامية،2000. www.mmsec.com.

(23)- جان زيغلر، سادة العالم الجدد:العولمة، النهابون، المرتزقة،الفجر، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2003.

(24)- إدوارد أنينات، التغلب على تحديات العولمة، مجلة التمويل والتنمية،مارس 2002.

(25)- Jean François Dufour, Les Marches Emergent, Armand Colin, Février1999.

(26)- رمزي زكي، العولمة المالية، مرجع سابق الذكر، ص21.

(27)- بعلـــوج بلعـــيد، العولمة المالية والاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية مع الإشارة لحالة الجزائر، الملتقى الـــدولي حول البحث عن النشوء في ظل العولمة المالية – الرجوع الى الواقع الاقتصادي الجزائري – جامعة باجي مختار، عنابة، 2004.

(28)- عبد الرحمن تيشوري، العولمة، الواقع، الآفاق، الحل. www.albaath.com.

(29)- صالح مفتاح، العولمة المالية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 2، جوان 2002.

(30)- عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق الذكر، ص 35.

(31)-جيرد هاوسلر، عولمة التمويل، مجلة التنمية والتمويل، مارس 2001.

(32)- جان زيغلر، سادة العالم الجدد، مرجع سابق الذكر، ص 108.

(33)- رمزي زكي، العولمة المالية، الاقتصاد السياسي لرأس المال المالي الدولي

(34)- Salah Mouhoubi, La Mondialisation En Marche , ENAG, Edition, Alger, 2003, p 102.

(35)- جبار محفوظ، العولمة المالية وانعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية،جامعة باتنة،2002

(36)- Salah Mouhoubi , op cité, p112.

(37)- Jean Pierre Allegret, « Globalisation Financière Et Mutation Du Système Monétaire International », P.Cabin, (Coor), L'Economie Repensée, Sciences Humaines Editeurs, 2000, P : 265-267.

(38)- رمزي زكي، العولمة المالية، مرجع سابق الذكر، ص 95.

(39)- جبار محفوظ، مرجع سابق الذكر،

(40)- رمزي زكي، العولمة المالية، مرجع سابق الذكر، ص 104.

(41) Jean Pierre Allegret, « Globalisation Financière Et Mutation Du Système Monétaire International », P.Cabin, (Coor), L'Economie Repensée, Sciences Humaines Editeurs, 2000, P : 267.

(42)-أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال، الدار الجامعية الإسكندرية، 2005، ص 4.

(43)- مصطفى العبد الله الكفري، مرجع سابق الذكر.

(44)-خليل حسين، أصل العولمة وآثارها،2002. www.albayan-magazine.com

(45)- www.fmi.org.

(46)- جان زيغلر، سادة العالم الجدد، مرجع سابق الذكر.

(47)- يحيى اليحياوي، العولمة: أية عولمة؟، مرجع سابق الذكر، ص 73-74.

(48)- عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، ص 84- 94- 104.

(49)- يحيى اليحياوي، العولمة: أية عولمة؟،مرجع سابق الذكر، ص 57-59.

(50)- عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث11 سبتمبر، مرجع سابق الذكر.

(51)-ثناء القباني، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، مصر 2002، ص 03.

(52)- أنظر إلى :

- يحي اليحياوي، العولمة: أية عولمة؟، مرجع سابق الذكر، ص 43-45.
- عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مرجع سابق الذكر، ص 186-190.

(53)- عبد السلام أبو قحف، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، وأثارها على التنية الاقتصادية. www.majalisna.com.

(54)- عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية 2003، ص 24.

(55)- محمد أمحزون، العولمة بين منظورين، مرجع سابق الذكر.

(56)-خليل حسين، أصل العولمة وآثارها، مرجع سابق الذكر.

(57)- رمزي زكي، ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي، مرجع سابق الذكر،ص 77.

(58)- ممدوح محمود منصور، مرجع سابق الذكر.

(59)- عبد السلام أديب، تناقضات العولمة الليبرالية، الحوار المتمدن، العدد 600، 2003/09/23. www.rezgar.com

(60)- رمزي زكي، العولمة المالية، مرجع سابق الذكر، ص 140.

(61)- رمزي زكي، نفسه، ص 124.

(62)-عبد الله منصوري، عولمة قواعد الضبط المصرفي وانعكاساتها على إقراض الدول النامية، مع الإشارة لحالة الجزائر، الملتقى الدولي حول البحث عن النشوء في ظل العولمة المالية – الرجوع الى الواقع الاقتصادي الجزائري – ،مرجع سابق الذكر.

(63)- عين العاصفة، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2002.

(64)-رمزي زكي، العولمة المالية، مرجع سابق الذكر، ص 126.

(65)-نفسه، ص 127.

(66)- **Jean François Dufour, Les Marches Emergent, op cité.**

(67)- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق الذكر.

(68)-نفسه.

(69)- محمود عبد الفضيل،العرب والتجربة الآسيوية- الدروس المستفادة-، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001، ص 197.

(70)- أنور قوهان شان، أسباب أزمة جنوب شرق آسيا، أنترنيت.

(71)-جان زيغلر، مرجع سابق الذكر.

(72)- أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة الدولية وأسواق رأس المال، مرجع سابق الذكر، ص 102.

(73)- أصبح فيما بعد يعرف بـــ: AICPA وكان الممثل لوظيفة المحاسبة آنذاك، وتكون يومها من المهاجرين الأوربيين البريطانيين، حيث اعتبر Arther Young من أهمهم، وكان قد ولد باليونان سنة 1836، وحاز على شهادة من جامعة Glasco ، ثم هاجر إلى أمريكا وأسس سنة 1906 بشيكاغو مجموعة : Arther Young et compagnies والتي أصبحت فيما بعد Ernest and Young (1989).

(74)- معهد المحاسبين القانونيين في انجلترا وويلز، وهو من أهم المعاهد العلمية للمحاسبة في انجلترا والذي اقترن نشاطه بالربط بين الجانب العلمي والتطبيقي لعلم المحاسبة، وذلك من خلال ما تصدره من كتب وبحوث ودراسات.

(75)- Robert Obert , Pratique Des Normes IAS/IFRS, Dunod, 2eme Edition, Paris, 2004.

(76)- International Accounting Standards Communities.

(77)- Sylvie Lépicier, Pratique Des Normes IFRS Par La Profession Bancaire, Revue Banque Edition , Paris,2005.

(78)- أنظر إلى :

- طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، أسس الإعداد والعرض والتحاليل ، الدار الجامعية، ص 37-38.
- يوسف جربوع محمود، مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 119.
- صالح عبد الرحمن محمود، انعكاسات التطورات الاقتصادية الحادثة على الإطار العام لنظرية المحاسبة والتركيز على معايير المحاسبة الدولية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز.

(79)- تختلف خصائص الوحدة المحاسبية من حيث الشكل القانوني (منشأة فردية، شركة أشخاص، شركة أموال) ومن حيث النطاق (فرع، قسم، شركة قابضة وتابعة...)، ومن حيث الهدف الذي تسعى لتحقيقه(تحقيق أقصى ربح ممكن أو تقديم خدمة....).

(80)- صالح عبد الرحمن محمود، مرجع سابق الذكر.

(81)- نفسه.

(82)- لقد أثير جدل كبير بين المحاسبين حول هذا المبدأ وتباينت الأراء بين مؤيد للإبقاء عليه وبين مطالب بتعديله، وبين مطالب بالتخلي عنه كليا، ولكل منهم حججهم ومبرراته، لهذا ظهرت بعض الحلول البديلة وهي: نموذج التكلفة التاريخية المعدلة، نموذج القيمة الجارية، ونموذج القيمة الاستبدالية للأصل قيد الاستعمال أو القيمة الاستبدالية للأصل المتطور تكنولوجيا.

(83)- يكون الإفصاح عادلا عندما ينطوي على هدف أخلاقي يتمثل في تطبيق معادلة متساوية لجميع القراء المحتملين للقوائم المالية من خلال الاهتمام المتوازن باحتياجات جميع الأطراف المعنية، كما قد يكون كافيا عندما يتفق مع الهدف الذي يرمي إلى جعل القوائم المالية غير مضللة من خلال الإفصاح عن الحد الأدنى للمعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنه، وأخيرا قد يكون كاملا حيث يفترض أن يتم عرض جميع المعلومات المحاسبية الملائمة لتقدم التقارير المالية أكثر شمولية للمعلومات التي تحوي أثرا ملموسا على مستخدميها.

(84)- ثناء قباني، المحاسبة الدولية، مرجع سابق الذكر، ص 149-157-158.

(85)- نعيم دهمش، معايير المحاسبة الدولية وهيمنة العولمة، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 116.

(86)- ثناء قباني، مرجع سابق الذكر، ص164-165.

(87)- Ziani Nacereddine, Le Projet Du Nouveau Plan Comptable National: Vers Un Alignement Sur Les Norms IAS, La Quête De L'Emergence Face A La Contraintes De La Globalisation Financiere Référence Aux Contexte Economique Algérienne, Université De Bedji Mokhtar, Annaba , 2004.

(88)- ثناء قباني، مرجع سابق الذكر، ص 151.

(89)-نفسه، ص 170.

(90)- أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق الذكر، ص 63.

(91)- نفسه، ص 64.

(92)- نفسه، ص 217.

(93)- الأسلوبين اللذين تتبعهما الدول في التوافق.

(94)- أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق الذكر، ص 222.

خطـــة الفصـــل

الفصل الثاني : توحيد المعايير المحاسبية الدولية.

تمهيـــــــد.

I: الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية:

1- مقدمة في المعايير المحاسبية الدولية.

2- الانتقال من مبادئ GAAP إلى معايير IAS .

3- تصنيف المعايير المحاسبية الدولية.

II: الإطار التنظيمي للمعايير المحاسبية الدولية:

1- مجلس للمعايير المحاسبية الدولية.

2- علاقة مجلس IASB بالهيئات الأخرى.

3- تطبيق المعايير المحاسبية الدولية: التجارب- مدى الالتزام- الصعوبات.

خلاصـــــــة.

تمهيـــــد:

إنّ القرن الحادي والعشرين وما يفرضه من تحديات عدّة أهمها: الاستعداد لمواجهة عصر المعلومات، لاسيما في ظل التوجه نحو الاندماج وخصخصة القطاع العام، وتزايد درجة عولمة الأسواق المالية، سوف يؤدي إلى زيادة الأهمية النسبية للبيانات المالية المنشورة كمصدر للمعلومات، والتي تسمح لمستخدميها باتخاذ القرارات المناسبة سواء في مجال الاستثمار أو في مجال التمويل.

لكن وحتى تفي هذه البيانات بمتطلبات مستخدميها، لابدّ من اعتماد مجموعة من المعايير المحاسبية المتفق عليها عند القيام بنشر هذه البيانات في القوائم المالية، الأمر الذي يسمح ويسهل من اكتسابها لصفات المصداقية، القابلية للمقارنة، وأيضا الموثوقية، وبالتالي إمكانية اعتمادها كمرجع رئيسي عند اتخاذ القرارات، وكأساس مهم عند تقييم أداء الشركات والمؤسسات بمختلف أنواعها، للتعرف على صحة مركزهم المالي ولإجراء المقارنات بقدر كبير من الموضوعية.

ونتيجة لاتساع نطاق المستخدمين إلى كافة بقاع العالم، أصبحت الحاجة ملحة على ضرورة توحيد هذه المعايير المحاسبية المستخدمة وجعلها عالمية التطبيق، الأمر الذي استوجب إقامة هيئات محاسبية دولية تأخذ على عاتقها مهمة تكوين وإصدار معايير محاسبية ذات مستوى عالمي، ولعل من أهم هذه الهيئات نذكر مجلس المعايير المحاسبية الدولية، بسبب ما قدّمه من إنجازات ضخمة خلال السنوات الأخيرة (انطلاقا من 1997 وحتى 2006)، فاقت في مجملها ما سبق وأن أنجزه منذ نشأته سنة 1973 وحتى سنة 1996، ففي حين تم إضافة تسع معايير محاسبية دولية وهي البادئة من المعيار رقم 33 و حتى المعيار رقم 41، وكذلك خمس معايير دولية للمعلومات المالية من (IFRS 1) إلى (IFRS 5)، فإنها تضمنت أيضا إدخال تعديلات على معظم المعايير الأخرى إن لم يكن كلها، أيضا تم إلغاء العديد منها، ومن أمثالها نذكر المعيار رقم (1)، (5)، (13) وإحلال معايير جديدة محلها، لأجل كل هذه الإنجازات أخذت العديد من الدول تحيد عن معاييرها المحلية لصالح المعايير المحاسبية الدولية و بعضها باتخاذها كأساس لبناء معاييرها المحلية، إلا أن هذا لايعني خلوها من أن تجد في طريق تطبيقها الصعوبات والعوائق، فلقد أوضحت الدراسات المحاسبية والاقتصادية من أن هناك مجموعة من السلبيات والحواجز التي قد تقف في وجه تنامي القبول العام للمعايير المحاسبية الدولية من طرف الدول والشركات والهيئات.

I-الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية:

لقد اكتسبت المعايير المحاسبية الدولية الصبغة العالمية بعد أن باتت الأكثر انتشارا على الساحة العالمية، والأكثر طغيانا في الإستعمال على المعايير المحاسبية الأخرى بما فيها المعايير الأمريكية، ويرجع هذا الاهتمام الخاص بالمعايير المحاسبية الدولية إلى تزايد عملية تبنيها كمعايير وطنية من قبل دول الاتحاد الأوروبي واستراليا، وإلى استناد بعض الدول عليها عند إعداد معاييرها الوطنية (دول شرق آسيا)، بالإضافة إلى اعتمادها من قبل عدد كبير من الشركات المتعددة الجنسيات في إعداد قوائمها المالية والإفصاح عن المعلومات المالية التي تحتويها.

1- مقدمة في المعايير المحاسبية الدولية:

إنّ الحديث عن المعايير المحاسبية الدولية يقودنا بالدرجة الأولى إلى محاولة إعطاء تعريف شامل لها، وكذا التعرف على الهدف الرئيسي من إصدارها، والأهمية التي تكتسيها في ظل العولمة والتطورات الحديثة التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

1-1- التعريف بالمعايير المحاسبية الدولية:

قبل التطرق إلى التعرّف على ما المقصود بالمعيار المحاسبي الدولي نرى من الضرورة بما كان الوقوف أولا عند مفهوم المعيار المحاسبي بشكل عام.

فالملاحظ على هذا المفهوم أنه يتكون من مصطلحين اثنين:

- الأول: يتمثل في المعيار norme وهي كلمة ذات أصل لاتينية يقصد بها القاعدة [1] أي أن المعيار يعتبر كقاعدة متفق عليها بين الجميع وسياس لوسولم إلى معرفة شيء ما وتحديد ميزاته بدقة[2]، كما يمكن اعتباره النمط الذي يتضمن القواعد والسياسات الملائمة للتطبيق والحكم والمقارنة من أجل تقييم الأداء في ظروف معينـــة [3].

- الثاني: يتمثل في المحاسبة التي تعرف بـــأنها مختلف الأساليب المستعملة في تحديد وقياس وترصيل المعلومات عن الوحدات الاقتصادية إلى العديد من متخذي القرارات لأغراض ترشيد وتوزيع الموارد الاقتصادية النادرة [4].

من هذا المنطلق نستنتج أن المعيار المحاسبي ما هو إلا عبارة عن مجموعة من القواعد الخاصة بإعداد الحسابات وعرضها بالقوائم المالية، والأسس العامة المتفق عليها للتطبيق المحاسبي السليم بهدف ضبط أداء الممارسة المحاسبية.

إذن نستخلص من تعريف المعيار المحاسبي ما يلي:

- أنه نموذج يعتمد على العرف والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ويحظى بالقبول العام.
- أنه أساس للحكم والمقارنة ويعد بمثابة تقييم للأداء.
- أنه أداة اتصال وتوضيح ما يقدمه من إرشادات لمتطلبات العمل في المجال المحاسبي.
- أنه وسيلة لتوفير نتائج وبيانات حقيقة وصحيحة يعتمد عليها في اتخاذ قرارات الاستثمار أو الاقتراض.

- أنه المنطلق الذي يعتمد عليه كل محاسب عند قيامه بممارسة مهنته من أجل التوصل إلى توفير معلومات وبيانات تتلاءم مع الغرض المستهدف منها.

ولقد كانت كل دولة تقوم بوضع معاييرها المحاسبية وفقا لظروفها المحلية الخاصة بها وطابعها الإقليمي، بالشكل الذي يسمح معه تنظيم مهنة المحاسبة وتحقيق أهداف المستفيدين منها، لكن مع تزايد انتشار الشركات المتعددة الجنسيات وازدهار الأسواق المالية الدولية، ونمو حجم التجارة العالمية، وما نتج عنهم من تزايد الأهمية النسبية للمعلومات المحاسبية كأساس لاتخاذ القرارات، أوجبت الحاجة ضرورة الخروج من الطابع الإقليمي، وإيجاد نوع من التوافق بين الممارسات المحاسبية المحلية والتي تختلف من دولة لأخرى من أجل الحصول على مجموعة من المعايير المحاسبية التي تكتسب الطابع الدولي.

لأجل هذا قامت العديد من الهيئات والمنظمات المحاسبية ببذل مجهودات كبيرة بهدف تحقيق نوع من التوافق بين المعايير والممارسات المحاسبية بين مختلف الدول والعمل على توحيدها، ولعل من أهم هذه المنظمات، والتي عرفت نشاطا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة لجنة المعايير المحاسبية الدولية، هذه الأخيرة التي ترى من الضروري القيام بتوحيد الأنظمة والمعايير المحاسبية المتعلقة بإعداد القوائم المالية على مستوى العالم، لأجل ذلك عملت وعبر مراحل تطورها على إصدار مجموعة من المعايير عرفت باسم : "المعايير المحاسبية الدولية" [5].

وتأسيسا على ما سبق، فانه بالإمكان تحديد تعريف واضح ودقيق للمعيار المحاسبي الدولي حيث يمكن اعتباره:" مجموعة من المبادئ والقواعد المحاسبية المقبولة قبولا عاما على المستوى الدولي، أي أنها تلك القواعد التي تحكم دقة وسلامة وملائمة ما تحتويه القوائم المالية من أرقام وبيانات محاسبية على المستوى الدولي".

لكن ومنذ اعتماد الصيغة الجديدة لمعايير IASB في ماي 2002، أصبحت هذه المعايير تسمى بالمعايير الدولية للمعلومات المالية IFRS وهي تعني المعايير المحاسبية الدولية IAS، بالإضافة إلى المعايير المعدّلة والمعايير المستحدثة خلال السنوات الأخيرة.

وقد تم إصدار معايير IAS من أجل تطبيقها في تحضير القوائم المالية الفردية أو الموحدة ذات نزعة عامة للمؤسسات التي ترغب في الربح، وذلك بحسب نوعية المعلومات التي تنشرها، كما تطبق هذه المعايير في المؤسسات غير الهادفة للربح والشركات الحكومية التجارية كلما توفرت الفرصة.

أمّا عن النصوص المعنية من طرف IASB (سواء كانت معايير ، تفسيرات، أو سبر للآراء) فانه يتم نشرها من قبل الهيئة الدولية باستخدام اللغة الإنجليزية، لكن من أجل احتياجات المستخدمين فإنه من الممكن ترجمة هذه المعايير من طرف الهيئات المهنية إلى اللغات المحلية فمثلا معايير IFRS/ IAS ترجمت إلى الفرنسية تحت مسؤولية المجلس الأعلى لنقابة الخبراء المحاسبين، كما لوحظ أن الوثيقة 03 للتنظيم الأوروبي تشير بخصوص تطبيق المعايير المحاسبية الدولية أنه يجب أن تنشر هذه المعايير بالكامل وبكل اللغات الرسمية للمنطقة تحت إطار تنظيمي للجنة في الجريدة الرسمية للإتحاد الأوربي JOUE.

ويتخذ كل معيار محاسبي دولي الشكل العام التالي[6]:

- الأهداف.
- حق التطبيقات.
- التعريفات.
- التطورات الخاصة.
- المعلومات التي تمنح.
- أحكام انتقالية.
- تاريخ التطبيق.
- الملاحق.

ويحتوي كل معيارIAS خاصة الحديثة منها، على عنوانين تكميليين يمكن أن يقدما مفصولين عن المعيار: قواعد الخلاصات و دليل التطبيق.

إنّ كل المعايير المطبقة إلى يومنا هذا ممثلة في نص من 2600 صفحة، تكتب الفقرات الأكثر أهمية باللون الخشن، كما أن كل معيار يجب تطبيقه حتى فيما يخص الملحق.

في حين أنه عندما يكون المعيار لديه معالجات أخرى(خيارات غير أساسية) يجب تحديد المعالجة الأساسية من المعالجات الأخرى، ففي حالة استعمال معالجة غير أساسية فلا بد من توضيح ذلك كمعلومة في ملحق القوائم المالية، ليتمكن بعدها المستخدم من إجراء تقريب بين المعالجة غير الأساسية والمعالجة الأساسية [7].

كخلاصة نشير إلى أن المعايير المحاسبية الدولية اعتبرت كأساس لبناء نظام محاسبي دولي تقوم بتسييره هيئة خاصة مستقلة هي مجلس المعايير المحاسبية الدولية .

1-2- دوافع إصدار المعايير المحاسبية الدولية:

لقد أصبحت المعايير المحاسبية الدولية مطلب أساسي من طرف كل مستخدميها نظرا لما لها من دور كبير في إعداد وتجهيز القوائم والبيانات المالية، فقديما كان الهدف من إصدار المعايير هو التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والكشف عن ما يوجد بها من غش وتزوير وأخطاء والتقليل من ارتكابها، ومن ثم الخروج بقوائم مالية أكثر دقة ودلالة وإيضاحا للمركز المالي للمؤسسة خلال نهاية الفترة المالية، لكن ونتيجة للتطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم الآن أصبح الهدف يتمثل في مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها وتقييم الأداء ورفع مستوى الكفاءة والفعالية للشركات والمؤسسات.

إنّ المعايير المحاسبية الدولية توفر إلى حد كبير المتطلبات السابقة، فبالإضافة إلى أنها تصدر من طرف هيئة مهنية متخصصة هي: مجلس المعايير المحاسبية الدولية، فهي تحوز على قبول معظم الهيئات المحاسبية المتواجدة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وبالتالي فهي أصبحت تعتبر مرجعا يسترشد به كل المهنيين في معظم أنحاء العالم.

انطلاقا مما سبق يتضح أن عملية إصدار المعايير المحاسبية الدولية وتبنيها من طرف الدول ارتبطت بالعديد من الدوافع نذكر أبرزها فيما يلي[8]:

- الاهتمام المتزايد من قبل العديد من المنظمات المحاسبية بعملية تحقيق أكبر قدر ممكن من التجانس والتوافق في الطرق والأساليب والإجراءات المحاسبية بين مختلف الدول، محاولة بذلك الوصول إلى لغة محاسبية مشتركة تعمل على تسهيل عملية انتقال رؤوس الأموال والسلع والخدمات عبر الحدود الوطنية والإقليمية، وتعد لجنة المعايير المحاسبية الدولية أحد أهم هذه المنظمات، حيث عملت ومنذ نشأتها عام 1973 وحتى الآن على إصدار معايير محاسبية تلقى القبول العام من طرف جميع الدول.

- إنّ التباين القائم في الممارسات المحاسبية بين مختلف الدول، هو في حد ذاته دافعا كافيا للبحث عن معايير محاسبية دولية جديدة وتوحيدها على مختلف الاقتصاديات، لذلك فعملية التضييق بين تلك الممارسات سوف تتم من خلال توحيد أسس القياس وقواعد العرض والإفصاح للقوائم المالية.

- إنّ ظهور مشاكل محاسبية دولية بسبب تضخم حجم التجارة الدولية والاستثمار الدولي، وبسبب تزايد انتشار الشركات المتعددة الجنسيات، قد ساهمت هي الأخرى في محاولات إيجاد معايير محاسبية متعامل بها عبر مختلف الدول.

- تركيز جهود الباحثين في المجال المحاسبي في التوصل إلى مجموعة من المعايير المحاسبية ذات الطابع الدولي وتحكم الممارسات المحاسبية على مستوى العالم، خاصة بعد أن تزايدت الرغبة لدى المستثمرين والشركات الدولية والتكتلات الاقتصادية في تطوير النظم المحاسبية حتى تصبح بمقدرتها مواكبة المتغيرات والمتطلبات الدولية الحديثة.

- رفض العديد من الشركات الأجنبية استخدام معايير محاسبية لم تشارك في وضعها، في الإشارة بذلك إلى عدم ارتياحها لاستخدام القواعد المحاسبية الأمريكية، لذلك فضلت هذه الشركات عدم إدراجها بالأسواق المالية الأمريكية بدل الخضوع للإجراءات القانونية ومتطلبات الإفصاح العامة المصاحبة لدخولها الأسواق المالية الأمريكيـــة [9].

- التحول المتزايد من طرف الشركات المتعددة الجنسيات إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في إعداد تقاريرها المالية بدلا من الاستمرار في استخدام المعايير المحاسبية المحلية.

- تطور أسواق رؤوس الأموال واستمرار اندماج الشركات خاصة الأوروبية منها هي عوامل أثرت بشكل كبير على تنظيم المؤسسات حيث تطلب كبر حجم المؤسسات احتياجات تمويل ضخمة، الأمر الذي يتطلب منها نشر المعلومات المحاسبية والقوائم المالية للكشف عن وضعيتها المالية، ولهذا فهي بحاجة إلى تبني معايير محاسبية تلقى القبول العام من قبل جميع الأطراف في الأسواق المالية.

لقد انجر عن كل هذه الأسباب التي أدت إلى إصدار المعايير المحاسبية الدولية أن اكتسبت هذه المعايير أهمية خاصة عند كل من المستثمرين، الشركات، البنوك، وحتى الأسواق المالية، ولقد ساهم في ذلك بشكل كبير تبنيها من قبل الاتحاد الأوربي شكلا ومضمونا، لهذا فقد استوقفنا الحديث عند ضرورة ذكر أهمية المعايير المحاسبية الدولية.

1-3- أهمية المعايير المحاسبية الدوليـــــة:

أدّت التطورات المعاصرة في بيئة الأعمـــال، وزيادة الاتجاه نحو إنشاء شركات المساهمة، وتنشيـــط أسواق المال، إلى زيادة الحاجة إلى معلومات مالية يستفاد منها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة، فعملية اجتذاب الأموال بصورة مستمرة سواء كانت هذه الأموال في شكل مساهمات أو قروض من داخل الدولة وخارجها، تتطلب نشر المعلومات المالية حتى يتمكن مقدموا هذه الأموال من اتخاذ قرارات تتعلق بالاستثمار في شركة ما أو إقراضها، وذلك بعد تقييم ما قد يترتب على هذه القرارات من احتمالات نجاح أو فشل هذه الشركة، ومقدار العائد المتوقع على استثماراتهم فيها أو قروضهم لها، وبالتالي فإن المستفيدين الرئيسيين من المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية يشملون المستثمرون والمقرضون الحاليون والمترقبون وهناك مستفيدون آخرون ممن تكون لهم مصالح في المنشأة مثل: الموردون، العملاء والعمال وكذلك الجهات الرقابية والبنك المركزي.

ولحماية حقوق المستثمرين الذين اكتسبوا صفة الدولية في ظل العولمة، فإن الأمر يتطلب وجود معايير محاسبية دولية تحدد الأسس والطرق التي يجب اتباعها لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر في المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها وتوصيلها للمستفيدين وبالتالي فإن المعايير المحاسبية الدولية قد اكتسبت أهمية كبيرة وذلك بسبب ما تقدمه من مزايا يمكن تلخيصها في النقـــاط التاليـــة[10]:

- إكساب القوائم الماليه المعدة وفقا للمعايير المحاسبة الدولية ميزة المصداقية والقبول العام، بالإضافة إلى قابليتها للمقارنة، الأمر الذي سيؤدي إلى تعميق الثقة بها من طرف المتعاملين في الأسواق المالية، والذي ينتج عنه تشجيع عملية تدفق الاستثمارات بين هذه الأسواق ومنه الرفع من كفاءة الأسواق المالية.

- إن التزام المحاسبين والمدققين في جميع الدول بمعايير المحاسبة الدولية سوف يعمل على تقليص الفروقات القائمة بين الأساليب والممارسات المحاسبية بين مختلف الدول، خاصة ما يتعلق بإعداد القوائم المالية، مما يجعل المعلومات والبيانات التي تعرض بها تعبر بصورة حقيقية عن الأوضاع المالية للشركات، الأمر الذي يسهل من عملية تحديد أسعار الأسهم لتلك الشركات المدرجة في الأسواق المالية .

- إن تبني المعايير المحاسبية الدولية سوف يؤدي الى توفير الاتساق في أساليب الإفصاح، مما يعمل على تنشيط المنافسة بين الشركات المدرجة بالأسواق المالية كما سيؤدي إلى تقليص تكاليف الصفقات المالية المتعلقة بأسهم تلك الشركات .

- إن عملية تبني المعايير المحاسبية الدولية سوف تسمح للشركات المتعددة الجنسيات بتصميم نظام متكامل للمعلومات يربط نشاط الشركة الأم بنشاط جميع فروعها التابعة لها خاصة فيما يتعلق بتحديد أسعار التحويل المستخدمة في تسعير الصفقات المتبادلة فيما بين فروع الشركة، وبالتالي تحديد تكلفة الأموال المستثمرة في كل فرع من فروعها، ومن أجل تحديد قيمة العائد على الاستثمار المحقق من تلك الأموال.

- إن عملية تبني المعايير المحاسبية الدولية سوف تسهل عمل مصالح الضرائب لأن استخدام هذه المعايير سوف يوفر عنصر الاتساق في تطبيق أساليب الاعتراف بالإيرادات والمصروفات وبالتالي تقليص الفروقات في أساليب

قياس أرباح الفروع للشركات المنتشرة عبر كامل الدول إلى حدها الأدنى مما يسهل من عملية احتساب الربح الضريبي.

– سيوفر تبني المعايير المحاسبية الدولية من قبل الدول خاصة النامية منها جهدا كبيرا وأموالا طائلة، كانت ستحتاج إليها لوضع المعايير المحلية الخاصة بها.

– إن استنباط المعايير المحاسبية الدولية من المبادئ المحاسبية الأمريكية أكسبها أهمية خاصة، وذلك ما توضحه عملية القبول العام لهذه المعايير من قبل جميع الدول بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية [11].

هذا فيما يتعلق بالمزايا الناجمة عن عملية تبني المعايير المحاسبية الدولية، والتي تسببت في تزايد الطلب على هذه المعايير من قبل الدول بشكل متزايد خلال السنوات الأخيرة، رغم أن وجودها ارتبط دوما بسنة 1973، وأن فكرة التوحيد بين المعايير المحاسبية الدولية كانت قبل تلك السنة، لهذا نرى أنه من الأفضل التعرف على كيفية الانتقال من مبادئ الـ GAAP إلى معايير IAS.

2- الانتقال من مبادئ الـ GAAP إلى معايير IAS:

قبل بداية ثمانينات القرن الماضي بدأت تتبلور ملامح جديدة في دراسة نظرية المحاسبة والبحث المحاسبي عموما، فسابقا اقتصرت البحوث المحاسبية على محاولات إيجاد مجموعة مبادئ محاسبية مقبولة عموما GAAP، تكون أساسا لإثبات محاسبي متسق ولمواجهة المشاكل المستجدة، ولكن جميع تلك المحاولات لم تعط نتائج جيدة لذلك تحول البحث المحاسبي إلى العمل على إيجاد مجموعة من المعايير المحاسبية لاتخاذها كأساس عند القيام بإعداد القوائم المالية، وفي خطة البحث عن هذه المعايير قدمت لجنه المعايير المحاسبيه الدوليه خلال الفترة الممتدة من 1973- 2006 حوالي46 معيار و العديد من التفسيرات المتعلقة بهذه المعايير، دون أن ننسى هنا الدور الذي لعبه مجلس معايير المحاسبة المالية FASB.

2-1- مرحلة مساهمات الإدارة: 1900-1933:

تميزت هذه المرحلة بظهور الشركات المساهمة [12] وتنامي دور الإدارة شيئا فشيئا في التأثير على صياغة المبادئ المحاسبية العملية، حيث اتضح أن الشركات المساهمة هي الوسيلة الفعالة لتجميع رؤوس الأموال الضخمة نظرا لما توفره من مخاطر محدودة للمساهمين بقدر حصتهم فقط، الأمر الذي ساهم في توسيع الشركات ونمو حجمها، انفصال الإدارة عن الملكية، أهمية المحاسبة كأداة لتسجيل وتلخيص وعرض المعلومات على المالكين الأصليين لاستخدامها في اتخاذ القرارات وتقييم أداء الإدارة المسؤولة عن استغلال الموارد المخصصة للشركات [13].

ولقد نتج عن انتشار الشركات المساهمة ظهور خاصيتين أساسيتين في النظرية المحاسبية هما:

– **الخاصة الأولى:** تتوضح من خلال انفصال الملكية عن الإدارة بعد ظهور الشركات المساهمة، وهذا هو المنطلق الذي اعتمد عليه خلال بناء فرض ومفهوم الشخصية المعنوية، أو كما يطلق عليها اسم الملكية الغائبة.

– **الخاصية الثانية**: تتمثل في استمرارية الشركات المساهمة دون عمر محدود، وهو أساس بناء فرض الاستمرارية، الذي اعتمد عليه في استنباط العديد من المبادئ المحاسبية.

إن هاتين الخاصتين كان لهما الأثر الكبير في تطور الفكر المحاسبي نظرا لما انجر عنهما من نتائج عديدة نذكر أهمها [14]:

– ظهور فرض الدورية بعد صدور القوانين التي ألزمت الشركات المساهمة بضرورة نشر القوائم المالية دوريا للكشف عن وضعية الشركات انطلاقا من المعلومات المحاسبية التي تتضمنها وهو أيضا بداية لتشكل مبدأ الإفصاح.

– إن العلاقة القائمة بين المساهمين والملاك والإدارة المعنية من طرفهم، باعتبارها الوكيل الذي ينوب عنهم في تسيير شركاتهم، والعمل من أجل تحقيق هدفهم الرئيسي المتمثل في تعظيم أرباحهم، قد أدت إلى ضرورة القيام بالتدقيق الخارجي كنوع من الرقابة على التقارير والقوائم المالية، وذلك من خلال تقديم هذه الأخيرة للمساهمين حتى يتسنى لهم التأكد من مصداقيتها ودقتها.

– نتيجة لانفصال الملكية عن الإدارة تم اعتبار الدخل المحقق خلال الدورة، المؤشر الرئيسي لتقييم كفاءة الإدارة، وقياس مدى نجاعتها في القيام بعملها المتمثل في استثمار أموال المساهمين، لذلك ظهر الاهتمام بقائمة الدخل بدلا من قائمة المركز، كما لوحظ على هذه الفترة بداية تطبيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات وتطوير إعداده فيما بعد حتى الوصول إلى شكله الحالي.

رغم أن هذه المرحلة عرفت ظهور العديد من المبادئ والفروض المحاسبية، وساهمت بذلك في بناء الفكر المحاسبي، إلا أنها لم تخلو من بعض النقائص والسلبيات والتي نلخصها في النقاط التاليـــة[15]:

– إن قيام إدارة الشركات المساهمة باتخاذ القرارات بدلا من المساهمين أعطاها حرية مطلقة في صياغة وإعداد شكل ومضمون القوائم المالية، وكذلك في اختيار المبادئ والأعراف المحاسبية التي تساعدها على القيام بوظيفتها كوكيل على أكمل وجه.

– افتقار غالبية الممارسات المحاسبية إلى خلفية نظرية وبالتالي عدم تناسقها منطقيا، وذلك بسبب السمة العملية للحلول المعتمدة، مما أدى إلى حدوث تناقض بين المبادئ المحاسبية وتعارض بين بنود وعناصر القوائم المالية.

– الافتقار إلى الاكتمال، مما أدى إلى ترك الكثير من المشاكل المحاسبية دون حلول، نتيجة اعتماد حلول مختلفة لنفس المشكلة بين العديد من المؤسسات، بل أكثر من ذلك حيث يتم أحيانا اعتماد حلول مختلفة لنفس المشكلة داخل المؤسسة الواحدة، وعندئذ تفقد المعلومات المحاسبية مصداقيتها وتفقد قابليتها للمقارنة والتبؤ بين مؤسسة وأخرى، وتصبح بذلك لا تصلح كأساس لاتخاذ القرارات، ويرجع هذا كله لعدم توافر مبادئ محاسبية مقبولة عموما تتصف بخاصية الثبات .

– انتشرت خلال تلك الفترة الزمنية ظاهرة الإفصاح عن قائمة المركز المالي دون نشر قائمة الدخل، اعتقادا من إدارة الشركة أن نشرها سوف يضر بالمركز التنافسي للشركة .

- إن فرض القوانين العامة ضريبة على دخل الشركات المساهمة منذ العقد الثاني من القرن العشرين، ساهم في تركيز الجهود المحاسبية والإدارية في محاولة لتدنية ضريبة الدخل من خلال القيام بتحديد الدخل الخاضع للضريبة.

- قامت الإدارة باعتماد سياسات وممارسات محاسبية تسمح لها بتثبيت دخل المساهمين عن طريق توزيع عوائد متقاربة لكل من أصحاب الأسهم دوريا، وذلك كنتيجة حتمية لانفصال إدارة الشركات المساهمة عن مساهميها.

- تجنب معالجة المشكلات المعقدة والاكتفاء باختيار حلول نفعية، أي إيجاد حلول للمشاكل المحاسبية التي تعيق عمل الشركات فقط.

إن كل هذه النواقص أدت إلى خلق جو من عدم الرضى خلال العشرينات من القرن السابق، فتنامت المطالبات بضرورة تحسين التقارير والقوائم المالية، كما تعالت النداءات التي تدعوا إلى حماية المحاسبين من ضغوط الإدارة وحماية مصالح المساهمين وذلك بالعمل على وضع مبادئ محاسبية مقبولة يعتمد عليها كل المحاسبين.

2-2- مرحلة المجمعات المحاسبية 1933-1973:

عرف النظام الرأسمالي العالمي خلال الفترة الممتدة من 1929-1933 أول أزمة اقتصادية مست جميع الدول، حيث بدأت من بورصة الأوراق المالية بالولايات المتحدة الأمريكية ثم انتشرت بسرعة فائقة في كل القارة الأوربية، ولقد نتج عن هذه الأزمة إفلاس الكثير من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم لحساب الشركات الكبرى التي أخذت في السيطرة على مختلف الأسواق العالمية.

أدّى الوضع السابق بالعديد من الشركات إلى الإفراط في الإقتراض من المؤسسات والأسواق المالية، وحتى يتسنى لها تمويه المساهمين والمستثمرين والدائنين، عمدت إلى اختيار إجراءات محاسبية تؤدي إلى رفع قيمه الأصول وزيادة الأرباح بشكل صوري، أي أنها عملت على نشر قوائم مالية مغايرة للواقع، وبهذا أضحت المعلومات المحاسبية المقدمة لأصحاب الأسهم والسندات من طرف الإدارة غير حقيقية ومزورة، الأمر الذي دفع بالمساهمين التوجه للقضاء لمساءلة إدارات الشركات وعلى رأسهم المحاسبين والمدققين، الذي قام بإصدار أحكام ضد الإدارة ولصالح المستثمرين وتهدف في مجملها إلى حماية المستثمرين من الغش والتلاعب.

من هذا المنطلق تعالت الخطابات المنادية بضرورة تدخل الدولة لتنظيم الممارسات المحاسبية في فرض المبادئ والعمل على إلزام إدارات الشركات بتبنيها حتى يتم حماية مصالح المستثمرين، وكذا حماية المحاسبين في مختلف الشركات من ضغوطات الإدارة، بالإضافة إلى الحد من حرية هذه الأخيرة في اختيار الممارسات المحاسبية البديلة المتحيزة [16].

نتيجة لذلك فقد قام المعهد الأمريكي للمحاسبين، والذي أصبح يسمى فيما بعد بالمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين (AICPA)[17] بالتعاون مع بورصة الأوراق المالية لنيويورك في عام 1930 بتكوين لجنة تعمل على إيجاد معايير للإجراءات المحاسبية والتي يمثل بيانها الصادر سنة 1934 أول وثيقة لتطوير المبادئ المحاسبية المقبولة عموما، حيث تم فيها جرد المبادئ المحاسبية السائدة آنذاك، والتي ترتكز في مجملها على مبدأين أساسيين هما:

– **مبدأ الثبات:** وهو يقوم على الاختيار والالتزام، أي أن على الشركة اختيار أسلوب معين من الأساليب المحاسبية المقبولة عموما، والالتزام بتطبيقه طول الدورات المحاسبية.

– **مبدأ الإفصاح العام:** ويعني الإفصاح عن الطرق والأساليب المحاسبية المتبعة.

كما أوصت هذه اللجنة بعدة قواعد للبورصة، أوجبت بورصة نيويورك تطبيقها على كل الشركات المسجلة بها وهي:

– قاعدة تحقق الإيراد والربح بالبيع، أي الامتناع عن إظهار أرباح غير محققة.

– قاعدة عدم السماح بإضافة المكاسب الرأسمالية إلى قائمة الدخل، أي التعامل بالدخل الجاري دون الدخل الشامل.

– قاعدة عدم السماح باحتساب أرباح عن أسهم الخزينة.

– وجوب استبعاد أوراق القبض الموقعة من طرف موظفي الشركة أو من طرف موظفي الشركات التابعة لأنها تمثل عمليات داخلية صورية.

ولقد أطلقت اللجنة على هذه المبادئ والقواعد مصطلح " مبادئ محاسبية مقبولة " AAP [18] في حين أنه تم اعتماد مصطلح المبادئ المحاسبية المقبولة عموما لأول مرة سنة 1936.

وبغرض تطبيق مجالات الاختلاف في التقارير والقوائم المحاسبية عن طريق استبعاد الأساليب غير المرغوب فيها والمطبقة في الحياة العملية، قام المعهد بإنشاء لجنة الإجراءات المحاسبية في عام 1938 والتي نشرت خلال فترة عملها 51 نشرة تحت عنوان " نشرات بحث المحاسبة " تمثلت في توصيات لمعالجة مشكلات محاسبية مختلفة، كما عملت على نشر القواعد الخاصة بالبورصة في نشرة بحث المحاسبة رقم 01.

إلا أن هذه اللجنة لم تفلح هي الأخرى في تطوير مجموعة من المبادئ المحاسبية المقبولة عموما، واكتفت فقط بمناقشة المشكلات المحاسبية الجارية وإصدار توصيات خاصة بها في شكل نشرات محاسبية[19] لذلك تم استبدالها سنة 1959 بمجلس المبادئ المحاسبية APB[20] حتى تستند إليه عملية ترأس جميع النقاشات التي تهدف إلى إيجاد مبادئ محاسبية وكذا توضيح معنى تعبير مبادئ محاسبية مقبولة عموما، وهو ما جاء في بيانه APB4، حيث وضح أن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها بشكل عام هي مصطلح فني في المحاسبة المالية.

ويكتسب هذا المجلس سلطته من خلال وضعه القانوني، كما أعطته موافقة لجنة بورصة الأوراق المالية SEC[21] على إصداراته دعما إضافيا لنشاطه، ونشير هنا إلى أن نشأة SEC عام 1934 كان لها الأثر الكبير في تطوير المبادئ المحاسبية وتشجيع المجمعات المحاسبية لتكوين اتحادات وطنية وإقليمية ودولية كبيرة، وإنشاء معاهد علمية ولجان متخصصة بهدف إيجاد مبادئ محاسبية تلقى قبولا عاما وترفع مستوى المعرفة المحاسبية خاصة بإعلانها عام 1938 تولّي عملية إصدار معايير محاسبية إذا استمر عجز مهنة المحاسبة واتحاداتها عن القيام بذلك.

وأثناء الأربع عشرة عاما من عمر المجلس قام بإصدار بشكل مستقل 31 رأيا والتي تضمن حلول لمشاكل انتقالية وتفتقر إلى الانسجام[22] فوجهت إليه العديد من الانتقادات نذكر أهمها في[23]:

- خضوع المجلس للضغوط الخارجية من قبل مكاتب التدقيق الثمانية الكبار في الولايات المتحدة الأمريكية، ولجنة بورصة الأوراق المالية SEC.

- اقتصار عمله على حل المشاكل الملّحة فقط، و لم يكن لديه إطار نظري متكامل يمكّنه من التصدي لمختلف المشاكل.

- إن مختلف توصيات المجلس لم يكن يعرضها للمناقشة وإبداء الرأي على الجهات المعنية والمهمة قبل إصدارها.

نتيجة للانتقادات السابقة فقد تم حل مجلس المبادئ المحاسبية التابع لمعهد AICPA، وأنشئ محله مجلس معايير المحاسبة الماليةFASB، وبهذا تكون مهنة المحاسبة قد دخلت مرحلة جديدة هي مرحلة إصدار المعايير الإلزامية بدلا من المبادئ المحاسبية.

2-3- مرحلة إنشاء المعايير المحاسبية وتطويرها:(1973 حتى الآن)

لم تفلح محاولات مجمل المجمعات المحاسبية السابقة في إيجاد مجموعة من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، الأمر الذي أدى إلى حل مجلس المبادئ المحاسبية التابعة للمعهد الأمريكي AICPA وإنشاء مكانه مجلس معايير المحاسبة المالية FASB في عام 1973، الذي ومنذ قيامه عمل دوما من أجل:

- تكوين الإطار المفاهيمي لنظرية المحاسبة .
- إصدار معايير التطبيق العملي.

فبالنسبة لتكوين الإطار المفاهيمي لنظرية المحاسبة فقد أصدر المجلس خلال الفترة الممتدة ما بين 1978 إلى 1985 ست نشرات صممت من أجل أن تكون القاعدة لمعايير المحاسبة المالية والأساس لتطوير نظريةالمحاسبة، أطلق عليها اسم قوائم مفاهيم المحاسبة المالية(Statements of Financial Accounting Concepts) ليضيف إليها نشرة سابعة أصدرها سنة 2000، وفيما يلي جدول يوضع عناوين هذه النشرات السبع:

الجدول رقم 06 :قوائم مفاهيم المحاسبة المالية لمجلس FASB.

رقم النشرة	التاريخ	عـــنوانـــها
01	1978	- أهداف التقرير المالي للمنشآت
02	1980	- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية
03	1980	- عناصر القوائم المالية لمنشآت الأعمال
04	1980	- أهداف التقرير المالي في المنظمات غير الهادفة للربح (ألغي وحل محله SFAC'S6
05	1984	- الاعتراف والقياس في القوائم المالية لمنشآت الأعمال
06	1985	- عناصر القوائم المالية وهي تكملة للنشرة رقم 03 وحل محل المعيار 04 لأنه اتسع ليشمل منظمات الأعمال والمنظمات الغير هادفة للربح.
07	2000	- استخدام معلومات التدفق النقدي والقيمة الحالية في القياسات المحاسبية.

المصدر : طارق عبد العال : التقارير المالية، أسس الأعداد و العرض والتحاليل، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص8.

أما بالنسبة لإصدار معايير التطبيق العملي فلقد حقق المجلس نجاحا ملحوظا حيث أصدر حتى الآن ما يزيد عن 150معيارا محاسبيا مستنبطة من المبادئ المحاسبيه السابقه بعد أن تناولها بنوع من التعديل و إعادة الصياغة والتوضيح.

ولقد اعتبرت هذه المعايير مبادئ محاسبية مقبولة عموما من قبل المهنة ومن طرف SEC ومن الممارسين في الحياة العملية، ويقوم المجلس أيضا بإصدار دراسات تفسيرية تمثل إرشادات لتوضيح أساليب تطبيق حلول لمشكلات محاسبية، كما يقوم بإصدار نشرات فنية .

بالمقابل تم ظهور لجنة المعايير المحاسبية الدولية في سنة 1973 كهيئة مستقلة تهدف إلى إحداث التوفيق بين الأنظمة المحاسبية المحلية للتوصل إلى معايير محاسبية دولية تلقى القبول العام، وتكون في صالح الدول عامة بدلا من اتباع معايير مجلس معايير المحاسبة المالية FASB والتي تمثل مجموعة من المبادئ المحاسبية الأمريكية، لهذا دأبت هذه الهيئة على نشر المعايير المحاسبيـــة ذات الطابع الدولي بلغت في مجملهـــا 46 معيارا محاسبيا، منها 5 معايير اتخذت شكلا جديدا تعرف IFRS وفيما يلي قائمة بالمعايير المحاسبية التي أصدرتها طوال فترة نشاطها أي ابتداءا من 1973 إلى يومنا هذا :

الجدول رقم 07 : قائمة المعايير المحاسبية الدولية المتبناة لحد الآن .

رقم المعيار	موضوع المعيار	تاريخ أول تطبيق	تاريخ تطبيق آخر مراجعة
المعيار المحاسبي الدولي رقم 01	عرض القوائم المالية(حل محل المعيار رقم1 : الإفصاح عن السياسات المحاسبية ابتداء من 1/7/ 1998).	1975/01/01	2005/01/01
المعيار المحاسبي الدولي رقم 02	المخزون	1976/01/01	2005/01/01
المعيار المحاسبي الدولي رقم 03	القوائم المالية الموحدة (استبدل بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 27 انطلاقا من 1990/1/1).	1977/01/01	
المعيار المحاسبي الدولي رقم 04	محاسبة الاستهلاك غير معمول به ابتداءا من 2001/01/01 وتم دمجه ضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 ورقم 38.	1977/01/01	
المعيار المحاسبي الدولي رقم 05	المعلومات الواجب الإفصاح عنها من طرف الشركات في القوائم المالية (استبدل بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 01 ابتداءا من 07/01/ 1998).	1977/01/01	
المعيار المحاسبي الدولي رقم 06	الاستجابات المحاسبية لتغيرات الأسعار (استبدل بالمعيار المحاسبي رقم 15 انطلاقا من 01/01/ 1983).	1978/01/01	
المعيار المحاسبي الدولي رقم 07	قوائم التدفقات النقدية	1979/01/01	1994/01/01
المعيار المحاسبي الدولي رقم 08	السياسات المحاسبية ،التغيرات في التقديرات والأخطاء (عنوان هذا المعيار قبل 2003 هو صافي ربح أو خسارة الفترة ، الأخطاء الجوهرية والتغيرات في السياسات المحاسبية).	1979/01/01	2005/01/01
المعيار المحاسبي الدولي رقم 09	نفقات البحث والتطوير (استبدل بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 38 ابتداء من 1999/07/01).	1980/01/01	1995/01/01
المعيار المحاسبي الدولي رقم 10	الأحداث اللاحقة عند تاريخ الإقفال (استبدل جزئيا بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 37 من 01/ 1999/07)	1980/01/01	2005/01/01

المعيار المحاسبي الدولي رقم 11	عقود المقاولات	1980/01/01	2000/01/01
المعيار المحاسبي الدولي رقم 12	ضرائب على الأرباح	1981/01/01	2001/01/01
المعيار المحاسبي الدولي رقم 13	عرض الأصل قصير الأجل والخصم قصير الأجل (استبدل بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 01 انطلاقا من 1998/07/01).	1981/01/01	
المعيار المحاسبي الدولي رقم 14	المعلومة القطاعية.	1983/01/01	1998/07/01
المعيار المحاسبي الدولي رقم 15	المعلومات التي تعكس آثار التغيرات في الأسعار (حل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم 06 وأصبح غير معمول به منذ 2005/01/01).	1983/01/01	
المعيار المحاسبي الدولي رقم 16	الأصول الثابتة (ممتلكات، معدات مصانع).	1983/01/01	2005/01/01
المعيار المحاسبي الدولي رقم 17	عقود الإيجار.	1984/01/01	2005/01/01
المعيار المحاسبي الدولي رقم 18	إيراد النشاطات العادية .	1984/01/01	1995/01/01
المعيار المحاسبي الدولي رقم 19	منافع التقاعد.	1985/01/01	2001/01/01
المعيار المحاسبي الدولي رقم 20	المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية.	1984/01/01	2003/01/01
المعيار المحاسبي الدولي رقم 21	آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية .	1985/01/01	2005/01/01
المعيار المحاسبي الدولي رقم 22	اندماج المؤسسات (استبدل بالمعيار الدولي للمعلومات المالية رقم 03 انطلاقا من 01/01/ 2005).	1985/01/01	2000/01/01
المعيار المحاسبي الدولي رقم 23	تكاليف الاقتراض .	1986/01/01	1995/01/01
المعيار المحاسبي الدولي رقم 24	الإفصاح عن المعاهدات بين الأطراف ذوي العلاقة.	1986/01/01	2005/01/01
المعيار المحاسبي الدولي رقم 25	محاسبة الاستثمارات (استبدل بالمعيار المحاسبي رقم 32، 39 و 40).	1987/01/01	-

المعيار المحاسبي الدولي رقم 26	المحاسبة والتقارير المالية عن برامج منافع التقاعد.	1988/01/01	-
المعيار المحاسبي الدولي رقم 27	القوائم المالية الموحدة والفردية (قبل 2003 كان يسمى : القوائم المالية الموحدة والمحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة) حل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم .13	1990/01/01	2005/01/01
المعيار المحاسبي الدولي رقم 28	المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الزميلة.	1990/01/01	2005/01/01
المعيار المحاسبي الدولي رقم 29	التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع.	1990/01/01	
المعيار المحاسبي الدولي رقم 30	الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة.	1991/01/01	
المعيار المحاسبي الدولي رقم 31	التقارير المالية للحصص في المشروعات المشتركة (المساهمات في المؤسسات المشتركة).	1992/01/01	2005/01/01
المعيار المحاسبي الدولي رقم 32	الأدوات المالية :الإفصاح والعرض.	1996/01/01	2005/01/01
المعيار المحاسبي الدولي رقم 33	حصة السهم من الأرباح.	1998/01/01	2005/01/01
المعيار المحاسبي الدولي رقم 34	التقارير المالية المؤقتة.	1999/01/01	
المعيار المحاسبي الدولي رقم 35	العمليات غير المستمرة (المتوقفة) استبدل بالمعيار الدولي للمعلومات المالية رقم 05 انطلاقا من 01/ 2005/01.	1999/01/01	
المعيار المحاسبي الدولي رقم 36	انخفاض قيمة الأصول .	1999/07/01	2005/01/01
المعيار المحاسبي الدولي رقم 37	المخصصات، الخصوم والأصول المحتملة .	1999/07/01	
المعيار المحاسبي الدولي رقم 38	الأصول المعنوية (غير الملموسة).	1999/07/01	2005/01/01
المعيار المحاسبي الدولي رقم 39	الأدوات المالية : القياس والاعتراف .	2001/01/01	2005/01/01
المعيار المحاسبي الدولي رقم 40	استثمارات الممتلكات.	2001/01/01	2005/01/01

المعيار المحاسبي الدولي رقم 41	الزراعة .	2003/01/01	
المعيار الدولي للمعلومات المالية رقم 01	التطبيق الأول للمعايير الدولية للمعلومات المالية .	2004/01/01	
المعيار الدولي للمعلومات المالية رقم 02	التسديد بالأسهم.	2005/01/01	
المعيار الدولي للمعلومات المالية رقم 03	تجميع المؤسسات .	2004/04/01	
المعيار الدولي للمعلومات المالية رقم 04	عقود التأمينات .	2005/01/01	
المعيار الدولي للمعلومات المالية رقم 05	الأصول غير المتداولة الموجهة للبيع والتخلي عن النشاط.	2005/01/01	

Source: Robert Obert, Pratique Des Normes IAS/IFRS, Comparaison Avec Les Règles Françaises Et Les US GAAP, 2 edition, DUNOD,Paris, 2004, p 18-19.

نتيجة لتعدد هذه المعايير ولتسهيل عملية فهمها وتطبيقها عمد الكثير من المحاسبين والاقتصاديين إلى تصنيفها كل حسب استخدامه لنوع المعيار في ذلك .

3- تصنيف المعايير المحاسبية الدوليـــــة :

اختلف الباحثون فيما بينهم حول إمكانية تبويب وتصنيف المعايير المحاسبية الدولية، فمنهم من فضل عدم تبويبها، ومنهم من فضل تبويبها وفقا لما اختاره من معيار للتصنيف حسبه.

ففي حين اختار عادل محمد رزق تقسيمها طبقا للمواضيع الرئيسية التي تعرضت لها إلى أربع مجموعات كالآتي :

- معايير خاصة بالإفصاح المالي .
- معايير خاصة بالقياس والتقييم المحاسبي .
- معايير خاصة بأنشطة متخصصة .
- معايير أخرى .

فإن Robert Obert صنفها بحسب الهدف من إصدارها إلى ثلاث مجموعات هي :

- المعايير التأطيرية Normes Cadrés
- المعايير الخاصة Normes Spécifiques

- المعايير المهنية Normes Métiers

بحيث أن كل مجموعة يخضع لها عدد من المعايير المحاسبية الدولية، ولما كانت الدراسات التي تم إعدادها فيما سبق اعتمدت كثيرا على التصنيف الأول، فقد ارتأينا إلا أن نتبّع التصنيف الثاني حتى يتم تسهيل عملية استخدام هذه المعايير من طرف كل محتاجيها ومطبقيها.

3-1- المعايير التأطيريـــــة :

يشمل هذا الصنف من المعايير كل من: المعايير الخاصة بالتمثيل، المعايير الخاصة بالتقييم، المعايير الخاصة بالمعلومة، وأخيرا المعايير الخاصة بالتوحيد.

- **المعايير الخاصة بالتمثيل Présentation :**

تتجسد وظيفة التمثيل من خلال المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 [24] والمتعلق أساسا بعرض القوائم المالية، فهذا المعيار حل محل المعيار المحاسبي الدولي الأول المعنون باسم:"إفصاح عن السياسات المحاسبية " والخامس المسمـــى: " المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية" بالإضافة إلى المعيار المحاسبي الدولي رقم 13.الذي يتناول موضوعه : عرض الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، و لم يصبح المعيار الأول في شكله الجديد ساري المفعول على القوائم المالية إلا في الأول من جويلية عام 1998 ولتسهيل عملية تطبيق هذا المعيار قامت لجنة التفسيرات بإصدار التفسير رقم 08، تلخص موضوعه في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لأول مرة كأساس رئيسي للمحاسبة.

ويهدف معيار IAS1 إلى الافصاح عن أسس وقواعد العرض العام للقوائم المالية، حتى تُضْمَنَ بذلك إمكانية مقارنتها مع القوائم المالية الخاصة للفترات السابقة،وكذلك القوائم المالية للمؤسسات الأخرى، كما يُحَدّدُ به الاعتبارات الكلية لعرض القوائم المالية، والإرشادات الخاصة بهيكلها والحد الأدنى من المتطلبات لمحتوى البيانات.

إن المعيار المحاسبي الدولي يصف أيضا أدنى التفاصيل الواجب إظهارها بالميزانية وبجدول حسابات النتائج ناهيك عن تعريفه لمختلف المقاييس العامة الواجب أن تتصف بها القوائم المالية، كالمحاسبة على أساس الاستحقاق، ثبات العرض، الأهمية النسبية والتجميع، التمثيل الصادق، المعلومات المقارنة ...الخ، ليختم في الأخير هذا المعيار بتعريف أربع قوائم رئيسية وتبيان البنية والمحتوى الأدنى لكل قائمة حيث هناك:

- الميزانية (مع فرض الفصل بين العناصر طويلة وقصيرة الأجل ، وكذلك الفصل بين الأصول والخصوم بما في ذلك التمييز ما إذا كانت كل منها متداولة أو غير متداولة).
- قائمة الدخل (حساب النتيجة) مع وجوب الفصل بين عناصر الاستغلال والعناصر الخارجة عن الاستغلال.
- جدول التدفقات النقدية (المفصل في المعيار المحاسبي الدولي رقم 07).
- تغيرات رؤوس الأموال الخاصة (حقوق الملكية).

- **المعايير الخاصة بالتقييم :Evaluation:**

تتمحور المعايير المحاسبية الدولية التي تختص بعملية التقييم في أربع معايير هي[25]:

- المعيار المحاسبي الدولي رقم 08.

- المعيار المحاسبي الدولي رقم 10.
- المعيار المحاسبي الدولي رقم 18.
- المعيار المحاسبي الدولي رقم 21.

فبالنسبة للمعيار المحاسبي الدولي رقم 08 فقد تم إصداره في الأول من جانفي سنة 1979 تحت اسم : صافي ربح أو خسارة الفترة، الأخطاء الجوهرية والتغيرات في السياسات المحاسبية " أما عن تعديله فكانت أول مرة في سنة 1993 حيث أعيد مراجعته في 01 جانفي 2005 وابتداءا من 2003 تم تغيير عنوان هذا المعيار بحيث أصبح يعرف بـــ "السياسات المحاسبية ، تغيرات في التقديرات والأخطاء".

إن معيار IAS 8 يشير إلى كيفية تسجيل نتيجة النشاطات العادية، والبنود الغير عادية في قائمة الدخل، كما يعالج أيضا محاسبة الأخطاء، التغيرات في السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، دون أن ننسى أن المعيار المحاسبي الثامن يؤكد على ضرورة إفصاح الشركة عن طبيعة الأخطاء الأساسية، وعن مبلغ التصحيح للفترة الحالية ولكل فترة سابقة.

أما بالنسبة للمعيار المحاسبي الدولي رقم 10 الذي عنون تحت اسم :"الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية " فهو يعبر عن تلك الأحداث المرغوب بها وغير المرغوب بها، والتي تحدث بين تاريخ إعداد الميزانية العمومية وتاريخ المصادقة على إصدار القوائم المالية، ويمكن التمييز هنا بين فئتين من الأحداث:

- أحداث لاحقة توفر إثباتات إضافية حول أمور كانت قائمة بتاريخ الميزانية .
- أحداث لاحقة عن أمور نشأت بعد تاريخ الميزانية .

إذن فهذا المعيار يؤكد على ضرورة أن تفصح كل مؤسسة عن الأحداث اللاحقة من خلال الإفصاح عن طبيعة الحدث اللاحق الذي بإمكانه أن يؤثر على النتائج المستقبلية، ومن ثم تقدير هذا الأثر اقتصاديا إن أمكن.

وفيما يتعلق بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 18، فإنه يهدف إلى وصف المعالجة المحاسبية للإيراد الناشئ عن أنواع محددة من العمليات والأحداث، حيث يعرف الإيراد حسب هذا المعيار على أنه دخل ينشأ في مجال النشاطات العادية ملمّا بذلك على كل من : المبيعات، الرسوم، الفائدة، أرباح الأسهم والأتاوات، كما أن المعيار يشير إلى أنه يتم الاعتراف بالإيراد عندما يكون من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلا للمؤسسة، وانه بالإمكان قياس هذه المنافع بصورة دقيقة.

أما فيما يخص المعيار المحاسبي الدولي رقم21 والمعنون بـــ: "أثار التغيرات في أسعار صـــرف العملات الأجنبية" فيتسع نطاق تطبيقه ليشمل: المحاسبة عن المعاملات المحددة بالعملة الصعبة وكذا ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية، والتي يتم إرفاقها بالقوائم المالية للمؤسسة.

وعليه فإن الموضوع الرئيسي الذي يتناوله هذا المعيار يتمثل في: اختيار سعر الصرف الذي يجب استخدامه، وكذلك كيفية الاعتراف بالأثر المالي للتغيرات في أسعار الصرف بالقوائم المالية، كما يؤكد هذا المعيار على ضرورة إفصاح المؤسسة عن فروق أسعار الصرف التي يتضمنها صافي الربح أو الخسارة عن الفترة وتلك المصنفة

ضمن حقوق الملكية، بالإضافة إلى الإفصاح عن أثر التغير في أسعار الصرف على البنود النقدية بالعملة الأجنبية أو على القوائم المالية بعد تاريخ الميزانية العمومية (أي اللاحقة لتاريخ القوائم المالية).

– المعايير الخاصة بالمعلومة: (Information):

تعددت المعايير الخاصة بالمعلومة(IAS 7 ، IAS 14 ، IAS 24 ، IAS 29 ، IAS 33 ، IAS 34 ، $IFRS_1$) لهذا وددنا التطرق لكل واحد منها بنوع من الاختصار[26]:

فالمعيار المحاسبي الدولي رقم 07 والمعنون باسم :"قائمة التدفقات النقدية" يهدف إلى توفير معلومات كافية عن المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية لمؤسسة ما خلال الفترة المالية لكل المستخدمين، من خلال قائمة التدفقات النقدية، وحسب هذا المعيار تصنف التدفقات النقدية إلى تدفقات من النشاطات التشغيلية، النشاطات الاستثمارية، والنشاطات التمويلية، كما تحقق قائمة التدفقات النقدية العديد من المزايا نوجزها فيما يلي :

– أنها توفر معلومات مفيدة بشأن الهيكل المالي للمؤسسة (السيولة والقدرة على السداد) والقدرة في التأثير على مقادير وأوقات التدفقات النقدية حتى يمكن التكيف مع الظروف والفرص .

– أنها توفر معلومات إضافية للمستخدمين عن أصول وخصوم وحقوق الملكية الخاصة بالمؤسسة.

– أنها تعزز القدرة على مقارنة تقارير النشاط التشغيلي لمختلف المؤسسات لأنه يستبعد آثار استخدام معالجات محاسبية مختلفة لنفس العمليات والأحداث .

-أنها تفيد في مقارنة التقديرات السابقة للتدفقات النقدية للمستقبل بمعلومات التدفقات النقدية الجارية .

إذن هذا المعيار يكشف عن المكونات الأساسية لقوائم التدفقات النقدية، ويؤكد على ضرورة الإفصاح عنها أو عما يعادلها من تدفقات نقدية بعملة أجنبية، تدفقات مرتبطة بالبنود غير العادية الناشئة عن النشاطات التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية (بشكل منفصل)، تدفقات نقدية مقبوضة ومدفوعة من الفوائد وأرباح الأسهم، والتدفقات الناشئة عن الضرائب المدفوعة عن الدخل ...الخ.

أما المعيار المحاسبي الدولي رقم 14 فيختص بتقديم التقارير المالية حول القطاعات، ويدعو إلى ضرورة وضع قواعد عامة يستند عليها عند إعداد هذه التقارير التي تحمل معلومات مالية متعلقة بمختلف أنواع المنتجات والخدمات التي تنتجها المؤسسة، ومختلف المناطق الجغرافية التي تعمل بها، وذلك لمساعدة مستخدمي هذه التقارير والقوائم المالية على فهم دقيق للأداء السابق للشركة، وتقييم أكثر دقة لمخاطر وعوائد الشركة.

في حين أن المعيار المحاسبي الدولي رقم 24 والمعنون: "الإفصاح عن المعاهدات بين الأطراف ذات العلاقة" قد تناول كيفية التعامل مع الجهات أو الأطراف ذات العلاقة بالشركة المعدة للتقرير، لذلك طالب بضرورة إفصاح القوائم المالية عن العمليات مع الأطراف ذات العلاقة من عملاء مهمين، شركات المجموعة والشركات الزميلة.

أما فيما يتعلق بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 29 والمسمى: "التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم" فيطبق على البيانات المالية الأساسية بما في ذلك البيانات المالية الموحدة لأي شركة تعد بياناتها بعملة اقتصاد يعاني من ظروف اقتصادية ذات معدلات تضخم حادة، ويمكن الاستدلال على حالة التضخم الحاد باقتصاد معين إذا ما

كان معدل التضخم المجتمع لثلاث سنوات يساوي أو أكثر 100% (هناك عدة خصائص أخرى يمكن الاستدلال بها عن حالة التضخم) كما يتطلب هذا المعيار تعديل جميع القوائم المالية لتعكس مستويات الأسعار العامة في نهاية السنة، الأمر الذي يستدعي استخدام وحدة قياس رائجة لتحقيق ذلك التعديل، كما يجب تطبيقها في جميع المعلومات المفصح عنها في قائمة الدخل وقائمة التدفقات.

كما نشير إلى أن المعيار المحاسبي الدولي رقم 33: "حصة السهم من الأرباح" يهدف إلى وصف المبادئ الأساسية في تحديد وعرض ربحية السهم، والتي تساهم بشكل كبير في تطوير مقارنات الأداء بين مختلف الشركات في نفس الفترة المحاسبية أو بين الفترات المحاسبية المختلفة لنفس الشركة، علما أن هذا المعيار يطبق فقط على الشركات المسجلة في البورصة .

ويختص المعيار المحاسبي الدولي رقم 34 " التقارير المالية المؤقتة" في تلك التقارير التي يتم إعدادها عند فترة تقل عن سنة مالية للمؤسسة، كما يهدف إلى وصف الحد الأدنى من المحتويات التي تتضمنها التقارير المالية المؤقتة، ووصف المبادئ التي تحكم عمليات التحقق والقياس للقوائم المالية الكاملة أو المختصرة للفترات الزمنية المؤقتة، و لم يحدد هذا المعيار تلك المؤسسات التي يجب عليها نشر تقارير مرحلية (مؤقتة)بشكل إلزامي.

أخيرا نشير إلى أن المعيار المحاسبي الدولي للمعلومات المالية الأول هو الآخر يدرج ضمن هذا النوع من المعايير المحاسبية الدولية ، كونه يتناول التطبيق الأول لهذا النوع الجديد من المعايير.

- المعايير الخاصة بالتوحيد :CONSOLIDATION

إن كل من المعايير المحاسبية الدولية التالية: " IAS 27 ، IAS 28 ، IAS 31 تدرج ضمن المعايير ذات خاصية التوحيد، لذلك يمكن تلخيصها فيما يلي[27]:

إن المعيار المحاسبي الدولي رقم 27 الذي عنون تحت اسم " القوائم المالية الموحدة " يطبق عند إعداد أو عرض القوائم المالية الموحدة لمجموعة من الشركات، تخضع لسيطرة الشركة الأم.

أما المعيار المحاسبي الدولي رقم 28 " المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الزميلة" فيتناول المعالجة المحاسبية من قبل المستثمر عن استثماراته في الشركات الزميلة بالإضافة إلى تأكيده على ضرورة إفصاح المستثمر عن قائمة بالشركات الزميلة، ووصف مناسب لها شاملا بذلك نسبة حصة الملكية، وإفصاحه عن الطرق المستخدمة للمحاسبة عن هذه الاستثمارات، كما يجب تصنيف الاستثمارات في المنشآت الزميلة والإفصاح عنها كبند مستقل بالميزانية العمومية، وإظهار نصيب المستثمر من صافي أرباح أو خسائر الشركة الزميلة، كبند مستقل في قائمة الدخل .

في حين أن المعيار المحاسبي الدولي رقم31: "التقارير المالية للحصص في المشروعات المشتركة" يستخدم في المحاسبة عن الحصص في المشاريع المشتركة وعن التقرير عن أصول والتزامات ودخل ومصروفات المشاريع المشتركة في القوائم المالية للمشاركين المستثمرين بغض النظر عن الهيكل أو الشكل الذي تتم بموجبه نشاطات المشاريع المشتركة، كما أشار المعيار إلى أشكال المشاريع المشتركة والترتيب التعاقدي الذي يميز الحصص

والعمليات تحت السيطرة المشتركة والأصول تحت السيطرة المشتركة والوحدات تحت السيطرة المشتركة، كما تناول المعيار القوائم المالية الموحدة للمشارك مبينا المعالجة الأساسية للقوائم والمعالجة البديلة المسموح بها، كما تناول المعيار استثناءات المعالجة الأساسية والمعالجة البديلة المسموح بها، والقوائم المالية المنفصلة للمشارك، ليشير في الأخير إلى الإفصاح عن الأمور الطارئة والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية.

هذا فيما يخص المعايير التأطيرية، التي تناولت كل من معايير التمثيل المجســـدة من خلال المعيار المحاسبي الدولي الأول، معايير القياس والتقييم، معايير التوحيد والتجميع للقوائم وأخيرا المعايير التي تناولت ضرورة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المالية .

2-2- المعايير الخاصة :

باستثناء المعايير السابقة والمعايير المحاسبية الدولية التاليـــة: IAS 26 ، IAS 30 ، IAS 41 ، IFRS 4 فإن باقي المعايير المحاسبية الدولية والتي عددها 17 معيارا تندرج ضمن هذا النوع من المعايير ، ونظرا لكثرتها نلخصها في الجدول التالي: (28)

اسم المعيار	الهدف من إصداره والموضوع الذي تناوله
المعيار المحاسبي الدولي 02"المخزون"	تناول المعيار وصفا المعالجة المحاسبية للمخزون في ظل التكلفة التاريخية حيث قام بتحديد التكلفة التي يجب أن يعترف بها كأصل وتدرج بالميزانية العمومية حتى يتم الاعتراف بالإيرادات المرتبطة بها ، كما تناول المعيار إرشادات تحديد التكلفة وما سيعترف به لاحقا كمصروف منها ، بما في ذلك التخفيض إلى صافي القيمة البيعية المتعارف عليها ، حيث أشار المعيار إلى أن المخزون يقاس بصافي القيمة البيعية المتعارف عليها في مرحلة محددة من الإنتاج ويجب أن تشمل تكاليف المخزون كافة تكاليف الشراء وتكاليف التحويل والتكاليف الأخرى اللازمة للحصول على المخزون ووضعه في حالته ومكانه الحاليين ، وتضم فروق العملة الأجنبية ، كما يتم تحميل التكاليف الإنتاجية غير المباشرة الثابتة على تكاليف التحويل على أساس الطاقة العادية لوسائل الإنتاج.
المعيار المحاسبي الدولي 11"عقود المقاولات "	يهدف إلى وصف المعالجة المحاسبية للإيرادات والتكاليف المتعلقة بعقود المقاولات بسبب طبيعة النشاط في عقود المقاولات ، فإن تاريخ بدء نشاط العقد وتاريخ نهاية النشاط يقعان في فترتين محاسبتين مختلفتين ، إذن فالمسألة الرئيسية هي في تخصيص إيرادات وتكاليف العقود بين الفترات المحاسبية التي يتم إنجاز العمل فيها .
المعيار المحاسبي الدولي 12"ضرائب على الدخل "	يتناول هذا المعيار وصف المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل وكيفية المحاسبة عن آثار الضريبة الحالية والمستقبلية كما يلي : - استرداد أو تسديد القيمة المدرجة في المستقبل للموجودات أو المطلوبات التي تم الاعتراف بها في الميزانية العمومية للشركة . - المعاملات والأحداث الأخرى للفترة الحالية التي تم الاعتراف بها في البيانات المالية للشركة .

المعيار المحاسبي الدولي 16 "الممتلكات،المصانع والمعدات"	يهدف إلى وصف المعالجة المحاسبية للممتلكات والمصانع والمعدات ،ويتعلق الأمر أساسا بتوقيت الاعتراف بالأصول وتحديد قيمها التي يجب أن تسجل بها ومصروفات الاستهلاك التي يجب الاعتراف بها .
المعيار المحاسبي الدولي 17	يدعو هذا المعيار إلى تبيان السياسات والإفصاحات المحاسبية المناسبة للمؤجرين والمستأجرين لتطبيقها فيما يتعلق بعقود الإيجار التمويلي والتشغيلي.
المعيار المحاسبي الدولي 19"تكاليف منافع التقاعد"	الهدف هو وصف متى يجب إقرار الاعتراف بتكلفة تقديم منافع التقاعد كمصروف والمبلغ الذي يجب الاعتراف به ، كما يوضح المعيار المعلومات الواجب الإفصاح عنها في البيانات الإلزامية للشركة.
المعيار المحاسبي الدولي 20"المحاسبة عن المنح الحكومة والإفصاح عن المساعدات الحكومية"	يتناول هذا المعيار المعاملة المحاسبية والإفصاح عن منح الحكومة ومتطلبات إفصاح المساعدات الحكومية معتمدا على طبيعة المساعدة المقدمة والشروط الملحقة بها ، وذلك لأن مساعدات الحكومة تأخذ عدة أشكال وهي : منح ، قروض قابل للتنازل عنها ونصيحة فنية .....الخ .
المعيار المحاسبي الدولي 23"تكاليف الاقتراض"	يصف هذا المعيار المعالجة المحاسبية لتكاليف الاقتراض ، ويتطلب الاعتراف بتكاليف الاقتراض كمصروف ، ومع ذلك فإن المعيار يسمح كمعالجة بديلة مسموح بها برسملة تكاليف الاقتراض التي ترتبط بشكل مباشر بامتلاك أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل للرسملة.
المعيار المحاسبي الدولي 32"الأدوات المالية الإفصاح والعرض"	أكد هذا المعيار على أن الإفصاحات المطلوبة هي توفير معلومات من شأنها تحسين فهم أهمية الأدوات المالية ضمن الميزانية العمومية وتقارنها للتركز المالي للشركة وأدائها وتدفقاتها النقدية والمساعدة في تقدير مبلغ وتوقيت ودرجة التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بتلك الأدوات المالية .
المعيار المحاسبي الدولي 36"انخفاض قيمة الأصول"	يهدف إلى بيان الإجراءات التي تطبقها الشركة لضمان تسجيل أصولها بما لا يزيد عن مبلغها القابل للاسترداد ويكون الأصل مسجلا بما يزيد عن مبلغه القابل للاسترداد إذا كان مبلغه المسجل يزيد عن المبلغ الذي سيتم استرداده من خلال استعمال أو بيع الأصل ، وإذا كان الحال كذلك يوصف الأصل بأنه انخفضت قيمته، وبالتالي يتطلب الاعتراف بخسارة الانخفاض ، ويحدد المعيار كذلك إفصاحات معينة للأصول التي انخفضت قيمتها .
المعيار المحاسبي الدولي 37 "المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة"	يهدف إلى ضمان تطبيق مقاييس الاعتراف وأسس الاعتراف المناسبة على المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة ، وأنه يتم الإفصاح عن معلومات كافية في إيضاحات البيانات المالية لتمكين المستخدمين من فهم طبيعتها وتوقيتها ومبلغها .
المعيار المحاسبي الدولي 38"الأصول غير الملموسة"	يهدف إلى بيان المعاملة المحاسبية للأصول غير الملموسة التي لم يتم تناولها بالتحديد في معيار محاسبي دولي آخر ، ويتطلب هذا المعيار أن تعترف الشركة بالأصل إذا تم تلبية مقاييس معينة كما يحدد هذا المعيار كيفية قياس المبلغ المسجل للأصول غير الملموسة ويتطلب إفصاحات خاصة بهذه الأصول .
المعيار المحاسبي الدولي 39"الأدوات المالية:الاعتراف والقياس"	يهدف هذا المعيار إلى تحديد مبادئ للاعتراف بالمعلومات الخاصة بالأدوات المالية لشركات الأعمال وقياسها والإفصاح عنها ، وذلك من خلال :

	- يستلزم هذا المعيار إثبات العديد من المشتقات المالية في الميزانية بمعنى معالجتها كأحد بنود الأصول أو الخصوم في صلب الميزانية . - استحدث المعيار المحاسبي الدولي 39 معالجات محاسبية حاسمة لإثبات الأدوات المالية في الدفاتر –الاعتراف- وكذلك الشروط الواجب توافرها لإلغاء الإثبات أو استبعاد الأصول والالتزامات من الميزانية (إلغاء الاعتراف) . - استحدث المعيار ما يسمى بالمحاسبة عن الضمانات وهو ما يفرض معالجات محاسبية في صلب الميزانية وذلك للأصول التي تقدم كضمانات وفي ظل توافر شروط معينة . - وضع أساس لقياس الأدوات المالي و(عند نشأة الأداة المالية ، في التواريخ اللاحقة لنشأة الأداة المالية). - وضع المعيار ضوابط بشأن المحاسبة عن عمليات التغطية أو التحوط، وبيان أنواع التغطية وكيفية معالجتها محاسبيا، وهو ما يطلق عليه محاسبية التغطية أو التحوط. - استكمل المعيار رقم (39) متطلبات الإفصاح الإضافي عن الأدوات المالية وذلك لاستكمال ما أورده المعيار رقم (32) من متطلبات الإفصاح والعرض للأدوات المالية.
المعيار المحاسبي الدولي 40 "الاستثمارات العقارية"	- يهدف إلى بيان المعالجة المحاسبية للاستثمار العقاري ومتطلبات الإفصاح ذات العلاقة.
المعيار الدولي للمعلومات المالية رقم 02" التسديد بالأسهم"	- نشر في 19فيفري 2004 واصبح تطبيقه ساري المفعول ابتداء من 01 جانفي 2005، حيث يعالج هذا المعيار لأول مرة تقييم ومحاسبة المعاملات على أساس الدفع بالأسهم أو ما يشبهه، أي يطبق على مختلف العمليات التي تأخذ شكل من أشكال السداد بالأسهم أو المرتكز على قيمة رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة، وقد استبدل هذا المعيار جزئيا المعيار المحاسبي الدولي رقم 24.
المعيار الدولي للمعلومات المالية رقم 03 "تجميع المؤسسات "	
المعيار الدولي للمعلومات المالية رقم 05 " التخلي عن النشاط والأصول غير المتداولة الموجهة للبيع.	

هذا ما نستطيع قوله عن المعايير المحاسبية الدولية الخاصة، لكن نشير إلى أن مجلس المعايير المحاسبية الدولية تخصص أيضا في خلق معايير ذات صبغة مهنية لم يسبقه في إحداثها بهذه الجودة أحد من المنظمات المحاسبية الأخرى.

3-3- المعايير المهنيـــــــــة:

لقد عمل مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) إلى حد الآن، على نشر أربع معايير محاسبية دولية مهنية تختص أساسا بقطاعات مهمة، هذه المعايير تتمثل في:

- IAS 26: المحاسبة والتقارير المالية عن برامج منافع التقاعد.
- IAS 30: الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة.
- IAS 41: الزراعة
- IAS 4: عقود التأمين.

فبالنسبة للمعيار المحاسبي الدولي رقم 26 فهو يعالج المحاسبة والتقارير المالية المقدمة من طرف هيئات التقاعد، كما يضع شكل ومضمون التقارير المالية ذات الغرض العام لخطط منافع التقاعد ويعالج هذا المعيار المحاسبة والتقارير لكل المشاركين في خطة كمجموعة وليس للتقارير التي يمكن أن توضع لأفراد عن مزاياهم الخاصة بتقاعدهم[29].

أما عن المعيار المحاسبي الدولي رقم 30 فيتم تطبيقه على القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة، كما تحتوي على متطلبات الإفصاح في هذه القوائم للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة (المؤسسات المالية، كل مؤسسة يكون من بين أنشطتها قبول الودائع وإقراضها بقصد الاستثمار...). كما تضمن المعيار تعريف شامل عن مصطلح البنك الذي يشمل كل المؤسسات المالية السابقة الذكر[30].

في حين أن المعيار المحاسبي الدولي رقم 41 والمتعلق بالزراعة فيبين المعاملة المحاسبية وعرض البيانات المالية والإفصاحات المرتبطة بالنشاط الزراعي، أي أن المعيار يوضح المعالجة المحاسبية للأصول البيولوجية (المحاصيل مثلا) والتي تحولت إلى منتجات زراعية،ويتم قياس الأصل البيولوجي بمقدار قيمته العادلة مخصوما منها التكاليف التقديرية عند نقطة البيع[31].

أخيرا المعيار الدولي للمعلومات المالية رقم 04 يرتبط بعقود التأمين،تم إقراره في مارس2004، وأصبح ساري المفعول ابتداء من الأول جانفي 2005، هذا المعيار يقدم تعريفا لعقود التأمين، ويقترح تحسينات عامة للتطبيق المحاسبي في مادة عقود التأمين، وأيضا الإفصاح عن القوائم المالية لمختلف الهيئات التي تبث في عقود التأمين.[32]

هذا فيما يتعلق بالإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبيـــة الدوليـــة ،لكن لابد وأن نشيـــر هنا إلى انّه لم يكن بمقدور المعايير المحاسبية الدولية الوصول إلى ما هي عليه، لولا وجود إطار تنظيمي يعمل علـــى إصدارها ونشرها عبر كامل أقطار العالـــم، حتى تلقى القبول العـــام، وأيضا على تفسيرها لتصبح سهلة الاستخدام والتطبيق عنـــد إعداد القوائم المالية، وهذا الهيكل التنظيمي تمثل في مجلس المعايير المحاسبية الدولية الذي تولد نتيجة إصلاح المعايير المحاسبية الدولية.

II – الإطار التنظيمي للمعايير المحاسبية الدولية:

منذ إنشاء مجلس المعايير المحاسبية الدولية سنة 1973، أخذ يعمل على تكوين ونشر معايير محاسبية دولية متعارف عليها من أجل إتباعها عند القيام بإعداد القوائم المالية لتحقيق نوع من التماثل والاتساق في المعالجات المحاسبة من جهة، وتشجيع القبول العالمي لهذه المعايير من أجل تحسين الشكل العام للمحاسبة الدولية من جهة أخرى.

وبالرغم من ضعف القبول العام لمعايير المحاسبة الدولية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، فان المجلس قد بدأ بالتأثير الملموس على التمويل الدولي، الأمر الذي أدى بالعديد من الدول إلى الخروج عن تطبيق الممارسات المحاسبية المستخدمة في بلدانها لصالح المعايير المحاسبية الدولية ، كما بدأت أسواق المال العالمية في أوروبا وبلدان معينة من آسيا بقبول القرائم المالية المعدّة وفقا لهذه المعايير واعتبروها كافية لأغراض تسجيلها لتداول أسهمها في أسواقها المالية، ضف إلى ذلك أن القبول المتزايد لمعايير المجلس أثر بشكل كبير على عملية وضع المعايير المحاسبية في كل من أمريكا وبريطانيا، كما أثرت بالمقابل ممارسات مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي في العديد من المجالات على معايير المحاسبة الدولية.

1. مجلس معايير المحاسبة الدولية:

بداية من عام 1973 بدأ التوحيد المحاسبي يأخذ مجرا جديدا لميلاد لجنة المعايير المحاسبية الدولية-وأصبحت انطلاقا سنة 2001 تسمى بـ IASB حيث عملت IASC خلال ثلاث وثلاثين سنة على إنشاء مجموعة من المعايير المحاسبية التي بإمكان تطبيقها في كامل بلدان العالم، مرتكزة بذلك على نماذج المعاييرية الموضوعة من قبل الهيئات الأمريكية والبريطانية والتي تعود أقدمها إلى عام 1939 انشاء لجنة الإجراءات المحاسبية (CAP)التابعة لـ AICPA والذي أصبحت فيما بعد تعرفFASB.

1-1- الأهداف الرئيسية للـ IASB:

في يوم 29 جوان 1973 تم الاتفاق في لندن بمبادرة من هنري بنسون"Benson Henry " وبموافقة من قبل ممثلي المنظمات المحاسبية المهنية لكل من أستراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، بريطانيا العظمى،ايرلندا والولايات المتحدة الأمريكية على خلق منظمة دولية هي: لجنة " معايير المحاسبية الدولية" بهدف وضع شكل لمعايير محاسبية تلقى القبول العام من طرف جميع الدول، حيث أثبت هنري يومها أن الاختلافات الموجودة على مستوى المبادئ المحاسبية كانت مرغمة وحتمية على التجارة العالمية والمستثمرين الدوليين وأنه آن الأوان لأجل إنشاء لجنة للمدققين تعمل على إدارة وتسيير هذه المعايير لتطبيقها في ظل المتغيرات الجديدة[33]. وقد اتسمت لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC) بأنها هيئة خاصة مستقلة عن كافة التنظيمات المحاسبية الدولية الأخرى بالرغم من أنه أصبحت تربطها علاقة بالاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) ابتداء من 1983، والتي نتج عنها أن تماثلت العضوية في كلا التنظيمين أي أنّ عضوية اللجنة تضم كافة الهيئات المحاسبية التي هي عضوة

بالاتحاد، ولقد بلغ عدد الأعضاء حتى جانفي 1999[34]، 142 عضو من 103 دولة يمثلون مليوني محاسب بعدما كانت تجمع سنة 1995 بين 110 هيئة محاسبية تابعة لـ 80 دولة [35]، وبحلول شهر أفريل 2001، تم صياغة بنية جديدة للجنة المعايير المحاسبية الدولية حيث تحولت إلى اتحادية لجنة المعايير المحاسبية هذه الأخيرة التي قامت بإناطة عملية إصدار المعايير المحاسبية لمجلس المعايير المحاسبية الدولية(IASB)، كما عملت على تغيير اسم المعايير التي تصدرها من المعايير المحاسبية الدولية(IAS) إلى المعايير الدولية للمعلومات المالية(IFRS)[36].

إذن فالـ IASB هو بديل عنIASC، التي يقع مقرها بلندن(166,Fleet Street)وهو يحتوي على أكثر من 100 دولة، ممثلة من طرف مهنيين محترفين في المحاسبة وكذا في الصناعة المالية، التجارية، التعليم، الخدمات العمومية، أي أنّ الجميع والكل أصبح يشارك بطريقة مباشرة وغير مباشرة في التوحيد المحاسبي على المستوى الدولي.

وقبل المرور للحديث عن ما نتج من عملية إعادة الهيكلة للـ IASC نرى أنّه من الضروري التطرق إلى الأهداف الرئيسية للـ IASB والتي تشكلت مع نشأة لجنة المعايير المحاسبية الدولية، وتم المصادقة عليها في ماي 2000، ليعاد بعد ذلك مراجعتها في مارس 2002، حيث تمثلت هذه الأهداف في[37]:

- الإعداد للصالح العام معايير محاسبية موحدة ذات جودة عالية، قابلة للفهم، وتملك قدرة للتطبيق في دول العالم الثالث، ويؤخذ بها عند إعداد القوائم المالية والمعلومات المالية، حتى تكون هذه المعلومات ذات جودة مرتفعة وشفافة وقابلة للمقارنة، مما يساعد ذلك في عمل المتدخلين بالأسواق المالية العالمية ويسمح لهم باتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة.

- تشجيع الاستعمال والتطبيق الدقيق لهذه المعايير.

- الأخذ بالتقارب بين المعايير المحاسبية الوطنية والدولية كحلول ذات نوعية عالية ولتتحقق هذه الأهداف يجب على مجلس المعايير المحاسبية الدولية القيام بمايلي[38]:

-العمل على نشر المعايير المحاسبية الدولية من أجل إتباعها عند إعداد القوائم المالية.

- العمل على مراجعة المعايير المحاسبية الدولية الحالية وتطويرها وأيضا البحث عن معايير محاسبية جديدة.

- مساعد هيئات وضع المعايير المحاسبية في الدول الأعضاء بالمجلس في تطوير معاييرها المحلية من خلال إيجاد نوع من التوافق بينها وبين المعايير المحاسبية التي يصدرها المجلس.

- إقناع الحكومات والشركات والجهات المعنية بوضع المعايير المحاسبية الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

- التأكد من أن القوائم المالية المنشورة قد أعدّت وعرضت بما يتفق مع المعايير المحاسبية الدولية والإفصاح عن ذلك.

- مساعدة مستخدمي القوائم المالية في تفسير المعلومات التي تحتويها القوائم المالية المعدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية من خلال التعامل مع الموضوعات التي تتناولها تلك المعايير.

- إقناع الهيئات الرسمية المشرفة على أسواق المال والمنظمات التجارية والصناعية بضرورة إلزام الوحدات الخاضعة لإشرافها أو التابعة لها بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية مع الإفصاح عن مدى تنفيذ هذا الالتزام.
- إقناع مدققي الحسابات بالتحقيق من مدى قيام الشركات بإتباع المعايير المحاسبية الدولية عند إعداد وتجهيز القوائم المالية.
- العمل على اكتساب الدعم الدولي لقبول وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

وعلى الرغم من أن تاريخ تأسيس اللجنة IASC/IASB، يرجع إلى نفس العام الذي تأسس فيه مجلس المعايير المحاسبية المالية، إلا أنّ الغرض من تأسيسها لم يكن أبدا لمنافسة الهيئة الأمريكية كما أنه لم يكن في تصور مؤسسيها أنها ستحظى بهذا القبول العالمي الذي تشهده في العصر الحالي.

1-2- البنية الهيكلية لمجلس المعايير المحاسبية:

منذ أفريل 2001، أصبحت المعايير المحاسبية الدولية تعد من قبل مجلس للمعايير المحاسبية الدولية ، بعدما كانت لجنة المعايير المحاسبية الدولية(1973- 2000) هي التي تقوم بذلك ، قبل أن تخضع إلى إصلاح عميق في 24 ماي 2000، نتج عنه أن انتقلت اللجنة إلى إصدار مجموعة من المعايير أطلق عليها اسم المعايير الدولية للمعلومات المالية IFRS بدلا من المعايير المحاسبية الدولية IAS التي سبق وأن أصدرتها والتي تبقى سارية المفعول، كما أدى أيضا إلى تبني هياكل جديدة هي[39]:

- هيئة جديدة تدعى باتحادية لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC).
- مجلس جديد يسمى بمجلس المعايير المحاسبية الدولية(IASB).
- لجنة تفسيرات تدعى باللجنة الدولية لتفسيرات التقارير المالية (IFRIC).
- لجنة استشارات تسمى بمجلس التوحيد الاستشاري (SAC).

ولتوضيح ما سبق ندرج هذا الهيكل البنيوي الجديد للـ:

شكل رقم 01: هيكل مجلس المعايير المحاسبية الدولية:

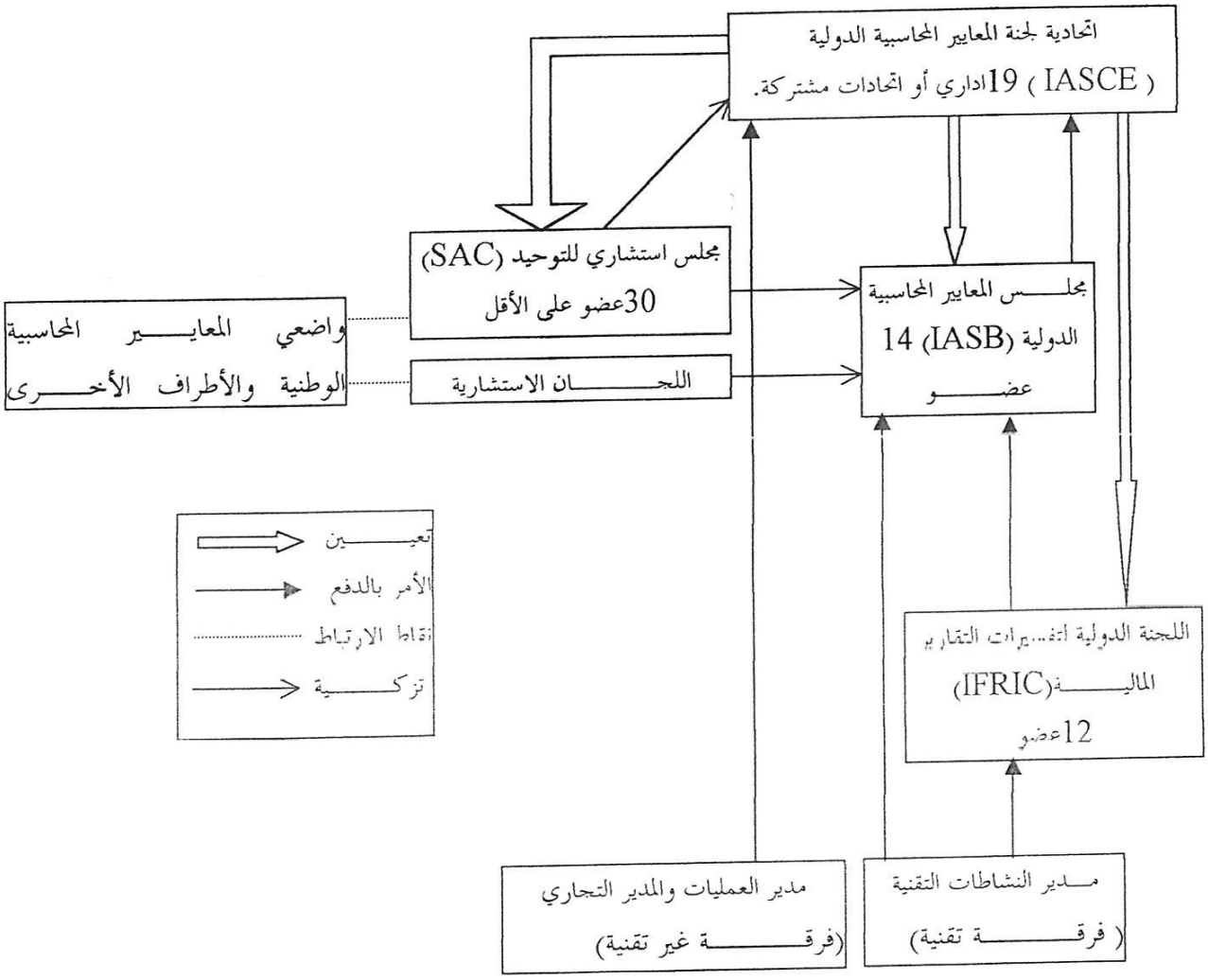

Source : www.iasb.org

ولقد أنيط لكل هيئة من الهيئات التابعة لـ IASCF بدو مهم نلخصه فيما يلي[40]:

– اتحادية لجنة المعايير المحاسبية الدولية:

وهي تسير من قبل مجلس للمراقبة يعرف بالإداريين (Trustee) الذي يتكون من 19عضو يمثلون كل هيئات المحاسبية، حيث يتنوع هؤلاء الأعضاء في كونهم من أكبر مكاتب للتدقيق، ممثلي جمعيات الشركات، أساتذة في الحقوق وممثلي هيئات مراقبة البورصات(SEC) ناهيك عن أنّ 5أعضاء منهم يقوم IFAC باقتراحهم من بين أكبر المجوعات المحاسبية في العالم، أما جغرافيا فهم يتوزعون على الشكل التالي: 6 أعضاء من أمريكا الشمالية، 6

من أوروبا، 4 أعضاء من أسيا الباسفيك، أما الثلاث الباقين فيتم تعيينهم من باقي دول العالم لحفظ التوازن الجغرافي، كما أن اختيار هؤلاء الأعضاء يتم بعقد لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

إن هؤلاء الإداريون يتمثل دورهم في :

- تجميع الأموال لتمويل مشاريع وأعمال المجلس والهيئات الأخرى.
- نشر تقارير سنوية لنشاطاتIASC/IASB وإعداد تنبؤات السنة القادمة.
- تعيين أعضاء كل من مجلس المعايير المحاسبية الدولية والمجلس الاستشاري.
- تقييم الاستراتيجية التنظيمية وفعالية المجلس (IASB).

وتسعىIASCF انطلاقا من دورها السابق إلى تطوير- للصالح العام- مجموعة معايير محاسبيـــة ذات نوعية عالية، سهلة الفهم، وقابلة للتطبيق لاستخدامها عند إعداد القوائم المالية، حتى تتمكن هذه الأخيرة من احتواء معلومات ذات جودة عالية، شفافة، وقابلة للمقارنة، الأمر الذي سيساعد الفاعلين في أسواق رأس المال على اتخاذ قرارات اقتصادية ناجمة، كما أنها تهدف إلى تشجيع استعمال هذه المعايـــر وإحداث تقارب بين المعايير المحاسبية الوطنية والمعايير المحاسبية الدولية لاعتماده كحـــل نوعي لمشكـــل الفروقـــات المحاسبية المتواجدة بين الدول.

- مجلس معايير المحاسبة الدولية:

يعتبرIASB العضو المركزي للمنظمة، لذلك أخذ يطلق على كل من مجلس والمنظمة اسم مجلس المعايير المحاسبة الدولية، ويتكون IASB من 14عضو منهم 12 دائمين، ويتوزع هؤلاء الأربع عشر جغرافيا حسب . 7 أوروبيين ،4 أمريكا الشمالية، 3 من باقي الدول الأخرى، الأمر الذي يوضح بأن معظمهم من الدول الانجلوساكسونية (الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة).

أمّا عن عملية اختيار الأعضاء الدائمين فتكون بحسب خبرتهم في التوحيد المحاسبي أي بحسب مؤهلاتهم واستقلاليتهم، متخذين بذلك التركيبة الموالية: 5 أعضاء لديهم خبرة في تطبيق التدقيق والفحص للحسابات، 3 أعضاء لديهم خبرة في تحضير القوائم المالية،3 على الأقل لديهم خبرة كمستخدمين للقوائم المالية و1 على الأقل لديه تكوين أكاديمي.

ويتخلص دور المجلس في :

- وضع وتحليل وتبني وتعديل المعايير المحاسبية الدولية.
- المصادقة على المعايير (IFRS) الجديدة والقديمة.
- المصادقة أيضا على مشاريع IFRIC.

- اللجنة الدولية لتفسيرات التقارير المالية:

نتجت أصلا عن لجنة التفسيرات الدولية (تعرف بـــ SIC وتم إقرارهـــــا في 1997) في سنة 2001، وهي عبارة عن لجنة تتكون من 12عضو، وظيفتهـــا الرئيسية هي الأخذ بالاعتبـــار وفي الوقت المناسب مسائل محاسبية يمكن أن تستخدم فيها معالجات متباينة أو غير مقبولة في غياب إرشادات رسميـــة أي إيجاد حلول سريعة

للمشاكل التي تعيق بعض المعايير) ويتولى IASB مهمة المصادقة على تفسيرات هذه الهيئة التي بلغت منذ شأنها حتى اليوم 35 تفسيرا ندرجها ضمن هذا الجدول:

الجدول رقم 8: قائمة القرارات للجنة التفسيرات IFRIC

رقم التفسير	العناوين– الهدف من القرارات	معايير IASالمفسرة
SiC1	لم يعد له أي تأثير منذ مراجعة IAS2 في ديسمبر 2003	
SiC 2	لم يعد له أي تأثير منذ مراجعة IAS8 في ديسمبر 2003	
SiC3	لم يعد له أي تأثير منذ مراجعة IAS28 في ديسمبر 2003	
SiC4	لم ينشر خاصا بـ IAS32	
SiC5	لم يعد له أي تأثير بعد مراجعة IAS32 في ديسمبر 2003	
SiC6	لم يعد له أي تأثير بعد مراجعة IAS16 في ديسمبر 2003	
SiC7	مقدمة في الاورو.	IAS21
SiC8	لم يعد له أي تأثير منذ نشر IFRS1 في جوان 2003	
SiC9	لم يعد له أي تأثير منذ نشر IFRS3 في مارس 2003	
SiC10	مساعدة عامة ، غياب علاقة خاصة مع أنشطة العمليات	IAS20
SiC11	لم يعد له أي تأثير منذ مراجعة IAS21 في ديسمبر 2003	
SiC12	التوحيد،- وحدات adhoc	IAS27
SiC13	Entités contrôlées conjointement-Appovtsnon monétaires par des coentrepreneurs.	IAS31
SiC14	لم يعد له تأثير منذ مراجعة IAS16 في ديسمبر 2003	
SiC15	مزايا عقود الكراء البسيطة.	IAS17
SiC16	لم يعد له أي تأثير بعد مراجعة IAS32 في ديسمبر 2003	
SiC17	لم يعد له أي تأثير بعد مراجعة IAS32 في ديسمبر 2003	
SiC18	لم يعد له أي تأثير بعد مراجعة IAS8 في ديسمبر 2003	
SiC19	لم يعد له أي تأثير بعد مراجعة IAS21 في ديسمبر 2003	
SiC20	لم يعد له أي تأثير بعد مراجعة IAS28 في ديسمبر 2003	
SiC21	ضرائب على الأرباح	IAS12
SiC22	لم يعد له أي تأثير بعد مراجعة IFRS3 في مارس 2004	
SiC23	لم يعد له أي تأثير بعد مراجعة IAS16 في ديسمبر 2003	
SiC24	لم يعد له أي تأثير بعد مراجعة IAS33 في ديسمبر 2003	
SiC25	الضرائب على الأرباح، تغيير الهيكل الضريبي للمؤسسة أو المساهمين.	IAS12
SiC26	محذوف	
SiC27	Evaluation de la substance des transactions comportant des opérations ayant la forme juridique d'un contrat de location.	IAS17.18

SiC28	لم يعد له أي تأثير بعد نشر IFRS3 في مارس 2004	
SiC29	الإفصاح عن المعلومة ، الخدمات .	
SiC30	لم يعد له أي تأثير بعد مراجعة IAS21 في مارس 2004	
SiC31	محاسبة المنتوجات ، عمليات الاشهارية	IAS18
SiC32	أصول غير ملموسة : تكاليف تطوير مواقع الانترنيت	IAS38
SiC33	لم يعد له أي تأثير منذ مراجعة IAS27 وIAS28	
SiC34	خاص بمشروع مراجعة IAS32 في ديسمبر 2003	
IFRiC 1	Variation des passifs relatifs aux coûts de démente lemesit et de remise en état des sites.	IAS16.37

Source: Robert Obert: Pratique Des Normes IAS/IFRS,op cité, P45-46.

أمّا عن قرارات اللجنة (IFRIC) فهي عبارة عن أجوبة لأسئلة محاسبية، ناجمة بالأساس عن تجارب ليست ناجحة في إطار المعايير المحاسبية الدولية، أو عن مواضيع جديدة تتعلق بمعيار موجـــود قبلا ولكن لم تتم مراجعتها عند إعداد هذا المعيـــار حيث تقوم لجنة IFRIC باعتماد مشـــروع التفسيـــر بعد جلب التعليقات الخاصة بموضوع معيار تبناه مجلس IASB مؤخرا خلال فترة محددة بثلاثين يوما .(يجب الموافقة على هذا المشروع بـــ 8 أصوات على الأقل).

– المجلس الاستشاري للتوحيد:

أنشئ هذا المجلس سنة 1995 كمجلس استشاري دولـــي، يتكون تقريبا من 30 شخص عضو على المستوى العالي، أي أنهم يحتلون مراكز متقدمـــة في مهنة المحاسبة وفي الأعمـــال، ومستخدمين أخرين للقوائم المالية، ويهدف هذا المجلس إلى مراقبة IASB حـــول أولويات مشروع العمل، كمـــا أنّه مخول بإعلام IASB حول وجهات نظرا الهيئات المحاسبية التي تنتمي إليه.

والجدير بالذكر هنا هو أن هذا المجلس الاستشاري يعمل على صنع القرارات الفنية حول المعايير المحاسبية الدولية المقترحة دون أن يسعى إلى التأثير على هذه القرارات [41].

– اللجان الاستشارية:

قامت اللجنة سنة 1981 بإنشاء مجموعة لجان استشارية دوليـــة تضـــم ممثلين عن منظمـــات دوليـــة لمعدّي ومستخدمي القوائم المالية، والأسواق المالية، ومنظمـــو الأوراق المالية، كمـــا تضم هذه اللجـــان ممثلين ومراقبين من وكالات التطوير وهيئات وضع المعايير ومنظمات حكومية، وتلتقي هذه المجموعة الاستشارية دوريا لتناقش مع المجلس المسائل التقنية في مشاريع الاتحادية، وبرنامج عملها واستراتيجيتها، كما تلعب دورا هامـــا في إجـــراءات المجلس لوضع معايير محاسبية دولية والحصول على قبول للمعايير الناتجة[42].

هذا بالإضافة إلى وجود هيئات تقنية دائما.

الشكل رقم 2: مكانة ودور كل هيئة عضو بالـIASCF.

Source : Mokhtar Belaiboud : Pratique de l'audit, BERTI éditions, Alger, 2005.

1-3- إنجازات مجلس المعايير المحاسبية الدولية:

إنّ الحديث عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية يجعلنا نقف عند أهم المراحل التي مرّ بها، وأيضا الإنجازات التي حققها منذ أن تم إنشائه سنة 1973 إلى يومنا هذا، فالمتتبع لتطورات هذه الهيئة يرى بأنّ هناك خمس مراحل ساهمت في عملية البناء الهيكلي لها تمثلت أساسا في:

- **مرحلة التأسيس (1973-1989):**

في هذه المرحلة الممتدة من عام 1973 إلى سنة 1989، تبنت لجنة المعايير المحاسبية الدولية سياسة البحث عن الإجماع من قبل الدول والهيئات المحاسبية الأخرى، كما قامت خلالها بإصدار معايير محاسبية أساسية وضرورية شملت مواضيع معينة كالبضاعة والسياسات المحاسبية والإفصاح المالي وغيرها، حيث يعود إصدار أول معيار محاسبي دولي إلى جانفي 1975 تحت اسم: "الإفصاح عن السياسات المحاسبية (IAS$_1$: Publicité de méthode comptables) أمّا عن مضمونه فقد ذكر بالمعاملات المحاسبية القاعدية (استمرارية الاستغلال، ثبات الطرق، تخصص الأعمال) والمبادئ التي تحكم عملية الاختيار بين الطرق المحاسبية عند التطبيق (الاحتياط، تفوق الجوهر على الشكل، والأهمية النسبية)[43].

وفي نفس الفترة أي 1975، طلبت ستة دول الانضمام إلى عضوية اللجنة هي: بلجيكا، الهند، إسرائيل، نيوزيلندا،باكستان وزيمبابوي، وقد تم تصنيف عضويتهم كعضوية مشاركة « Associate Membership » تمييزا بذلك عن العضوية الأساسية التي اكتسبتها الدول العشرة المؤسسة للجنة، أمّا في سنة 1976 فقد تلقت اللجنة أول دعما قويا من المؤسسات الاقتصادية حيث قررت مجموعة محافظي البنوك المركزية للدول العشر الكبرى التعاون مع اللجنة من أجل تمويل مشروع تتبناه اللجنه لإصدار معيار محاسبي عن القوائم المالية للبنوك، ليتم بعدها بسنة إلغاء العضوية المشاركة واعتبار كل الدول أعضاء في الهيئة الدولية، الأمر الذي انبثق عنه قيام مجلس إدارة مكون من 11 عضو يمثلون إحدى عشرة دولة، كما تميزت هذه السنة بإنشاء الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين (IFAC)، هذا الأخير الذي أخذ يفرض نوعا من الهيمنة على لجنة المعايير المحاسبية الدولية بسبب كونها لم تكن مستقلة عند تأسيسها عن هيئات المحاسبة في الدول المؤسسة.

وانطلاقا من سنة 1978، أخذت دائرة عضوية اللجنة وعلاقتها بالهيئات الدولية تتسع خاصة بعد أن انضمت إليها كل من جنوب إفريقيا ونيجيريا سنة 1978، وكذا التقاء أعضاء مجلس إدارة اللجنة عام 1979 مع فريق عمل من المنظمة الدولية للتعاون والتنميةOCED (وهي عبارة عن منظمة دولية تضم في عضويتها 29 دولة من أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية وأوروبا وأستراليا) .

أمّا في سنة 1981 اتخذ نشاط اللجنة منحى آخر، حيث اتجه أعضاء مجلس الإدارة إلى إقامة زيارات لبعض الدول والتشاور مع مجالس معايير المحاسبة الوطنية في هذه الدول، ونتيجة لذلك تم تشكيل فريق عمل يتبع اللجنة تكون مهمته الرئيسية العمل مع المجالس الوطنية التابعة لهولندا، إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية لاستصدار مشروع معيار عن الضرائب المؤجلة، كما تم تشكيل مجموعة استشارية من المجالس الوطنية حتى تقدم المشورة الفنية للجنة.

وفي سنة 1981 تم الإتفاق بين الاتحاد الدولي IFAC واللجنة الدولية IASC على توسيع عدد أعضاء مجلس إدارة اللجنة إلى 13 عضوا ممثلين لثلاثة عشر دولة، بالإضافة إلى خلق أربعة مقاعد عضوية تمنح لأربعة

من المنظمات المهتمة بالتقارير المالية، وبناء على ذلك انضمت كل من إيطاليا (1983) وتايوان (1984) إلى عضوية المجلس، كما شهدت هذه السنة بداية الاتصالات بين اللجنة وهيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية SEC.

أمّا عن سنة 1984، فقد عرفت عقدا للعديد من المؤتمرات الدولية، ساهمت في تنظيمها كل من هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية، منظمة التنمية والتعاون الدولي، والجمعية الدولية للأوراق المالية، هذه المؤتمرات تناولت مواضيع عدة أهمها: عولمة الأسواق المالية، آليات حماية المستثمرين وكذلك عولمة التقارير المالية في الأسواق العالمية، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على تزايد الاهتمام الدولي بتوحيد وتوفيق المعايير المحاسبية على المستوى العالمي.

وفي سنة 1986 لحق بعضوية مجلس إدارة اللجنة، ممثل هيئة المحليين الماليين كأول ممثل من المستفدين بالقوائم المالية، كما انضمت المنظمة الدولية للبورصات العالمية IOSCO إلى المجموعة الاستشارية التابعة للجنة عام 1987، أمّا عن سنة 1988 فقد انضمت أول دولة عربية (الأردن) إلى عضوية مجلس إدارة اللجنة، واشترك مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي في عضوية المجموعة الاستشارية، ناهيك عن أنّ اللجنة خلال هذه السنة بدأت العمل مع مجلس المعايير المحاسبية الكندي على مشروع الأدوات والمشتقات المالية، وساهمت مع المنظمة الدولية للبورصات العالمية على إصدار مشروع خاص بقابلية القوائم المالية للمقارنة.

أما بعدها بسنة أي في عام 1989 أصدرت جمعية الخبراء الاستشاريين الأوروبية (FEE) إصدارا يشير إلى أن الدول الأوروبية من صالحها تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، لذلك حثّ هذه الدول على تفعيل مشاركتها في أنشطة لجنة المعايير المحاسبية الدولية، إضافة على أن الاتحاد الدولي للمحاسبين أصدر هو الآخر منشورا خلال نفس السنة يحث فيه الشركات المملوكة للحكومات بتبني المعايير المحاسبية الدولية[44].

أخيرا نشير إلى أن هذه المرحلة عرفت بأن قامت اللجنة بنشر معايير محاسبية أكثر تقنية كالمخزون(IAS_2) القوائم المالية الموحدة(IAS_3) ألغي وحلّ محله IAS_{27}- IAS_{28}، الاهتلاكات (IAS_4)، المعلومات الواجب أن توفرها المؤسسات في قوائمها المالية(IAS_5)، تغيير الأسعار (IAS_6) ألغي في 1981 واستبدل بـ IAS_{15}، جدول التمويل IAS_7، تغيير الطرق والبدائل IAS_8، أعمال البحث والتطوير IAS_9، الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية IAS_{10}، عقود طويلة المدة وعقود المقاولات IAS_{11}، وضرائب على الأرباح IAS_{12}.

ولقد اتسمت كل من المعايير المحاسبية السابقة بقدرتها على التطبيق في كل مكان، وكذلك بانطوائها على العديد من الاختيارات والبدائل التي أجيزت عملية تطبيقها، أي أنّه بالإمكان أن تحسب أي عملية بطرق مختلفة وذلك في إطار احترام IAS طبعا، فمثلا لأجل تحليل أسعار المخزون، توجد 07 طرق مختلفة مصرح ومعترف بها آنذاك[45].

إذن يمكن القول أن هذه المرحلة تميزت بأن حصدت معايير المحاسبة الدولية نوعا من الإجماع على حساب هدف التوافق والمقارنة بين البيانات المالية، كما انطوت هذه المعايير على بدائل عديدة للتطبيق، ناهيك عن افتقارها للجنة تعمل على تفسيرها، لهذا لم تتوفر آنذاك آلية لمراقبة الالتزام بهذه المعايير.

- مرحلة التطوير 1989- 1995:

استمرت هذه المرحلة من عام 1989 حتى عام 1995، وفيها تم وضع الإطار المفاهيمي الذي هو عبارة عن إطار لتحضير وتمثيل القوائم المالية، وقد تبنته IASC في أفريل 1989، ويهدف هذا الإطار إلى تحديد المفاهيم الغامضة عند إعداد وتكوين القوائم الماليـــة، كما يعالج هذا الإطار المفاهيمـــي خاصة: أهداف القوائم المالية، والخصائص النوعية لها، والعناصر المكونة لها...الخ، كما تميزت هذه الفترة بالذهاب وراء وضع مشروع التطوير والقابلية للمقارنة [ED32][46]، وقد نـــص هذا المشـــروع على تعديـــل 13 معيار على الأقـــل، ويهـــدف [ED32] إلى الإنقاص من الاختيارات وبدائل التطبيق التي نصّ عليها المعيار، كما نصّ على قبول طريقة واحدة في الحسابات لنفس المعاملة أو لنفس الحدث، وإما قبول عدة طرق مـــع إشارة IASC إلى أفضلها، أمّا إذا لم تتوفر الأفضلية فيجب تحديد شروط تطبيق كل طريقة، ونتيجة لـــما سبق نشرت IASC تصريح خاص بمقارنة القوائـــم الماليـــة في جوان 1990، أثبتت فيه توفر معالجتين محاسبتين للعمليات والأحداث المشابهة هما: المعالجة الأساسية، والمعالجة البديلـــة المسموح بهـــا، وخلال الاستشارية، فحصل بذلك على مقعد في مجلس إدارة اللجنة بصفة مراقب، وفي نفس العام تم تقنين العلاقة بين اللجنة والاتحاد العام للمحاسبين(IFAC)، أمّا في 1991 فقد أعّدت لجنة IASC مؤتمرا لصنـــاع المعايير المحاسبة بمساعدة من قبل الجمعية الأوروبية الخبراء الاستشاريين، كمـــا تحصلت هذه اللجنة على عرض لدعمها من طرف مجلس FASB، في حين أن سنة 1992 شهدت انضمام الصين رسميا لعضوية اللجنة وإرسال أول مندوبها بها.

وابتداء من 1993 عرفت اللجنة بعض التطورات أهمها: المصادقة النهائية على المعايير التي أتمت مراجعتها (والتي بلغت 10 معايير) في أوسلو من 2 إلى 5 نوفمبر 1993، وكذا قبول الهيئـــات الدوليـــة لبعض معاييرها حيث أن المنظمة الدولية للبورصات العالميـــة IOSCO بدأت في سنة 1993 بدراســـة المعايير المحاسبية الدولية الواحد تلوى الآخر، وقبلت المعيار المحاسبي الدولي رقم 07، كما اتفقت مع لجنـــة IASC على تطوير مجموعة من المعاييـــر أطلق عليها مجموعة معايير عصب المحاسبة "بشرط أن تنتهي من ذلك 1999، أما في سنة 1994 قبلت هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية ثلاث معاييـــر دوليـــة، في حين أن المنظمة الدولية للبورصات قبلت 14 معيارا من المعايير التي أصدرتها اللجنة هذا من ناحيـــة، ومن ناحية أخرى بدأت لجنة IASC بالعمل على مشروع الاستثمارات المالية، كما قبل FASB التعاون مع اللجنة على مشروع أرباح الأسهم، ووافق البنك الدولي على تمويل مشروعا لإصدار معيار عن المحاسبة الزراعية"[47].

كخلاصة نشير إلى أن اللجنة خلال هذه الفترة عملت على اتجاهين: الأول استكمال مجموعة المعايير المتفق عليها، والثاني: إعادة النظر فيما أصدرته من معايير سابقا وتعديل ما تستدعي الضرورة تعديله منها حتى تكتسب القبول العام.

- **مرحلة المعايير الأساسية الشاملة (1995-1999)[48]:**

ولقد انتهت هذه المرحلة في عام 1999، تم خلالها عقد اتفاقية مع المنظمة الدولية للبورصات العالمية في جويلية 1995، وتهدف هذه الاتفاقية إلى ضرورة استكمال مجموعة معايير عصب المحاسبة، بنهاية 1999، وكذلك السماح للشركات التي تعد قوائمها المالية وفقا للـ IAS بالتسجيل في أي بورصة حتى الأمريكية منها مباشرة دون إجراء أي دراسة للحسابات - فالولايات المتحدة الأمريكية لا تسمح لأي شركة التسجيل في New York Stook Exchang مثلا دون أن تلبي أولا التزامات هيئة SEC المتعلقة بالمعلومة، وذلك بتحضير حساباتها وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة في الولايات المتحدة الأمريكية (USGAAP) أو القيام بملف يقارن نتيجة ورؤوس الأموال الخاصة بالتوافق بين المعايير المحلية والأمريكية- ولقد لقيت هذه الاتفاقية تأييدا واسعا من قبل الاتحاد الأوروبي الذي أخذ يدعو الشركات المتعددة الجنسيات الأوروبية بتبني المعايير المحاسبية الدولية، فاستجابت لذلك شركة ألمانية اعتبرت أول من قامت بإعداد تقاريرها المالية وفقا لهذه المعايير، كما حازت في نفس السنة مجموعة الشركات القابضة السويسرية على مقعد بمجلس إدارة اللجنة كممثل لمعدي القوائم المالية.

وفي عام 1996 طالبت لجنة المنظمة الدولية للبورصات العالمية تقديم موعد الانتهاء من مجموعة معايير عصب المحاسبة إلى سنة 1998، وفي نفس السنة اكتسبت كل من منظمة ISOCO وممثل هيئة المحللين الماليين الدولية صفة المراقبين بمجلس إدارة اللجنة، كما أخذت المعايير المحاسبية الدولية تلفت انتباه هيئات ومنظمات ومجالس وطنية ودولية أهمها: الكونغرس الأمريكي الذي نادى بضرورة توفير مجموعة دولية من المعايير المحاسبية ذات الجودة العالية، المنظمة العالمية للتجارة التي أصدرت من خلال وزراء التجارة للدول الأعضاء بها بيانا مشتركا يدعو إلى ضرورة إنجاح عملية تبني المعايير المحاسبية الدولية، لجنة البورصة بأستراليا (ASE) التي طالبت بضرورة توفيق معايير المحاسبة الأسترالية مع المعايير المحاسبية الدولية.

ولقد عملت لجنة IASC خلال نفس السنة على البدء في المشروع المشترك مع مجلس معايير المحاسبة البريطاني ASB لتناول موضوع المخصصات، بالإضافة على أن الاتحاد الأوروبي أكدّ على اللجنة ضرورة البحث عن معيار يتعلق بالمشتقات المالية ويتفق مع طبيعة المشتقات بأوروبا.

أمّا بالنسبة لسنة1997 فقد شهدت اللجنة العديد من النشاطات تمثلت في تشكيل فريق عمل استراتيجية،تشكيل لجنة دائمة للتفسيرات وكذلك فريق عمل مع ممثلين من المجالس الوطنية للعمل على مشروع الأدوات المالية، كما وضعت لها موقعا بالانترنيت، واكتسب ممثل الصين بها صفة المراقب، من دون أن ننسى أن اللجنة خلال هذه السنة قامت بدراسة مشروع معيار للأدوات المالية والمشتقات، وأصدرت معيار للتقرير عن القطاعات، قابله إصدار معيار مماثلا في كندا بمعرفة الهيئة الوطنية الكندية (CICA) وآخر في الولايات المتحدة الأمريكية بمعرفة FASB –وجاءت هذه المعايير متزامنة ومتطابقة مع بعضها البعض بالرغم من وجود اختلافات بسيطة فيما بينها- كما أعدّت معيارا دوليا لأرباح الأسهم تشابه مع المعيار الأمريكي المصدر آنذاك

كنتيجة حتمية عن الجهد المشترك بين المجلسين، ناهيك عن ما قامت بإعداده كورقة عمل لمشروع عن القيمة العادلة لتقييـــم الأصول المالية والالتزامات، بعد أن عقدت في 16 دولة 45 لقاء حتى تحصل على الآراء والمشورة المتعلقة بهذا الموضوع.

أخيرا وفي سنة 1998 قامت مجموعة دول أوروبية (بلجيكا، فرنسا، ألمانيا...) بتقنين اعترافهـــا بمعايير IAS، حيث خطت قوانين وطنيـــة سمحت للشركات الكبرى استخدام IAS في إعداد تقاريرها المالية المحلية داخل كل دولة، كما عرفت هذه السنة ترجمة للمعايير المحاسبية الدوليـــة إلى اللغة الألمانيـــة، وإصدار هذه المعايير في أسطوانة CD،وتوصل فريق عمل الاستراتيجيـــة إلى تقرير مفـــاده أنّه يجب إعادة هيكلة اللجنة الدولية لتلحق بمصّف مجالس المعايير المحاسبية الوطنية، كما تخطـــى عدد الدول الأعضاء رقم المائة، وكما هو مخطط تم إنجاز مجموعة معايير العصب للمحاسبة بعد أن أنهـــت اللجنة مراجعـــة المعاييـــر التالية [49]: IAS_1 واستبداله سنة 1997 بمعيار عرض القوائم المالية، IAS_{12} الخاص بضريبة الدخل، IAS_{14} الخاص بتقديم التقارير حول القطاعات، IAS_{16} الخاص بالممتلكات والمعدات والمصانع، IAS_{17} الخاص بعقود الكراء، IAS_{19} المتعلق بتكاليف منافـــع التقاعـــد، وIAS_{22} المتعلق باندمـــاج لشركات الأعمال.

وكذا خلق معايير جديدة خاصـــة: بحصة السهم من الأرباح، التقارير المالية المؤقتة العمليات غير المستمرة، انخفاض قيمة الأصول، الالتزامات والأصول المحتملة، الأصول غير الملموسة (أي من IAS_{33} إلى IAS_{38})، بالإضافة على استخلاص الأعمال الخاصة بالأدوات المالية وما نتج عنها من تطوير للقيمة العادلة (IAS_{32} و IAS_{39}).

- مرحلة إعادة الهيكلة (1999-2001):

لقد بدأت هذه المرحلة انطلاقا من سنة 1999، وفيها وضعت المنظمة الدولية للبورصات العالمية لجنة تابعة لها بهدف مراجعة مجموعة المعايير الأساسية الشاملة (معايير عصب المحاسبة)، ومن ثم تقرير إمكانية قبولها، كما تميزت هذه السنة بالعديد من النشاطات نلخصها فيما يلي [50]:

- تبني وزراء المالية لمجموعة الدول السبعة بيانا يؤكد ضرورة دعم معايير المحاسبة الدولية.
- الحث المتزايد من قبل المنظمة الأوروبية للخبرة الاستشارية (EFF) على الشركات الأوروبية لتطبيـــق معايير IAS وبالأخص معيار IAS_{39}.
- تبني نفس الاتجاه السابق من طرف اتحادات هيئات المحاسبة والتدقيق في كل من دول أوروبا وآسيا.
- تشكيل الاتحاد الدولي للمحاسبين فريق بحث دولي هدفه تطوير المحاسبـــة عن طريق الاسترشـــاد بمعايير IAS عند إعداد التقارير المالية في مختلف الدول.

كما واصلت اللجنة خلال هذه السنة البث في نشاطاتها الرامية على تحقيق درجة عالية من القبول من جهة وإعادة هيكلة بنيتها من جهة أخرى لذلك فقد عقدت العديد من الاجتماعات لإطلاع المجتمـــع الدولي بآخر

تطورات اللجنة، كما أقرت بعض الإصلاحات أهمها: الموافقة على أن يكـــون عدد أعضـــاء المجلس 14 عضوا منهم عضوين مؤقتين.

وبالنسبة لسنة 2000 فقد شهدت هي الأخرى تطورات جديدة تمثلت في:

- إعلان لجنة بال دعمها وقبولها لمعايير المحاسبة الدولية، وإشادتها بالدور الذي تقوم به اللجنـــة في مجـــال تطوير المحاسبة وعولمتها.

- اعتراف وقبول المنظمة الدولية للبورصات العالمية (ISOCO) لـــ 30 معيارا دوليا الأمر الذي سمح للشركات المقيدة بالبورصات العالمية اعتمادها عند إعداد تقاريرها الماليـــة وذلك ضمـــن شروط تتعلـــق بإظهارها كمعلومات إضافية تبين ما يلي: (تسوية تظهر مدى تأثيرها، إفصاح إضافي، تفسير الاختلافات).

- صدور القانون الأوروبي الذي يلزم مختلف الشركات المسجلة بالبورصات الأوروبية التقيد باستخـــدام المعايير المحاسبية الدولية انطلاقا من جانفي 2005.

- موافقـــة لجنـــة ISAC على المعيار المحاسبي رقم 41 (الزراعة)، وإدخالها لتعديلات على كـــل من IAS_{12} وIAS_{19}، وإصدارها لإرشادات تفسيرية للـــ IAS_{39} .

إضافة لكل ما سبق فإن اللجنة واصلت نشاط إقرار آليات إعادة الهيكلة، فقد أصبح التمثيـــل في المجالس واللجان التابعة لها يكون على أساس الخبرة والكفاءة وليس على أساس التمثيل الجغرافي، كمـــا أنّ أعضاءها في المجالس واللجان التابعة لها أصبحوا يعملون بوقت متفرغ وليس بعمل جزئي، أمّا عن عمليـــه هيكله البنيه التحتيه للـــ ISAC فقد شملت[51]:

- إعادة هيكلة البنية التحتية بما فيه مجلس الإدارة ومجلس الأمناء.
- تشكيل مجلس استشاري للتوجيه.
- تسجيل اللجنة كمؤسسة غير هادفة للربح بأمريكا، وتسجيل مجلس IASB بلندن.

خلاصة القـــول نشير بأن قرار المنظمـــة (ISOCO) بقبول IAS ساهـــم كثيرا في تعزيـــز الاستعمال المرجعي لهذه المعايير عبر مختلف دول العالـــم، وزيادة مصداقيتها نظرا لما قامت به من دراسات عن هذه المعايير لخصتها في تعليقات أقرتها في تقرير بـــ 142 صفحة.

- **مرحلة المعايير الدولية للمعلومات المالية (2001- حتى الآن):**

خلال هذه المرحلة التي انطلقت منذ سنة 2001، بدأ التحول من إصدار "المعايير المحاسبية الدولية" إلى تبني "المعايير الدولية للمعلومات المالية"، مع بقاء المعايير المحاسبية الدولية سارية المفعول إلى حين تعديلها أو إلغاءها من الاستعمال، كما انتقل نشاط المجلس من مجرد تبني معالجة وطنية وإكسابها الطابع الدولي إلى ممارسة الدور التطويري للمعايير الدولية، لذلك أخذ المجلس يزيد من درجات التعاون مع المجالس المحاسبية الوطنية الكبرى، وكذا التوسع في وضع خطط تهدف إلى التوافق بين المعايير الصادرة من قبل على المستوى الدولي والمحلي[52].

وتأسيسا على ما سبق أعلن مجلس IASB في 8 ما ي 2001 عن أول لقاء رسمي بينه وبين رؤساء ثمانية مكاتب محاسبية كبرى (فرنسا، ألمانيا، نيوزيلندا، اليابان، أستراليا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا)، ليتم ذلك فعلا في 24 ماي 2001، أعقب بعدها بجلسة علنية شكلت حوارا مفتوحا بين كل المهتمين بصناعة المعايير المحاسبية.

وقد اعتبر هذا اللقاء بمثابة بداية للشراكة الفعالة بين المجالس الوطنيـــة والمجلس الجديد للاتفاق على مجموعة موحدة من المعايير المحاسبية ذات الجودة العالية.

بعد هذا اللقاء بشهريـــن، وبالضبط في 31 جويلية أعلن مجلس IASB عن أجندته الأولى التي وضعت كنتيجة للمشاورات المكثفة بين مجالس المحاسبة الوطنية والمجلس الاستشاري للتوحيد، هذه الأجندة طرحت ثلاث مجموعات من المشاريع التي يسعى IASB على دراستها وهي:

- مشاريع خاصة بتحقيق التوافق الدولي، وقد تضمنت كل من المحاسبة عن عقود التأمين، القوائـــم المالية الموحدة، التقرير عن الداء، سداد المؤسسات أسهمها على أساس الأسهم.

- مشاريع متعلقه بتسهيل تطبيق معايير محاسبية معينـــة، تمثلت في إرشادات لتطبيـــق المعايير الدولية لأول مرة، أنشطة المؤسسات المالية (العرض والإفصاح).

- مشاريع مختصة بتحسين معايير محاسبية دولية قائمة بالفعل تتضمن إعداد مقدمة تقديـــم معاييرIAS، تحسين وتطوير معايير المحاسبة الدولية الموجودة، وتعديل المعيار IAS39.

أمّا بالنسبة لأجندته الثانية فقد عرضها مجلس IASB في 27 جوان 2002 محتوية لثلاث محاور هامة لخصت بها نشاط المجلس خلال الفترة حيث تمثلت هذه المحاور في:

- دمج القوائم المالية.

- الإيراد، تعريفه، كيفية الاعتراف به، وما يرتبطا به من التزامات.

- التوافق بين المعايير المحاسبية الدولية والوطنية في الموضوعات التالية: المحاسبة عن المعاشات ومنح التقاعد، ضرائب الدخل، التقارير القطاعية، إعادة التقييم.

كما احتوت على موضوعات جديدة طالب مجلس IASB مختلف الهيئات المحاسبيـــة الوطنيـــة والهيئات المهتمة الأخرى بمشاركته في البحث عن هذه الموضوعات والتي تمثلت في: تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي الدول النامية، المحاسبة عن عقود الإيجار الرأسمالي، المحاسبة عن الأدوات المالية، المحاسبة عن الصناعات الاستخراجية...الخ.

وتبعا لسياسة المجلس IASB في التعاون مع المجالس الوطنية الكبرى للمحاسبة قام بتشكيل فريق عمل دولي مشاركة مع مجلس FASB في 22 نوفمبر 2004، تكون مهمتـــه هي إعداد الدراســـات والمشروعات التي تتطلب إصدار معايير محاسبية، وهذا ما يعتبر كنوع من التنسيق المسبق قبـــل إصدار أي معيار[53].

وكنتيجة لما سبق قام مجلس IASB بنشر 12 بحث عن طريق سبر للآراء (Exposés-Sandages) ما بين ماي 2002 وجوان 2004، تباينت موضوعاتها بين الإفصاح عن تهيئة المعايير المحاسبية الموجودة وخلق 54 معايير جديدة، هذه المعايير التي تمت مراجعتها أصبحت سارية المفعول بداية من أول جانفي 2005(باستثناء $IFRS_1$, $IFRS_{32}$, $IFRS_{36}$, $IFRS_{38}$) فيما يلي تلخيص أهم هذه البحوث وكذلك ما نتج عنها:

الجدول رقم 9: مجموع البحوث Exposés-Sandages التي قام بها IASB من 2002-2004.

رقم Exposés-Sandages	تاريخ وضعه واقتراحه	موضوعه ومكوناته	تاريخ نشر المعايير
الأول	ماي 2002	تحسين ومراجعة المعايير التالية: IAS_1 (عرض القوائم المالية)، IAS_2(المخزون)، IAS_8(تغيير السياسات المحاسبية والأخطاء)، IAS_{10}(الأحداث اللاحقة بعد الإقفال)، IAS_{16}(الممتلكات، المصانع، المعدات)، IAS_{17}(عقود الإيجار)، IAS_{21}(أثار التغير في سعر الصرف الأجنبي)، IAS_{24} (الإفصاح عن المعاهدات بين الأطراف ذات العلاقة)، IAS_{27}(القوائم المالية المجمعة والمحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة)، IAS_{28} (المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الزميلة)، IAS_{31} (التقارير المالية للحصص في المشروعات المشتركة)، IAS_{33}(حصة السهم من الأرباح)، IAS_{40} (استثمارات الممتلكات).	تم نشر هذه المعايير في ديسمبر 2003
الثاني	جوان 2002	تهيئة المعايير المحاسبية الدولية التالية: IAS_{32}(الأدوات المالية: الإفصاح والعرض)، و IAS_{39}(الأدوات المالية: الاعتراف والقياس)	تم نشر هذه المعايير في ديسمبر 2003
الثالث	جويلية 2002	يتعلق بأول تبني للمعايير الدولية للمعلومات المالية: $IFRS_1$	تم نشره في جوان 2003 لكن تطبيقه بدأ في 01 جانفي 2004
الرابع	نوفمبر 2002	يتعلق بتبني ثاني معيار دولي للمعلومات المالية $IFRS_2$ والمرتبط بالسداد عن طريق الأسهم.	تم نشره $IFRS_2$ فيفري 2004
الخامس	ديسمبر 2002	خاص بتعميم المؤسسات ومراجعة المعايير المحاسبية التالية:IAS_{36} (انخفاض قيمة الأصول) IAS_{38}(الأصول غير الملموسة)، الأمر الذي نتج عنه نشر للمعيار الدولي	تم نشر هذه المعايير في مارس 2004

	للمعلومات المالية رقم 3 (تجميع المؤسسات) كبديل عن IAS_{22}، كما تم مراجعة المعايير السابقة.		
السادس	تم فيه تقديم نصوص جديدة تتعلق بالأصول غير المتداولة الموجهة للبيع والتخلي عن النشاط وهو ما أدى على نشر $IFRS_5$.	جويلية 2003	مارس 2004
السابع	تختص بعقود التأمين، الأمر الذي صدر عنه $IFRS_4$	جويلية 2003	مارس 2004
الثامن	اقترح من خلاله تعديل IAS_{39} الخاص بمحاسبة التغطية بالقيمة الصحيحة لخطر سعر الفائدة للمحفظة المالية.	أوت 2003	تم نشر هذه المعايير في مارس 2004
التاسع	اعتنى باكتشاف وتقييم المنابع المعدنية (بترول، غاز، مناجم).	جانفي 2004	//
الثلاث الأخيرة	تم اقتراح تعديل كل من IAS_{39}، IAS_{19}و IAS_3من خلال: تحديد شروط اختيار التطوير إلى القيمة الصحيحة، معالجة الفروق المحاسبية،وتطبيق تجميع المؤسسات في الشركات المشتركة (تعاونيات، تأمين...الخ).	أفريل 2004	//

Source: Robert Obert: Op cité, P12-13

وبالرغم من كل هذه الإنجازات التي قام بها مجلس المعايير المحاسبية الدولية، فإن هذا الأخير لا يزال يعمل ولليوم على مواضيع جديدة والبحث فيها من خلال التعاون مع المجالس الوطنية لدول معينة كالـFASB من أجل التوصل على إيجاد نوع من التوافق في هذه المواضيع وإدماجها ضمن معيار محاسبي خاص، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل عن تطور هذا المجلس الذي أصبح يدرس مواضيع مستقلة بدلا ما كان يقوم به من دراسة للمعايير المحاسبية المحلية المتوفرة والخروج منها بمعيار دولي سمته إمكانية تطبيقية في كامل أقطار العالم.

2- علاقة مجلسIASB بالهيئات الأخرى:

منذ أن بدأ مجلس المعايير المحاسبية الدولية نشاطه المتعلق بتطوير معايير محاسبية موحدة للشركات عبر مختلف أنحاء العالم، أخذ يتفاعل وبدرجة منتظمة مع الهيئات والجهات المعينة بوضع المعايير الوطنية في بلدانها، وكذلك المنظمات الإقليمية المتعددة الأطراف كمجلس المعايير المحاسبية المالية (FASB)، الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة...الخ، وسوف نتناول البعض منها فيما يلي:

2-1- مجلس معايير المحاسبة المالية:

لقد اعتبر مجلس المحاسبة المالية « Financial Accounting standard Board » منذ نشأته سنة 1973 ، الجهة الرسمية التي تضع المعايير المحاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية، فهو عبارة عن منظمة خاصة تدعمها هيئة الأوراق المالية الأمريكية (SEC)، بخصوص إنشاء المعايير التي تعتمد من قبل الشركات حتى تحصل على الموافقة بتسجيل أوراقها المالية في إحدى البورصات الأمريكية، إذن يمكن تلخيص مهمة (FASB) في تشكيل معايير

محاسبية مالية يتم استخدامها عند إعداد القوائم المالية، حتى تسهل من عملية فهمها من قبل الشركات والمستثمرين وكذلك مستخدمي المعلومات المالية، أما عن بنيته الهيكلية فهي لا تختلف كثيرا عن مجلس IASB حيث يتكون من[54]:

- **مؤسسة المعايير المالية « Financial Accounting Fondation »:**

نشأت عام 1972 وهي عبارة عن منظمة غير هادفة للربح، تتكون من إدارة بها 16 عضو، مهمتها تعيين أعضاء مجلس FASB، وأعضاء المجلس الاستشاري (FASAC)، الاهتمام بجمع الأموال التي تقدم للمؤسسة عن طريق المساهمات المالية، والمصادقة على ميزانياتها.

ولقد سمحت مؤسسة الـ(FAF) سنة 1984 بخلق هيئة ذات مماثل للـ(FASB)، ومتعلقة بنشاط القطاع العام هي: المجلس الحكومي للمعايير المحاسبية (GASB).

- **مجلس المعايير المحاسبية المالية « Financial Accounting Standard Board »**

هو العضو المركزي في المؤسسة (FAF)، وهو عبارة عن هيئة مستقلة مهمتها تكوين المعايير المحاسبية، ويتكون (FASB) من 07 أعضاء دائمين يعينون لمدة 5 سنوات من طرف FAF، ويتميز هؤلاء الأعضاء بخبرتهم العالية وبانتماءاتهم السابقة لأحد أكبر مكاتب التدقيق، أو كمدراء محاسبين في الشركات الكبرى، كما يتوزعون بحسب مجالات معينة كالآتي: 3 أعضاء من المحاسبة، عضوين من الصناعة، وعضو واحد من الأكاديميين، وآخر من الحكومة، دون نسيان أن المجلس يتوفر على مكتب يساعده في القيام بعمله يتكون من 40 شخص مختص وسكرتارية.

- **مجلس استشاري للمعايير المحاسبية المالية « Financial Accounting Standard Concil »**

هو عبارة عن لجنة استشارية تحتوي على 30 عضة، يتوزعون بين معدين، ومدققين، ومستخدمين للمعلومات المالية، وتقع على عاتق هذه اللجنة FASAC مسؤولية التعاون والتشاور مع مجلس FASB في المجالات الأساسية للاستفسار والتحليل.

- **لجنة (EITF)(EMERGING ISSUES TASK FORCE):**

أنشأت هذه اللجنة في سنة 1984 للإجابة على المسائل الطارئة المطروحة علىFASB، ويتمثل أعضاءها في مختصين محاسبين، كما أن مداولاتها تنشر، وإذا صوّت عليها عدد كبير من الأعضاء المهمين فهي تصبح متبنية بالإجماع، وتطبيقها يصبح واجبا على كل الشركات المسجلة في هيئة الـ SEC إذ فهذه الاجماعات تشكل قاعدة لبناء أو تغيير معيار معين.

وترجع أولى العلاقات بين ISBA و FASB على سنة 1998 حينما نشر هذا الأخير تقريرا بخصوص مستقبل معايير المحاسبة الدولية، بين فيه وجهة نظره بخصوص نجاح نظام المحاسبة الدولية، حيث يعتقد المجلس بأنّ استخدام مجموعة واحدة (موحدة) للمعايير المحاسبية لتطبق في مختلف أنحاء العالم أمرا مرغوبا فيه، وبالتالي يمكن

تحقيقه، ولكن النتائج النموذجية لهذا النظام ستأتي نتيجة متابعة الهدف العام له، ألا وهو زيادة الانسجام الدولي، في الوقت الذي يتم فيه المحافظة على أعلى درجة لجودة المعايير المحاسبية الأمريكية، وهناك عدّة اعتبارات احتواها التقرير نوردها فيما يلي[55]:

- لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي الدور القيادي في تطوير النظام المحاسبي الدولي.
- يرغب المجلس FASB بتخصيص الموارد المطلوبة لضمان نوعية عالية الجودة للمعايير في الوقت الذي يتم فيه زيادة التقارب وجودة المعايير المستخدمة في الدول المختلفة حتى يتم تحقيق النتائج المثالية المطلوبة.
- سيساهم المجلس في تكوين هيكلة ووضع معايير محاسبية دولية ذات نوعية ممتازة.
- يعترف المجلس بأنه قد تحصل تغيرات إجرائية وهيكلية لهذا المجلس FASB وبالمثل تغييرات محتملة في دوره الوطني.

كما حدّد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB ثمان وظائف أو صفات رئيسية للشخص المؤهل للقيام بتكوين معايير المحاسبة الدولية من أجل التوصل إلى المستوى المطلوب من الجودة على النحو التالي: القيادة، الابتكار والتجديد، الملائمة، الاستجابية، الموضوعية، القبول وجدارة الاحترام، قابلية الفهم، محاسبة المسؤولية.

بالرغم من أنّ هذا التقرير لا يوحي بأي نوع من التفاعل بين مجلس IASB و FASB إلا أنه بالإمكان اعتبارها كشروط يمليها على مجلس IASC /IASB مقابل تأسدها، مجمل هذه الشروط يصب مضمونها في أن المجلس الأمريكي سوف لن يؤيد IASC إلا في حالة واحدة وهي أن لا تتضارب معايير IASB مع معاييره، لا بل يجب أن تكون هي ذاتها التي تمارس في الولايات المتحدة الأمريكية، حتى لا تفقد هذه الأخيرة السيادة أو السيطرة على النظام المحاسبي الدولي.

لكن وبمجرد تزايد درجات العولمة في المعايير المحاسبية الدولية، وتشكل ملامح وأسس كيان دولي متماسك من المعايير المحاسبية، وكذلك نتيجة لبعض الكوارث المحاسبية التي وقعت في أمريكا في مطلع هذا القرن (ENRON)، تغيرت المواقف وأصبح لزاما على مجلس FASB التفاهم والتشاور والتعاون مع مجلس IASB ، ولقد تجسد هذا التعاون من خلال الاجتماع الذي عقده الطرفان في Norwalk بالولايات المتحدة الأمريكية في 18 سبتمبر 2002، حيث اتفقا الجانبان على ضرورة العمل على جعل المعايير الصادرة عن كلا منهما متوافقة وقابلة للتطبيق، وأيضا على التنسيق فيما بينهما قبل أي إصدارات مستقبلية، وقد انتهى هذا الاجتماع ببرنامج يحتوي على أربع نقاط هي:[56]

- مشروع قصير المدى يعمل على تقليل الفروقات الموجودة بين المعايير الأمريكية والمعايير الدولية.
- تقديم مشروع مشترك لتحقيق التوافق بين كل من معايير IASB ومعايير FASB.
- الربط بين الهيئات التفسيرية لهما : « EITF-IFRIC »

وأخذا بهذا الاتفاق تم تعديل بعض المعايير الأمريكية لتصبح متوافقة مع المعايير الدولية، كما تم تغيير بعض المعايير الدولية لتتوافق مع مثيلاتها الأمريكية.

2-2- المنظمة الدولية للبورصات العالمية IOSCO:

تأسست هذه المنظمة في أفريل 1983 لتهتم بتنظيم الاستثمار والقيد والتداول خارج حدود الدولة، وعلى مدار عدة سنوات من نشأتها ضمت هذه المنظمة في عضويتها 181 هيئة تداول وطنية من معظم أنحاء العالم يعملون على تنظيم أكثر من 90% من حجم استثمارات الأوراق المالية في العالم، وقد نشأت كبديل عن منظمة إقليمية كانت قائمة منذ 1974، وتضم في عضويتها هيئات تداول الأوراق المالية في 11 دولة من أمريكا الجنوبية والشمالية بناءاً على طلب قدمته عدة دول هي: فرنسا، إندونيسيا، كوريا، وإنجلترا.

وتعود أولى علاقات المنظمة بمجلس IASB إلى سنة 1987، عندما انضمت كعضو في المجموعة الاستشارية وطلبت من اللجنة إعادة النظر في المعايير المحاسبية الصادرة عنها لتصبح أكثر نفعا وأكثر قابلية للمقارنة[57].

وفي سنة 1989 أصدرت منظمة IOSCO تقريرا أوضحت فيه أن عملية القيد والاستثمار خارج الحدود الإقليمية يمكن تسهيلها عن طريق إعداد معايير محاسبية دولية مشيرة بذلك إلى أهمية عمل لجنة المعايير المحاسبية الدولية، ومؤكدة بأنها الجهة المؤهلة لتطوير المعايير المحاسبية الدولية.

وكاستجابة عن طلب المنظمة أعدت اللجنة مشروعا لتحقيق القابلية للمقارنة، هذا المشروع يرتكز على مراجعة المعايير الموجودة واستبعاد البدائل المتعددة، ولم تنتهي اللجنة منه إلا في سنة 1993 بعد أن استكملت التعديلات التي أدخلتها على المعايير السابقة لتحقيق الهدف المرجو منها، وخلال نفس السنة، شكلت المنظمة IOSCO فرق عمل رقم 01 لمراجعة المعايير المعدلة تمهيدا لقبولها.

كما طالبت المنظمة IOSCO في سنة 1993 لجنة المعايير المحاسبة الدولية بضرورة العمل على تطوير مجموعة من معايير المحاسبة تشكل في مجموعها هيكل متكامل (عصب المحاسبة) حتى تتمكن من إيفاء أغراض التقرير المالي وأيضا ليصبح بالإمكان مطالبة الشركات المقيدة في أسواق المال الدولية بالالتزام بمعايير المحاسبة الدولية، بعدها مباشرة قدمت الـ IASC غطتها لإعداد مجموعة من المعايير المطلوبة متضمنة قائمة بما يجب تطويره من المعايير حتى تكتمل المجموعة المطلوبة، وقد قبلت المنظمة تلك الخطة.

وفي سنة 1994 أنهى فريق العمل الأول التابع للأمانة الفنية للمنظمة الدولية أول عملية دراسة ومراجعة لمجموعة المعايير المحاسبية التابعة لمشروع القابلية للمقارنة، وخلص إلى وجود بعض المشاكل والقضايا التي تحتاج إلى حلول في تلك المجموعة من المعايير قبل قبولها وقد تم تصنيفها:

- مجموعة مشاكل تحتاج على حلول قبل القبول والتوصية بالمعايير المرتبطة بها.
- مجموعة مشاكل لا تحتاج إلى حلول قبل قبول المعايير المرتبطة بها ولكن يمكن لأي سوق مال ألا يقبلها دون تعديلات.
- موضوعات تحتاج على تحسين وتطوير ولكن لجنة المعايير الدولية غير مطالبة بها قبل دراستها من جانب المنظمة.

وبعد عملية المراجعة الأولى بدأت المنظمة IOSCO المناقشة مع لجنة معايير المحاسبة الدولية لتحديد خطة العمل المشترك بينها مستقبلا حيث ترفض اللجنة الفنية التابعة للمنظمة أسلوب مراجعة كل معيار لوحدة وفي جويلية 1995 توصلت المنظمة مع IASC إلى اتفاق مضمونه:

- أن تكثف IASC جهودها لتطوير هيكل متكامل من المعايير.

- أن تقوم الأمانة الفنية التابعة للمنظمة بدراسة ومراجعة مجموعة المعايير الصادرة دفعة واحدة لتحديد إلى أي مدى يمكن قبولها.

- ما يتم إنجازه بنجاح من معايير ستقوم الأمانة الفنية بالتوصية بقبوله والتشجيع على تطبيقه على مستوى الشركات المقيدة في الأسواق الدولية وتشجع هيئات البورصات العالمية على قبولها على المستوى الوطني.

وخلال هذا الاتفاق أقرّت الأمانة الفنية بأنّ هناك مجموعة من المعايير المحاسبية، أسفرت المراجعة والدراسة على أنها لا تحتاج إلى تعديلات.

وابتداءا من سنة 1995 كشفت لجنة معايير المحاسبة الدولية جهودها لإنجاز معايير "عصب المحاسبة" مما مكّنها ذلك من الانتهاء من المشروع قبل الموعد المتفق عليه أي 1998 بدلا من 1999 وأخبرت المنظمة الدولية بذلك.

وفي عام 1998 انتهت لجنة IASC من المشروع المتفق عليه بإصدار نسخة معدّلة من المعيار رقم (39) عن الأدوات المالية والمشتقات، وفي جانفي 1999 بدأ فريق العمل الثاني التابع للأمانة الفنية دراسته، ومراجعته لمجموعة المعايير كلّها بما فيها معايير 1994، وبعد إنتهاءه رفع بتقريره إلى الأمانة الفنية للمنظمة في عام 2000، والتي بدورها أعلنت منشورا يلزم الشركات المقيدة والمتداولة في البورصات العالمية بإعداد قوائمها المالية وفقا لمجموعة معايير 2000، أو على الأقل تتفق معها ومكملة لها.

خلاصة القول أن المنظمة الدولية للبورصات العالمية ظلت تساند وتساعد لجنة المعايير المحاسبية الدولية حتى بعد إعادة هيكلتها وتحولها إلى مجلس المعايير المحاسبية الدولية في مجال التوافق بين المعايير حتى يساعد ذلك في تسهيل عمليات القيد والاستثمار خارج حدود الدولة، كما يشجع هذا التوافق الهيئات الإشرافية والنظامية على إصدار تعليمات تفسيرية وإلزامية[58].

2-3- الاتحاد الأوروبي:

يمثل الاتحاد الأوروبي أحد أهم مصادر الإلزام في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، ففي 19 جويلية 2002 صدر التشريع الأوروبي رقم 1606 لسنة 2002 عن البرلمان الأوروبي وهو يقضي بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، ليعتبر بذلك أهم حدثا يعمل على دعم مجلس المعايير المحاسبية الدولية.

فحسب المادة الأولى، يهدف التشريع على تطبيق واستخدام معايير المحاسبة الدولية في داخل الاتحاد من أجل الوصول إلى نوع من التناسق والاتساق بين المعلومات المالية المقدمة من الشركات المسجلة بالبورصات الأوروبية، وبالتالي تحقيق أكبر درجة من الشفافية والقابلية للمقارنة بين القوائم المالية، الأمر الذي يسمح لأسواق رأس المال الموجودة بالاتحاد الأوروبي اكتساب كفاءة عالية.

أمّا المادة الرابعة فتشير على أنه ابتداء من جانفي 2005 على كل الشركات التي تخضع لقوانين الاتحاد الأوروبي أو القوانين أحد أعضاء الاتحاد الأوروبي، أن تعدّ قوائمها الموحدة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية ونفس الشيء بالنسبة للشركات التي تكون أسهمها في تاريخ القوائم المالية مقيدة أو مقدمة للقيد في سوق رأس مال دولة عضو.

إذن فتطبيق المعايير المحاسبية الدولية أمر إلزامي بدول الاتحاد الأوروبي إذا توافر الشرطين:

- أنها تطبق على القوائم المالية فقط أي على الشركات القابضة.
- أن تكون الشركة مقيدة في أحد أسواق المال لدولة عضو في الاتحاد الأوروبي.

ويبدأ التطبيق اعتبارا من 1 جانفي 2005، وعلى الرغم من شروط التطبيق التي أوردها الاتحاد الأوروبي إلا أنّ هذا القانون الصادر انعكس على الكثير من الدول المتقدمة والنامية، حيث استخدمه مجلس المعايير المحاسبية الدولية وسيلة إقناع عند التفاوض مع الدول وتشجيعها على توفيق معاييرها المحلية مع المعايير المحاسبية الدولية فمثلا: كل من استراليا ونيوزيلندا قد أصدرت تشريعا بنفس الصيغة تجبر الشركات على تطبيقه ابتداء من 2005/05/01، كما انّه اعتبر كأداة فتحت الباب واسعا أمام مفاوضات التوفيق بين المعايير المحلية والمعايير الدولية، وهو ما حدث في اليابان والولايات المتحدة الأمريكية[59].

إن كل هذه الهيئات السابقة وأخرى لم نذكرها (SEC) قد ساهمت بشدة من خلال إبرامها الاتفاقات مع مجلس IASB على إكساب المعايير التي يصدرها هذا الأخير نوعا من القبول والإجماع من قبل المجالس المحاسبية الوطنية، الهيئات المحاسبة الدولية، الشركات المتعددة الجنسيات، والمستثمرين الماليين وغيرهم.

3- تطبيق المعايير المحاسبية الدولية: التجارب- مدى الالتزام- الصعوبات:

أثبتت التجارب وجود ثلاث أنواع من طالبي المعايير المحاسبية الدولية، فهناك دولا تتبنى معايير IAS مباشرة، في حين أن دول أخرى تعمل على التوافق فيما بين المعايير المحاسبية الدولية ومعاييرها المحلية، أما بالنسبة للنوع الأخير من الدول، فتبين الدراسات أن هذه الدول تعمل مجالسها الوطنية بتعاون وتفاعل مع مجلس IASB.

كما أكدت الدراسات أن دول الاتحاد الأوروبي هي أول من تبنى المعايير المحاسبية الدولية وأن معظم الشركات المقيدة بأسواق رأس المال الاتحاد هي تطبق هذه المعايير، ويفسر ذلك انطلاقا من القانون الذي أصدره هذا الاتحاد الإقليمي والذي يحث كل تلك الشركات على تطبيق معايير IAS عند إعداد قوائمها المالية.

3-1- تجارب الدول في التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية:

لقد ازداد طلب الدول على معايير المحاسبة الدولية مؤخرا، بعدما أصبح أسلوب التوافق بين المعايير المحاسبية والمعايير الوطنية أحد أهم الحلول النوعية التي اقترحها مجلس معايير المحاسبة الدولية من خلال أهدافه الرئيسية بعد مراجعاتها في مارس 2002، ويتمثل مضمون هذا الأسلوب في الأخذ بعين الاعتبار المعايير المحاسبية الدولية عند إعداد كل معيار محاسبي وطني، أي يجب اعتبارها كقاعدة عامة ترتكز عليها كل دولة عند صياغة معاييرها المحلية.

و لم يقتصر هذا الطلب على الدول النامية التي لا تملك حتى بنية محاسبية تمكنها من وضع معاييرها المحلية، ولا على الدول الوسط التي لا تستطيع مجالسها الوطنية خلق معايير محاسبية تواكب جودة المعايير المحاسبية الدولية، بل تعدّى طلبها من طرف دول متقدمة لديها تقاليد كبرى في مهنة المحاسبة وتملك مجالسها المحاسبية كل القدرة على خلق معايير محاسبية قوية تناهض بها معايير المحاسبة الدولية.

وكتأكيد لما سبق ندرج هذه التجارب لدول عملت على توفيق معاييرها المحلية مع المعايير المحاسبية الدولية والتي نختصرها فيما يلي[60]:

فبدءا من تجربة سنغافورة التي تلخصت في الخطة التي تبنتها وزارة المالية بدعم من الحكومة وامتدت من 1999 حتى 2003، فبعد أن اتخذت وزارة المالية سنة 1999 قرار بالتوافق مع المعايير الدولية، قامت بتشكيل مجلسا وطنيا بمعايير المحاسبة والإفصاح، هذا المجلس الوطني أخذ انطلاقا من سنة 2000 يصدر تزامنا مع كل معيار محاسبي دولي معيارا وطنيا، أصبحت هذه المعايير الوطنية المبنية على معايير IAS ملزمة على كل الشركات بهذه الدولة بعد أربع سنوات من نشاط المجلس الوطني، وذلك تبعا لقرار 2001 الذي أصدرته وزارة المالية.

ومرورا بتجربة كل من:

– **الدانمارك:** باعتبار أن تجربتها في التوافق مع المعايير الدولية تعود إلى سنة 1993، أين بدأ المجلس الوطني الدانمركي سياسة التوفيق بين كل معيار وطني وآخر دولي، كما قامت بإصدار القانون المحاسبي الذي يأخذ بالمعايير الدانمركية المعدلة سنة 2002 بعدما ذلّل المجلس من الفروقات الموجودة بين المعايير المحلية والمعايير الدولية، ليواصل هذا المجلس في نفس السنة بإصدار معيار وطني مشابل لكل معيار محاسبي دولي، إضافه إلى ما أصدرته الدانمارك في سنة 2002 من منشورات تشجع التطبيق المبكر لمعايير المحاسبة الدولية من قبل الشركات المقيدة، ثم تلتزم بعد ذلك بثلاث سنوات بالمعايير الوطنية المتوافقة مع معايير IAS.

– **جنوب إفريقيا:** التي تعود تجربتها في التوافق أيضا إلى سنة 1993، وبالضبط عندما أصدرت الدولة قرارا ينص على اتخاذ الهيئة المحاسبية الوطنية المعايير المحاسبية الدولية أساسا لبناء المعايير المحاسبية المحلية، لهذا دأبت هذه الهيئة طوال الفترة الممتدة من 1993 حتى 2000 على إصدار عدة مشاريع ومسودات تجعل كل من المعيار الدولي والوطني في اتجاه واحد، وبمجرد انتهاء الهيئة من وضع المعايير المحاسبية الوطنية المعدلة أصدرت الحكومة قرارا ينص على الالتزام بهذه المعايير، وفرضت بداية من 2002 أن يتبع كل إصدار لمعيار محاسبي دولي بإصدار معيار وطني مماثل وملزم تطبيقه.

– **أستراليا:** التي لطالما كانت رؤية مجلسها متضمنة في صناعة كل معيار دولي باعتبارها عضو مؤسس للجنة وأحد الأعضاء 14 بالمجلس الحالي، فتجربتها إذن قديمة قدم خطتها التي وضعتها للتوافق التام مع معايير IAS.

ففي سنة 1996 بدأ المجلس الوطني بإتباع سياسة توفيق كل معيار وطني مع معيار دولي مماثل، وفي عام 2002 المجلس الوطني للتقرير المالي أقرّ إلزامية تبني المعايير المحاسبية الدولية من طرف الشركات انطلاقا من 2005، وكنتيجة لذلك أصدر المجلس الوطني في 14 يوليو 2004 معيارا يمثل إرشادات تطبيقية تتبع عند تطبيق المعايير

الدولية لأول مرة، كما أصدر قائمة بالمعايير الوطنية المتوافقة مع المعايير الدولية (هي نفسها المعايير الدولية لكن أضيفت إليها فقرات معينة تتناسب وطبيعة البيئة الأسترالية)، والتي ستصبح الشركات بها الدولة مجبرة الالتزام بها اعتبارا من 2005.

– **المملكة المتحدة:** حيث تمثل المحرك الرئيسي لفكرة صناعة المعايير المحاسبية الدولية، ففضلا عن تواجد مقر الهيئة بها، فإنها تملك أكبر تمثيل في عضوية المجلس (4 أعضاء)، فبعد أن أشادت بريطانيا بالقرار الأوروبي الخاص بتطبيق معايير المحاسبة الدولية اعتبارا من 2005، أصدرت وزارتها للتجارة والصناعة في 30 أوت 2002 منشورا للشركات والمراجعين والمحاسبين والمجلس الوطني للمعايير المحاسبية ومجلس معايير المراجعة الوطني وغيرهم ممن يتأثرون بالقرار الأوروبي بضرورة تعديل أوضاعهم وفقا لهذا القرار، لهذا اتجه المجلس البريطاني إلى دراسة الاختلافات بين المعايير الوطنية والمعايير الدولية، ليصدر في 2 ديسمبر 2004، ستة معايير اعتبرت خطوة هامة نحو توفيق معايير المحاسبة البريطانية مع المعايير الدولية.

ووقوفا عند تجربة الولايات المتحدة الأمريكية: فباعتبارها الشريك الأقوى في صناعة المعايير المحاسبية فإن مجلس FASB بدأ يتقرب شيئا فشيئا نحو المعايير الدولية،فابتداء من 18 سبتمبر 2002 عقد الطرفان اجتماعا لمناقشة الأمور المرتبطة بتوفيق وتنسيق معايير المحاسبة الصادرة عن كلا الجانبين، ولقد جاء في الإعلان الختامي للمجلس (IASB) أن الاجتماع سيركز أولا على تخفيض الاختلافات القائمة بين المعايير الأمريكية والمعايير الدولية، وقد توصل الطرفان إلى تفاهم مشترك في 29 أكتوبر 2002، جاء فيه:

– العمل المشترك على جعل المعايير الصادرة عن كلا منهما متوافقة وقابلة للتطبيق.

– التنسيق فيما بينها قبل أي إصدارات مستقبلية.

– ضرورة تحقيق التوافق مع أوائل جانفي 2005.

وانتهاء بتجربة اليابان: التي تعتبر هي الأخرى شريكا كاملا في كل الأنشطة الدولية سواء من حيث العضوية في اللجنة أو المجلس، ولقد أسفر الحوار الدولي الياباني عن أرضية مشتركة تساهم في تخفيض الاختلافات بين المعايير الدولية والمعايير اليابانية، لهذا فقد انطلقت المحادثات بين مجلس المعايير المحاسبية الدولية ومجلس المعايير المحاسبية اليابانية في 12 أكتوبر 2004، حول مشروع مشترك لتخفيض الاختلافات بين معايير المحاسبة الصادرة عن كل منهما.

وبالنظر إلى ما سبق نستنتج أن الكل يتفق على الإبقاء على المعايير الوطنية لذلك اتجهوا إلى التنسيق بين المعايير الدولية ومثيلاتها الوطنية، ما يؤكد بأن الاتجاه المستقبلي هو التوافق بين كل من المعايير الوطنية والدولية رغم جهود التوحيد.

3-2- مدى التزام الدول بالمعايير المحاسبية الدولية:

أصبحت الحاجة لمجموعة متكاملة وعالية الجودة من المعايير المحاسبية الدولية تتزايد يوما بعد يوم، نظرا لما لها من مزايا عديدة أهمها: قابلية القوائم المالية للمؤسسات الكبرى للمقارنة، بالمقابل هناك عدّة مشاكل حالت دون السماح بعولمة الممارسات المحاسبية وبتبني مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية.

وانطلاقا مما سبق أنجز المنتدى الدولي لتطوير المحاسبة IFAD ثلاث دراسات خلال سنوات 2000 – 2001– 2002، وتعتبر دراسة 2002 أهم هذه الدراسات لأنها تعكس حقيقة عمل المجالس الوطنية تجاه المعايير المحاسبية الدولية، وقد تناولت هذه الدراسة ثلاث حقائق هامة هي:

- الخطة المتبعة لتطبيق IAS أو التوافق معها.
- مصدر تطبيق هذه الخطة.
- العوائق التي تقف في وجه تقدم هذه الخطة.

مضمون هذه الدراسة هو عبارة عن قائمة استقصاء من 21 سؤال أعدت ووجهت إلى مكاتب المحاسبة في 54 دولة من أنحاء مختلفة من العالم، وفيما يلي نتائج هذه الدراسة[61]:

أوضحت نتائج الدراسة أن هناك 51 دولة تمثل 95% من عينة الدراسة لديها خطة أو على الأقل النية للتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، اثنان منهم فقط (كيبيا وقبرص) طبقت معايير المحاسبة الدوليه مباشرة، أما باقي الدول(3 دول) فليس لديهم خطة أو مجرد النية للتوافق مع معايير المحاسبة الدولية وهي: اليابان، السعودية، أيسلندا.

كما كشفت الدراسة عن اختلافات في مصدر وضع أو دعم الخطة التي تتبناها الدولة للتوافق مع المعايير الدولية، فحسب النتائج توضح أن 39 دولة أو 57% من حجم هذه العينة لديهم خطة رسمية صادرة عن جهة الحكومة للتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، منهم 25 دولة هي عضو في الاتحاد الأوروبي أو كانت تسعى للعضوية فيه، وهذا يدّل عن التزامها بتوافق معاييرها الوطنية مع المعايير الدولية وفقا للتشريع الصادر عن البرلمان الأوروبي الذي يحث على وجود تطبيق الشركات المقيدة بالبورصات الأوروبية للمعايير المحاسبية الدولية أو ما يوافقها من المعايير الوطنية، أمّا ما نسبته 15% من عينة الدراسة فتدعم خطة التوافق بها من قبل مجالس المعايير الوطنية والهيئات المحاسبية دون أي إلزام حكومي، في حين أن بقية الدول مصدر الدعم لديها ينبع من مصادر أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الدول التي أقدمت على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية مباشرة هي دول ليس لديها أية بنية أساسية أو موارد كافية لإعداد معاييرها الوطنية الخاصة بها، أما الدول التي لديها الموارد أو البنية الأساسية لإعداد معاييرها الوطنية فإنها سوف تتبنى خطة للتوافق مع المعايير الدولية، وتندرج خطة التوافق بحسب حجم البنية الأساسية ممثلة في جامعات ومكاتب للمحاسبة فإنها سوف تعد نسخة وطنية من المعايير الدولية دون المساهمة في إعداد هذه الأخيرة، أمّا الدول التي لديها مؤسسات وطنية قوية وموارد مالية مخصصة لصناعة المعايير ولديها خبرة في هذه العملية، فإنها سوف تساهم بفاعلية مع مجلس المعايير المحاسبية الدولية لصناعة هذه المعايير الدولية، كما أن خططها ستكون من أجل إيجاد نوع من التوافق بين معاييرها الوطنية ومثلاتها الدولية.

وبالنظر إلى نتائج الدراسة استخلص منتدى IFAD المشاكل والعوائق التي تحول دون السماح بتبني المعايير المحاسبية الدولية أو بالتوافق معها عند إعداد الدول لمعاييرها المحلية، حيث بينت وأوضحت أنه توجد 4 مشاكل نوجزها فيما يلي باعتبار أننا سنطرق لها فيما بعد:

- الطبيعة المعقدة التي تصاغ بها المعايير كتلك التي تتعلق بالاستثمارات والمشتقات والأدوات المالية.
- التوجه الضريبي والحكومي لبعض الدول في استخدام التقارير المحاسبية.
- اقتناع الدول بمعاييرها المحلية.
- مشاكل الترجمة بسبب إصدارها باللغة الإنجليزية.

إذن من خلال الدراسة نرى بأن الدول الأوروبية هي من أفضل الدول التي استعانت بالمعايير المحاسبية الدولية وتبنتها، ولعلّ ما يؤكد ذلك أكثر، تلك الدراسة التي أجرتها MAZARS خلال الفترة الممتدة من 7 مارس إلى 15 أفريل 2005- هي مؤسسة دولية مستقلة تختص في التدقيق، المحاسبة والضرائب- على الدول الأوروبية لقياس مدى استجابتها لمعايير IFRS حيث قامت باختيار 556مؤسسة مقيدة بالبورصة، وتعمل في مجالات متعددة: البنوك والتأمين، الصناعة الخفيفة، الكيمياء والصيدلة، الصناعة الثقيلة والطاقة، العقارات، الاتصالات، الصناعات الغذائية، النقل، الالكترونيك والإعلام، كما تتوزع عبر مناطق مختلفة من قارة أوروبا على الشكل التالي: 68 مؤسسة من ألمانيا، 47 مؤسسة من بلجيكا، 65 مؤسسة من إسبانيا، 67 مؤسسة من فرنسا، 15 مؤسسة من أيرلندا، 63 مؤسسة من إيطاليا، 11 مؤسسة من لكسمبورغ، 69 مؤسسة من هولندا، 43 مؤسسة من بولونيا، 25 مؤسسة من جمهورية التشيك، 63 مؤسسة من المملكة المتحدة، و50 من تركيا[68].

ولقد اتخذت هذه الدراسة شكل مجموعة من الأسئلة أرسلت على المؤسسات المعنية عن طريق البريد، وبعد معالجة الإجابات توضح أن:

- 63% من المؤسسات المسجلة بالبورصة تعتقد أن مجموعة المعايير المحاسبية الدولية ستسهل من عملية المقارنة بين القوائم المالية، وبالتالي ستزيد من الإفصاح.
- 73% من هذه المؤسسات لا تفضل أن يطور الاتحاد الأوروبي معاييره الخاصة كبديل عن معايير IFAD.
- 86% من هذه المؤسسات يرفضون استخدام المعايير المحاسبية الأمريكية USAGAAP.
- 87% من المؤسسات المسجلة بالبورصة تحضر جيدا لتبني المعايير الجديدة IFRS .
- 74% من المؤسسات التي سئلت حضرت ميزانياتها الافتتاحية وفقا لهذه المعايير، و 66% من بينهم صوّروا وصاغوا قوائمهم المالية حسب هذا المرجع الجديد.

أمّا فيما يتعلق بالصعوبات، فبأخذ تاريخ نهاية الدراسة في الاعتبار، وكون أن الشركات في تاريخ بعيد نوعا ما عن 31 ديسمبر، فالمعاينة أثبتت أن لا وجود لصعوبات خلال السنة المالية لـــ 2005، في حين أن تكلفة الانتقال اعتبرتها 45% من هذه المؤسسات مرتفعة بينما وضّحت 55% من هذه الشركات أن الأرباح المنتظرة من تطبيق IFRS تغطي وتبرر تكلفة الانتقال إليها.

وختمت الدراسة بتوضيح أنّ من بين كل الشركات تنبهت 55% منها فقط لآثار الانتقال، كما تبين أن التأثير المالي لتغيير المرجع على رأس المال الخاص والنتيجة لا يرتبط بنوعية قطاع النشاط ولا بالبلد الأصلي، بل هناك تساوي في الآثار الإيجابية والآثار السلبية.

ضف إلى ذلك أن معظم المؤسسات نوهت بأنها بذلت جهودا كبيرة من أجل تسهيل التطبيق العملي للمعايير، لذلك تمنت 59% من هذه المؤسسات أن يكون هناك نشر لتفسيرات (IFRIC) شرح المعايير، كما أن 50% من هذه المؤسسات حكمت بأن المعايير ليست متوافقة مع قطاعاتهم وفضلوا توفر تفسيرات عن قطاعاتهم[63].

3-3- الصعوبات التي تواجه الـ IASB :

رغم ما توفره عملية تبني المعايير الصادرة عن مجلس IASB للدول من مزايا عديدة أهمها: أنّ تبنيها يتطلب من بعض المؤسسات إعادة النظر في الهيكل التنظيمي الداخلي لها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بالتسيير المحاسبي والضريبي، وكذلك النظام المتعلق بالمعلومات المالية، إضافة إلى دورها في السماح بتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لما تكلفه من ثقة للمستثمرين، كما أنّ IAS تكفل شفافية وفعالية حسابات المؤسسات مما يسهّل ذلك في اتخاذ القرارات الصحيحة واللازمة، دون أن ننسى ما تقوم به من تسهيل لعملية المقارنة بين القوائم المالية [64]. إلا أنّ ذلك لا يعني أن كل الدول تسارعت فيما بينها من أجل تطبيق هذه المعايير وتبنيها ، بل إن هناك دول بما فيها المتقدمة واجهت بشدّة هذه المعايير ورفضت تطبيقها، الأمر الذي نتج عنه ظهور صعوبات كثيرة أمام مجلس المعايير المحاسبية الدولية الذي سعى ومنذ نشأته على التقليل من هذه الصعوبات والتي يمكن حصرها في صعوبات محلية وأخرى دولية.

حيث يمكن الحديث عن صعوبات محلية، وأخرى دولية ترتبط بالبيئة المحاسبية، هذه الصعوبات وقفت دون السماح بعولمة هذه المعايير بكامل أقطار العالم.

- **صعوبات محلية:** ويمكن تلخيص أهم الصعوبات المحلية في[65]:
  - غياب هيئات محاسبية محلية في بعض الدول، خاصة النامية منها، تهتم بوضع المعايير المحاسبية.
  - عدم توفر تشريعات محلية تلزم إتباع المعايير المحاسبية الدولية عند إعداد القوائم المالية.
  - صعوبة الأوضاع الاقتصادية ببعض الدول يجعلها تصرف النظر عن الاهتمام بالمعايير المحاسبية الدولية.
  - انطواء بعض الدول على حالها مما ينتج عنها محلية نشاط المؤسسات بها.
  - الترسيخ المفرط لدى بعض الدول لفكرة عدم الاعتماد على معايير محاسبية لم تشارك في وضعها.
- **صعوبات دولية:** وتتجلى الصعوبات الدولية التي تقف أمام تبني المعايير المحاسبية الدولية في: [66]
  - بالرغم من تلافي مشكل اللغة في عالم اليوم خاصة بعد أن أخذت معظم المؤسسات بانتهاج لغات يفهمها معظم سكان العالم عند إعدادها لتقاريرها المالية، إلا أنّ لغة المعايير المحاسبية الدولية حالت دون السماح باعتمادها من طرف عدد من الدول.

- بالرغم من أنّ هناك اتجاه يرى بأنّ العائد من استخدام المعايير المحاسبية الدولية لا يقدر بثمن لأنها سوف تمنح الشركات إمكانية فهم وقراءة قوائمها المالية من قبل جميع الدول، فإنه يوجد اتجاه آخر يرى بأن تكلفة تطبيق وتبني المعايير المحاسبية من المؤسسات عبر أنحاء العالم يزيد عن العائد منها.

- غياب بنية دولية قادرة على فهم واستيعاب المعايير المحاسبية الدولية.

- إن التفاوت بين الدول في دراجات التقدم العلمي والتكنولوجي سوف ينجر عنه اختلاف في إثبات البيانات المالية دفتريا بين هذه الدول، الأمر الذي يؤدي إلى وجود ثغرة كبيرة في العمل بمعايير المحاسبة في كل من مجموعتي المؤسسات نتيجة لاختلاف الوسائل التكنولوجية في كل منها.

-إنّ الدول ذات النمو الاقتصادي المرتفع عادة ما تتميز بزيادة نمو مؤسساتها الأمر الذي يزيد من احتياجاتها للمعايير المحاسبية الدولية على عكس الدول النامية التي لا تحتاج مؤسساتها إلى معايير محاسبية دولية باعتبارها محلية النطاق.

- إنّ مجلس IASB هو هيئة مستقلة خاصة، وبالتالي فلن تكون له فعالية كبيرة على كافة البلدان، الأمر الذي يفرض وجود هيئات عالمية النطاق تسعى إلى تثبيت معايير IAS قانونيا على مختلف الدول، فرغم جهود الاتحاد الأوروبي لتحقيق ذلك إلا أنه لا يمثل سوى جزء من العالم أي أن نشاطه إقليمي، وكذلك جهود هيئة الـ SEC التي قد تقوم بفرض اعتماد معايير IAS على الشركات المسجلة بها فقط.

- أحد الصعوبات التي تواجه مجلس IASB يرتبط كذلك بالآثار الاقتصادية الناجمة عن تطبيقها والتي تختلف من بلد لآخر.

إذن فعملية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية تتم بوجود عدة صعوبات، هذه الأخيرة تقف دون السماح بعولمتها وانتشارها عبر كامل أنحاء العالم.

خلاصـــــة:

إن مجلس المعايير المحاسبية الدولية عمل خلال مراحل عديدة من تطوراته من أجل إيجاد نوع من التوافق بين المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المحاسبية المحلية، لتحقيق مستويات مرتفعة من شفافية بالمعلومات المالية وكذا درجات عالية من مقارنة القوائم المالية، لهذا قام بإصدار مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية ذات الجودة العالية.

وحتى تحصل هذه المعايير على الإجماع والقبول العام، كان لا بد من إبرام علاقات مع هيئات دولية كالاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للبورصات العالمية ومجلس معايير المحاسبة المالية...الخ، تهتم بصناعة معايير محاسبية على المستوى العالمي وتساعد IASB على نشر هذه المعايير عبر كامل أقطار العالم، وكان ذلك فعلا ما أدى إلى اتساع نطاق تطبيق معايير IAS يوما بعد يوم، ولعل ما يثبت ذلك تجارب الدول التي تطرقنا إليها، في المقابل أيضا شهدت عملية الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية صعوبات حالت دون السماح بتطبيقها مباشرة، ما سبب ذلك في اتجاه الدول نحو إصدار معيار محاسبي محلي مقابل كل معيار محاسبي دولي صدر.

تهميش الفصل الثاني:

(1)-Grégory Heem, Philipe Aanzo, La Normalisation Comptable Internationale : Ses Acteurs, Sa Légitimité, Ses Enjeux, La Juste Valeur Et La Gestion D'Actif , Revue d'Economie Financière,N=73,P33.

(2)- رضا جاوحدو، المعايير المحاسبية الدولية IAS/AFRS: المفهوم- التداعيات- الإجراءات، اليوم الدراسي حول المعايير المحاسبية والأنظمة المحاسبية المقارنة، جامعة باجي مختار-عنابة.

(3)- أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص141.

(4)- نفسه ،ص142.

(5)- أمين السيد أحمد لطفي، الاتجاهات الحديثة في المراجعة والرقابة على الحسابات، الدار الجامعية، مصر، ص2.

(6)- يوسف جربوع، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية، مؤسسة الوراق، الأردن، الطبعة الأولى، 2002، ص23.

(7)-Robert Obert : Pratique des Normes IAS/IFRS, Comparaison Avec Les Règles Françaises Et Les USGAAP, Dunod, Paris , 2ème édition, 2004, P16.

(8)- أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص21.

(9)-جين شيك فون، أهمية معايير المحاسبة الدولية في دفع النمو الإقليمي. www.jsp-dir.com

(10)- أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال، مرجع سابق الذكر، ص14.

(11)- ثناء قبلاني، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص180.

(12)- تتكون من مجموعة من الأشخاص يقدمون حصصا في رأس مال الشركة على شكل أسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول، ويقوم المساهم بشراء هذه الأسهم عند التأسيس أو عن طريق الاكتتاب العام، كما أنه لا يتحمل الخسارة، إلا بمقدار حصته من الأسهم، ويتقاضى كل مساهم عوائد أسهمه على شكل أرباح موزعة تتغير وفق تغير النتائج المحققة على مستوى الشركة: وتبرز أهمية هذا النوع من الشركات في قدرتها على تجميع الأموال وتعتبر شركة التسكك الحديديه بإنجلترا أولى الشركات المساهمة.

(13)- سمير كامل محمد، المحاسبة المالية، المدخل النظري، قياس وتقييم الأصول قصيرة الأجل، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000، ص11.

(14)- رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، من المبادئ على المعايير، دار وائل للنشر، طبعة أولى، الأردن، ص31.

(15)- رضوان حلوة حنان، نفسه، ص33.

(16)- رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، مرجع سابق الذكر، ص36.

(17)-AICPA : American Institue Of Certified Public Accountants.

(18)-AAP: Accepted Accenting Principles.

(19)- رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، مرجع سابق الذكر، ص37.

(20)-APB: Accenting Principles Board.

(21)-SEC : Security Exchange Committee.

(22)- طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، أسس الإعداد والعرض والتحاليل، الدال الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص5-6.

(23)- رضوان حلوة حنان: النموذج المحاسبي المعاصر: مرجع سابق الذكر، ص38.

(24)-انظر إلى:

- طارق عبد العال حماد: التقارير المالية، مرجع سابق الذكر، ص191.

-Normes Internationales D'Information Financière (IFRS)/ Normes comptables internationales (IAS), Microsoft Novision Et L'Adoption Des Normes IAS Dans L'Union Européenne A L'Echange De Janvier 2005, Livre Blanc, Janvier 2004.

- المعيار المحاسبي الدولي الأول (الجزء الثاني) الهيكل والمحتوى للبيانات المالية والميزانية العمومية، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 116،ص31-32.

(25)- يوسف جربوع، المحاسبة الدولية، مرجع سابق الذكر، ص204-242-294-326.

(26)- طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية، عرض القوائم المالية، ج2، الدار الجامعية، مصر، 2003/2002.

(27)- انظر إلى:

- صالح عبد الرحمن محمود، انعكاسات التطورات الاقتصادية الحديثة على الإطار العلمي لنظرية المحاسبة بالتركيز على معايير المحاسبة الدولية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، م18، ع3.

- جاوحدو رضا: المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، المفهوم- التداعيات- الإجراءات، مرجع سبق ذكره.

(28)- أنظر إلى:

- طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية، المحاسبة عن الاستثمارات والمشتقات المالية، ج3، الدار الجامعية، مصر، 2003/2002.

- لجنة معايير المحاسبة الدولية تصدر ملاحظاتها حول الاقتراحات الخاصة بمحاسبة الأدوات المالية والبنوك المشابهة.

- مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد116، ص27.

- صالح عبد الرحمن محمود، انعكاسات التطورات الاقتصادية الحديثة على الإطار العلمي لنظرية المحاسبة بالتركيز على معايير المحاسبة الدولية، مرجع سابق الذكر.

-Normes Internationale D'Information Financière/ Normes Comptables Internationales (IAS), op cité.

-www.Iasb.org.

(29)- جاوحدو رضا، المعايير المحاسبية الدولية، مرجع سبق ذكره.

(30)- المعيار المحاسبي الدولي الثلاثون (المعاد صياغته عام 1994)، 2006/05/13. www.jps.com.

(31)- لجنة المعايير المحاسبة الدولية تصدر حول الزراعة، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عدد 117، ص17.

(32)-Robert Obert , Pratique des Normes IAS/IFRS, op cité, P476.
(33)-Robert Obert, op cité, P7.
(34)- طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية، عرض القوائم المالية، الجزء الأول، الدار الجامعية، 2003/2002.
(35)-Antoine Sardi, Pratique De La Comptabilité Bancaire , Afgee, Paris, 1999, P54.
(36)- نعيم سابا خوري، معايير محاسبية عالمية موحدة، هل تولد بعد عام 2005؟ www.jps.div.com.
(37)-www.iasb.org.
(38)-Bentabet Et Dahi , Journée D'Etude Sur Les Nouvelles Normes Comptables.
(39)-www.iasb.org.
(40)-Robert Obert , Pratique Des Normes IAS/IFRS , op cité, P14-15.
-Grégory Heem, Philipe Anzo, La Normalisation Comptable Internationale : Ses Acteurs, Sa Légitimité, Ses Enjeux, op cité, P50.
(41)-Rober Obert , Pratique Des Normes IAS/IFRS, op cité, P15.
(42)- طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص20.
(43)- نعيم سابا خوري، معايير محاسبية موحدة، مرجع سبق ذكره.
(44)-www.gccaao.org.
-www.iasb.org.
(45)-Rober Obert, Pratique Des Normes IAS/IFRS, op cité, P9.
(46)-Pierre Vernimment , Finance D'Entreprise, 3ème Edition, Dalloz, Paris, 1998, P72-73.
(47)-www.gccaao.org.
(48)-www.gccaao.org.
(49)-Rober Obert , Pratique Des Normes IAS/IFRS, op cité, P11.
(50)-www.gccaao.org.
(51)- نعيم سابا خوري، معايير محاسبية موحدة، مرجع سابق الذكر.
(52)- نعيم سابا خوري، نفس المرجع.
(53)-www.gccaao.org.
(54)-Rober Obert, Pratique Des Normes IAS/IFRS, op cité, P33-34.
(55)- نعيم دهمش، معايير المحاسبة الدولية وهيمنة العولمة، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 116.
(56)-Rober Obert , Pratique Des Normes IAS/IFRS, op cité, P37.
(57)-www.gccaao.org.
(58)- لمزيد من التفاصيل فالمعلومات متوفرة في موقع المنظمة: www.iasb.org.
(59)-Rober Obert, Pratique Des Normes IAS/IFRS, op cité, P23.
(60)-www.gccaao.org.
(61)- لمزيد من التفاصيل فالمعلومات متوفرة في موقع المنظمة: www.ifac.org

(62)-IFRS, Enquête Européenne 2005, Mazars, P46-47.
(63)-IFRS, Enquête Européenne 2005, op cité, P7-9.

(64)- طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، مرجع سابق الذكر، ص24.

(65)- جاوحدو رضا، المعايير المحاسبية الدولية، مرجع سبق ذكره.

(66)- أنظر إلى:

- جاو حدو رضا، نفسه.
- أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال، مرجع سبق ذكره، ص68.

خطة الفصل

الفصل الثالث : إمكانية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بالبنوك

تمهيـــــد

I: خلفية النشاط البنكي والبحث عن معايير تتعلق بالبنوك

1- الانتقال بنشاط البنوك من التدويل إلى العولمة.

2- أساسيات الرقابة في البنوك.

3- أهمية الإفصاح بالبنوك.

II: امكانيات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بالبنوك.

1- أثر تطبيق IAS_{30} على القوائم المالية للبنوك.

2- معيار IAS_{39} وتبني مفهوم القيمة العادلة.

3- البنوك الجزائرية ومعايير المحاسبة الدولية.

خلاصـــــة

تمهيـــد:

في ظل التطورات و التحولات الاقتصادية التي تشهدها البنوك المحلية والدولية عصر العولمة، أخذت أهميـــة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية تتصاعد يوما بعد يوم، تبعا للدور الهام الذي تؤديه هذه الأخيرة في جذب المستثمرين نحو تلك البنوك، فنتيجة لاتساع نشاط البنوك و اتجاهها أكثر نحو الأسواق المالية، خاصة بعدما تمّ التحول عن نمط التمويل غير المباشر إلى نمط التمويل المباشر، أخذت البنوك تتراجع نسبيا عن وظيفتها كوسيط بين المقرضين والمقترضين، وتتعمق في وظائف حديثة أخرى: كإدارة صناديق الاستثمار، التأجير التمويلي، الإتجار بالعملات، التوريق، إدارة المحافظ المالية للعملاء وتولي عملية إصدار الأوراق المالية لزبائنها من الشركات، أي أنه انتقل إلى بنك شامل يهدف إلى تعظيم الربحية و تحقيق درجة من الأمان للمودعين من جهة، و تخفيض مخاطر السيولة ومخاطر الإفلاس التي تعرض لها أيام التخصص واللاتنوع من جهة أخرى.

وبهذا أخذت التزامات البنوك اتجاه عملائها في الإفصاح عن المعلومات المالية و البيانات المحاسبية تتزايد بدرجة عالية خاصة بالنسبة للبنوك الدولية التي اتسع نطاق عملائها إلى ما وراء الحدود، ما نتج عن ذلك رغبة ملّحة في وجود معايير محاسبية دولية تحكم عملية إعداد هذه المعلومات.

ولمّا كانت العمليات التي تقدمها البنوك تختلف عن ما تقدمه المؤسسات الأخرى، فإن المتطلبات المحاسبيـــة ومتطلبات إعداد القوائم المالية بها تختلف هي الأخرى عن تلك المتطلبات الخاصة بالمؤسسات الأخرى، لذلك أدرك مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB ضرورة وضع قواعد خاصة بإعداد القوائم المالية للبنوك فطرح على شكل معيار محاسبي دولي رقم 30، المعيار المتعلق بالإفصاح عن القوائم المالية للبنوك و المؤسسات المالية المماثلة، الذي ازداد الطلب عليه من قبل البنوك نظرا لما يخلفه من انعكاسات ساعدت على تسهيل عملية المقارنة بين القوائم المالية والإفصاح عن البيانات، لاعتمادها من طرف محتاجيها عند إتخاذ القرارات المناسبة.

وباعتبار أنّ البنوك الجزائرية ليست بمنأى عن هذه التطورات العالمية فإنّه أصبح من الضروري القيام بتأهيل هذه البنوك وفقا للمعايير المحاسبية الدولية خاصة بعدما عرفته السنوات الأخيرة من مشاريع خوصصة مستقبلية للبنوك العمومية من جانب، و من الجانب الآخر اتساع نطاق الفضائح المالية لهذه البنوك.

I- خلفية النشاط البنكي والبحث عن معايير تتعلق بالبنوك:

انطلاقا من كون أن نشاط البنوك يعتمد أساسا على إدارة المخاطر وليس تجنبها، فإن العولمة وما أفرزته من تشكل أنواع جديدة من المخاطر البنكية، قد أدت إلى ضرورة وجود معايير محاسبية دولية. لا سيما في ظل الانتقال بنشاط البنوك من التدويل إلى الشمولية.. تعمل على وصف هذه المخاطر وقياسها والإفصاح عنها بالقوائم المالية، حتى يتمكن مستخدمو هذه القوائم من التعرف على مكانة البنك وقدرته في السيطرة على هذه المخاطر .

1- الانتقال بنشاط البنوك من التدويل إلى العولمة:

بعدما عرفته فترة التدويل من استقرار للبيئة البنكية، تزايدت المخاطر البنكية بدرجات كبيرة عصر العولمة، الأمر الذي نتج عنه تراجع للنشاط البنكي بالوساطة التقليدية واتساعه في الاستثمار بالسوق المالي، أي أن البنك أصبح يتعامل بالأدوات والمشتقات المالية، الإستئجار التمويلي... وغيرها من النشاطات المستحدثة لديه، لدرجة أصبح يطلق على البنك عصر العولمة بالبنك الشامل.

1-1- مرحلة انتعاش سوق الاورودولار

تعود أولى عمليات عرفت تدويل النشاط البنكي إلى الفترة الممتدة من 1870 حتى بداية الحرب العالمية الأولى حيث عرفت انتقال لرؤوس أموال من دولة لأخرى بفعل بنوك الأعمال البريطانية وبنوك الأعمال الاستعمارية والبنوك الفرنسية، فمثلا إستثمارات بريطانيا لوحدها بالخارج خلال سنة 1913 قدرت بحوالي 3130 مليون جنيه إسترليني[1].

وباندلاع الحرب العالمية الأولى أخذ نشاط البنوك التدويلي يتراجع شيئا فشيئا، ليعود بعدها من جديد فيما بين الحربين بصورة ضعيفة جدّا، هذه العودة البطيئة في حركة التدويل بنشاط البنوك أوقفتها أيضا أزمة الكساد الكبير لعام 1929، و بقي الحال على ما هو عليه حتى سنوات الستينات أين أخذ تدويل النشاط البنكي ينبعث من جديد و لكن في صورة أخرى انتقلت فيها القيادة إلى البنوك الأمريكية بدلا من البنوك البريطانية، بسبب مخلفات الحرب و التوجه نحو البحث عن رؤوس الأموال لإعادة الإعمار.

لقد ساهمت خلال هذه الفترة العديد من العوامل على تحقيق الاستقرار في البيئة البنكية، نذكر أهمها فيما يلي :

- أنّ البنوك كانت مهتمة خلال منتصف الستينات بإدارة خصومها، أي أنّ العمليات المصرفية التجارية أنذاك كانت تقوم أساسا على تجميع الموارد ثم إقراضها .
- وجود تنظيمات قانونية شديدة و قوانين ضبط مصرفية وطنية جدّ مقيدة للنشاط البنكي.
- اهتمام الهيئات التنظيمية بسلامة الصناعة المصرفية و بالسيطرة على قوة خلق النقود الخاصة بها.
- إنّ محدودية المنافسة سهلت من عملية تحقيق الربحية العادلة و المستقرة.
- غياب الحوافز التي تشجع على المنافسة بين البنوك.

ونتيجة لاستمرار القيود على النشاط البنكي و تعزيزها بعد ما عرفته بورصة وول ستريت من انهيارات سنة 1929، أخذت البنوك تتجاوز الحواجز الوطنية وتدفع برؤوس أموالها إلى لندن التي كانت تتمتع ساحتها المالية بقوانين مصرفية جد ليبرالية، اقتصر فيها دور بنك إنجلترا بممارسة رقابته بنوع من المرونة و على أساس التراضي، الأمر الذي أدّى إلى خلق سوق موازية حقيقية للسوق المصرفية المحلية هي السوق الأوردولار بقلب السيتي بلندن.

وترجع جذور سوق الأورودولار بداية إلى سنة 1953، أين قامت الولايات المتحدة الأمريكية أنذاك بتجميد الودائع الدولارية السوفياتية المودعة ببنوكها، الأمر الذي أدّى بالإتحاد السوفياتي إلى تحويل هذه الأموال إلى فرعين تابعين لبنكين سوفياتيين بأوروبا: أحدهما بلندن و الآخر في باريس، ليولد بذلك سوق الأورودولار بمساهمة عوامل اقتصادية كثيرة نلخصها فيما يلي[3]:

- استبدال الدولار مكان الجنيه الإسترليني عند القيام بتمويل المبادلات الخاصة للدول غير المنتهية لمنطقة الإسترليني، وهذا بعدما أقرّت البنوك البريطانية ذلك سنة 1957.

- قابلية العملات المحلية للدول الأوروبية للتحويل الخارجي إبتداءا من 1958.

- قيام الولايات المتحدة الأمريكية بفرض قيود كمية سنة 1960 تحدّ من المكافأة على الودائع البنكية من أجل محاربة التضخم، الأمر الذي ساهم بتحويل أموال المستثمرين غير المقيمين الأمريكيين إلى خارج الو.م.أ و توجيهها إلى لندن.

- فرض الولايات المتحدة الأمريكية في حويلية 1963 ضريبة على أيّة عملية شراء لسندات أجنبية من طرف أمريكي من أجل مواجهة العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي.

وبفضل هذه السوق تمكنت البنوك البريطانية الاستعمارية القديمة التي كانت تتمتع بشبكة دولية من الطراز الأول أن تحدو حدوى البنوك الأمريكية و تفك من قيد الرقابة التي كانت مفروضة على الصرف، كما استطاعت البنوك الأمريكية مواكبة نشاط الشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية، و مساعدتها في إيجاد رؤوس الأموال الضرورية لاستخدامها في تمويل استثماراتها بالقارة الأوروبية.

ومع بداية السبعينات، عرفت سوق الأورودولار نوعا من الانتعاش بفعل عاملين رئيسيين:

- الأول تمثل في أنّ الإبقاء على رقابة الصرف في أغلب البلدان المتطورة حتى بداية الثمانينات ساهم بشدة في تغذية نمو هذه السوق.

- الثاني تمثل في أنّ الصدمتين البتروليتين (73-78) اللتان شهدهما الاقتصاد العالمي، أدّيتا إلى تراكم الفوائض المالية لدى الدول المصدرة للنفط، والتي أخذت هي الأخرى تبحث عن منافذ لتصريفها فوجهتها إلى الاستثمار بسوق الأورودولار.

وبهذا أصبحت هذه السوق سوقا مالية دولية خاصة، حقيقية تعمل وفق مبدأ السوق، الأمر الذي أكسبها قدرة على منافسة المؤسسات المالية الدولية المنبثقة عن نظام بريتن وودز، في القيام بدور الوساطة بين الأعوان ذات القدرة على التمويل و الأعوان ذات الحاجة إلى التمويل، أي أنها قامت باستخدام الفوائض المالية عن طريق البنوك

الدولية الأمريكية والبريطانية وحتى الفرنسية(بنسبة أقل) في منح القروض للبلدان السائرة في طريق النمو، ما نتج عنه بذلك إعادة تدوير الفوائض المالية النفطية من جهة، وخوصصة تمويل التنمية من جهة أخرى.

وأمام تزايد منح البنوك للقروض إلى الدول النامية، واستماتة هذه الأخيرة في الاستدانة منها لشراء سلع تجهيزية تكدست بأسواق الدول الصناعية، بدأت تظهر للعيان بوادر أزمة مديونية بالبلدان النامية وازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك العالمية وتعثر بعض البنوك.

ونتيجة التخوف من هذا الوضع، ومن تصاعد تلك المخاطر المصرفية بدأ التفكير جديا في البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة، يقوم على التنسيق بين تلك السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وكأول خطوة في هذا الاتجاه تشكّلت وتأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية من مجموعة الدول الصناعية العشر Group of ten في نهاية 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية[4].

خلاصة نشير إلى أنّ المرحلة الأولى من تدويل النشاط البنكي، ارتبطت بذلك التنامي والتطور الذي شهده سوق الأورودولار والذي ساهم بدوره في التوسع العالمي للبنوك التجارية خلال فترة السبعينات بفعل الدور الذي لعبته هذه الأخيرة في إعادة تدوير الفوائض المالية بما فيها النفطية.

1-2- مرحلة تفاقم أزمة المديونية و بروز نمط التمويل المباشر:

لقد اتجهت الدول النامية أثناء عقد السبعينات إلى تحديث هياكلها الأساسية خدمة لمشاريعها العامة والخاصة الجديدة آنذاك، لذلك لجأت هذه الدول نتيجة لقلة مواردها المالية المحلية وتزايد عجز ميزانها للمدفوعات من جهة، ورغبتها في الإسراع بالتنمية من جهة أخرى إلى الاقتراض الخارجي، أي الحصول على قروض بنكية مقابل خدمة للدين[5]، ثم بعد ذلك أخذت هذه الدول تواصل استخدام هذا النمط من التمويل- الاقتراض من الدول الدائنة - عدّة سنوات حتى جاءت نقطة الفصل في بداية الثمانينات حيث استنزفت الموارد من طرف الجانبين: السيولة لدى الدول الدائنة والقدرة على السداد من قبل الدول المدينة.

وكنتيجة لما سبق أخذ الوضع ينذر بتفجر أزمة مديونية خارجية، خاصة بعدما تأكد عجز البلدان النامية المدينة عن خدمة ديونها استكمال سيرها نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأيضا عجز البلدان الدائنة عن استرداد قروضها[6].

الجدول رقم 10 : تطور مديونية الدول النامية خلال الفترة 1974-1992

	1974	1980	1986	1992
الدين الكلي	136	172	1089	1510

Source : Bertrand Affilie Frank Rimmbert, l' Evolution Economique Du Monde Depuis 1880, Avmand Colin, Paris, 1998, P 192

ضف إلى ذلك عوامل أخرى ساهمت كذلك في تفجر هذه الأزمة تمثلت أساسا في[7]:

- انخفاض سعر البترول مما أدّى ذلك إلى انخفاض في الفوائض المالية النفطية التي كانت تغذي سوق الأورودولار.

- تعمق الكساد الاقتصادي بالدول الرأسمالية العالمية.
- ضعف قدرة السداد في الدول النامية.
- ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية وارتفاع سعر صرف الدولار.

وفي 1982 انفجرت أزمة المديونية بالفعل، بعد أن صرّحت المكسيك عن عدم تسديدها لالتزاماتها المالية، ثم لحقت بها كل من البرازيل و الأرجنتين بعد ذلك، الأمر الذي هدّد بإفلاس البنوك التجارية الدائنة في الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا و اليابان باعتبار أن قيمة ما منحته من قروض تفوق قيمة أموالها الخاصة.

إنّ هذه الأزمة كادت أن تؤدي بالنظام المالي الدولي كلّه إلى خطر كبير بسبب إضعافها اليسار المالي للبنوك المتورطة في القروض الدولية للدول النامية حيث أنها كادت تؤدي إلى تهافت كبير على سحب الودائع ومنه تنتقل العدوى إلى النظام المصرفي العالمي بأسره، و تزرع الفوضى في التدفقات التجارية والمالية.

لذلك تكاثفت الجهود الدولية متمثلة في البنك الاحتياطي الفيدرالي و المؤسسات المالية الدولية من أجل إيجاد حلول لهذه الأزمة أو تسييرها على المدى القصير، و من بين هذه الحلول نذكر:

- اللجوء إلى إعادة جدولة الديون: يرتكز هذا الحل على المحافظة على القرض و التوجه نحو إعادة ترتيب أجال تسديده، و هذه العملية تتم من خلال نادي لندن وباريس تحت شروط محددة من قبل صندوق النقد الدولي والتي تلتزم الدولة المعنية الالتزام بتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي.

- تطبيق مخطط BAKER سنة 1985 و الذي يدّعم الإجراءات السابقة(إعادة جدولة الديون)، فالبنوك حسب هذا المخطط تقوم بتقديم تمويل لأكثر الدول مديونية من أجل تسديد ديونها بمعنى تسديد مديونيتها بديون جديدة، بالإضافة إلى تطبيق مخطط BARADY سنة 1989 الذي أدخل فكرة إلغاء الديون تحت بعض الشروط معينة ولكن هذه المخططات لم تنجح بسبب رفض البنوك منح قروض جديدة قبل تحصيل قروضها المشكوك بها، لأجل ذلك عملت البنوك على ابتكار تقنيات جديدة، يساعدها استخدامها على تحصيل الديون المشكوك بها، من بين هذه التقنيات هناك: تحويل الديون، توريق الديون، و عقود المبادلة (اتفاقيات المبادلة).

وبهذا يكون النشاط المصرفي قد دخل مرحلـــة جديدة من التدويل تميزت بانفجار أزمة مديونية البلدان النامية وزيادة التضخم في الدول الصناعية اللذان أديا إلى انخفاض سعر الفائدة من جهة وعودة نشاط أسواق السندات على حساب الوساطة المصرفية من جهة أخرى.

ونتيجة لتراجع دور البنوك في التمويل لصالح الأسواق المالية أجبرت البنوك التجارية على تغيير إستراتجية تعاملها على المستوى العالمي، فأخذت تطور نشاطاتها المصرفية كبنوك الأعمال كي تزيد من تواجدها في سوق رؤوس الأموال الدولية، فللتخفيف من عبء الديون المشكوك فيها على ميزانياتها والتي نتجت عن عدم قدرة الدول النامية على سداد ديونها، واصلت البنوك التجارية تحويل ديونها على هذه الدول إلى أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق رؤوس الأموال، ثم أخذت تقنية التوريق تنتشر عبر كامل الأسواق العالمية بعد أن تمّ رفع القيود على النشاط البنكي جغرافيا وقطاعيا.

إنّ كل من التطورات السابقة ساهمت في تغيير هوية المقرضين و المقترضين ضمن النظام العالمي الجديد – نظام سوق رأس المال – حيث حلت الخزينة العمومية الأمريكية محل البلدان النامية كمقترض أساسي، و عوضت المؤسسات المالية اليابانية دول الأوباك كدائن أساسي، وهو ما أدّى إلى انسحاب نسبي للبنوك الأمريكية لصالح البنوك الأوروبية وإلى هيئة المجموعات المصرفية اليابانية بحيث أنه في سنة 1987 كانت الأصول الدولية للمصارف اليابانية تعادل ثلاثة أضعاف تقريبا أصول البنوك الدولية الأمريكية، واستطاعت بنوك السمسرة اليابانية في نفس الوقت أن تنضم 39% من إصدارات السندات الأوروبية و أصبح اليابان خلال ثمانينات القرن الماضي أول البلدان التي تتمتع بمركز مالي صافي دائن وتحولت طوكيو إلى الساحة الدولية الثانية عالميا بحيث أنّ رسملتها تجاوزت سنة 1989– 1990 الرسملة المالية لنيويورك[8].

ولعلّ أحد أهم الأسباب في ذلك هو أنّ البنوك الأمريكية الدولية انشغلت كثيرا خلال الثمانينات في إعادة التفاوض حول قروض سابقة منحتها قبل 1982 في حين اكتسبت البنوك اليابانية سمعة جيّدة في تطوير النشاط المصرفي في الأوراق المالية ما أدّى بها إلى انتزاع مراكز الريادة.

1-3- مرحلة شمولية للنشاط البنكي ونشوء الأزمات البنكية :

منذ بداية التسعينات أخذت سيرورة التدويل تضعف شيئا فشيئا بسبب الأزمات المالية التي هزّت النظام المالي الدولي، ممّا تطلب الأمر ضرورة تكثيف الجهود من أجل التعاون على وضع قوانين دولية تضبط نشاط البنوك على المستوى العالمي، ومن بين هذه القوانين نذكر: تدعيم رأس المال والاحتياطات أو الالتزام بمعيار كفاية رأس المال، الذي اكتسب أهمية متزايدة منذ أن أقرّته لجنة بازل 1988، ولقد تأثرت البنوك العاملة بهذا المعيار حيث أصبح لزاما عليها أن تصل نسبة رأس مالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية إلى 8% كحد أدنى مع نهاية عام 1992[9].

كما اتجهت البنوك إلى تبني عدة إستراتيجيات جديدة أهمها[10]:

– أنّ البنك أخذ يبحث عن كيفية كسب أكبر حصة من السوق، لذلك بدأ العمل بإظهار ميزانياته، ورفع رأسماله الخاص لجلب المستثمرين من جهة ولتفادي الأخطار المصرفية من جهة أخرى أي أنّ البنك أخذ بمبدأ الإفصاح عن عملياته وقوائمه المالية حتى يتسنى له نشر البيانات والمعلومات المالية بين المستثمرين، الذين سيتمكنون من دراستها بقدر كاف وبالتالي اتخاذهم لقرارات مناسبة لهم ولصالح البنك أيضا.

– أنّ البنوك في ظل العولمة لم تعد تقبل الودائع في بلد وتعيد إقراضها في بلد آخر بل تحولت إلى جمع الأموال ومنحها كقروض داخل الأسواق المحلية الوطنية، متنازلة بذلك عن دورها في القروض المصرفية الدولية لصالح المستثمرين المؤسساتيين، متوجهة بعد ذلك إلى الأسواق المالية للبحث عن تمويل لمحافظها المالية من القيم المنقولة المحلية.

– أنّ التحرير المالي للقطاع المالي في الكثير من الدول لعب دورا حاسما في توسيع دخول البنوك الأجنبية إلى الأسواق المحلية، فالكثير من الدول غيّرت من أنظمتها المغلقة نسبيا والمدارة إلى أنظمة مالية أكثر انفتاحا وقد

تضمن ذلك إجراءات لتخفيض القيود على الملكية الأجنبية، والتي اعتبرتها العديد من البنوك ذات الطموح العالمي فرصة مواتية لشراء البنوك المعروضة للبيع، وهي على العموم بنوك عمومية تعرضت لخسائر إقراضية، كما كانت الخوصصة في بعض الأحيان وراء دخول البنوك العالمية عن طريق شراء حصص في البنوك المحلية المخوصصة.

- أنّ البنوك اتجهت نحو الاندماج فيما بينها على شكل كيانات مصرفية كبيرة، حتى تزيد من قدرتها على التواجد والاستمرار في السوق المصرفية حيث بلغ حجم الاندماج المعلن عنه من طرف ثلاث شركات مصرفية يابانية في أوت 1999 حوالي 142 مليار دولار لرأس المال الشركة التي انطلق عملها في سنة 2000 باسم القابضة العملاقة[11]، في حين أنّ عمليات الإدماج المصرفي في عام 1998 وصلت إلى 2 تريليون دولار[12].

إنطلاقا ممّا سبق نشير إلى أنّ الاستراتيجيات المصرفية السابقة فرضت على البنوك التجارية ضرورة التحول نحو نظام البنوك الشاملة حتى تستطيع هذه الأخيرة أن تتكيف مع أوضاع العولمة المالية وما تنص عليه اتفاقيات تحرير الخدمات المالية من جهة، وأن تحقق التوازن بين الربحية والسيولة والأمان من المخاطر من جهة أخرى.

والمقصود بالبنوك الشاملة هو أنها:" مؤسسات مالية مستقرة تجمع في مجملها بين وظائف البنوك (المساعدة في تحقيق تدفق رؤوس الأموال، دعم جهود الاستثمار، تقديم الائتمان، تقليل المخاطر، توفير السيولة، استخدامات أكبر للتكنولوجيا)، حتى تقوم بكافة الأعمال التقليدية لبنوك الودائع وتقوم بكافة أعمال الوساطة الاستثمارية، فضلا عن أعمال التأمين مستغلة في ذلك توزيع المخاطر على أكبر عدد من العملاء، وتنويع كامل للأعمال والوظائف وبالتالي يجد العميل لديها الحل لكافة مشاكله المتعلقة بالمال"[13]، إذن فالبنوك الشاملة هي تلك الكيانات المصرفية التي تسعى وراء تنويع مصادر التمويل والتوظيف وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات وتوظيف مواردها في أكثر من نشاط وفي عدّة مجالات متنوعة ومتّسع ولمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي، بحث نجدها تقوم بأعمال كل البنوك، وذلك من أجل تحقيق استقرار حركة الودائع وانخفاض مخاطر الاستثمار والموازنة بين السيولة والربحية ودرجة المخاطر المصرفية[14].

وفي المقابل شهدت هذه المرحلة تصاعد الأزمات البنكية مع حركة التحرير المالي في العالم، هذه الحركة التي أدّت إلى انتقال نمط تمويل الاقتصاد من غير المباشر إلى المباشر، واحتدام المنافسة فيما بين البنوك وبينها وبين المؤسسات المالية الأخرى (كشركات التأمين، صناديق المعاشات...)، كما أدّت إلى تعرض البنوك إلى أزمات حادة في ظل غياب قواعد الضبط المصرفي وقوانين المراقبة[15].

فبالرغم من أنّ هناك عدة بلدان عانت من أزمات بنكية خلال السبعينات والثمانينات إلا أنها لم تكن بحدة الأزمات التي شهدها القطاع البنكي منذ عقد التسعينات، حيث تعتبر منطقة أمريكا الجنوبية ودول الكاريبي من أكثر المناطق تعرضا لأزمات بنكية شديدة.

الجدول رقم 11: شدة انتشار الأزمات البنكية في دول أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي .

دول أمريكا اللاتينية التي شهدت أزمات بنكية	تاريخ بداية الأزمة
الأرجنتين	1980-1989-1995و2001
بوليفيا	1988 و 1994
البرازيل	1990 و 1994
الشيلي	1976 و 1981
كولومبيا	1982 و 1999
كوستاريكا	1987
جمهورية الدومينكان	2003
إكوادور	1982-1996و1998
السالفادور	1989
جوبانا	1993
هايتي	1994
جامايكا	1996
المكسيك	1981 و 1994
نيكاراغوا	1980 و 2000
باناما	1988
باراغواي	1996
البيرو	1993
أورغواي	1981 و 2001
فينيزويلا	1994

المصدر: أوجستين ج كارستنز وآخرون : تفادي الأزمات البنكية في أمريكا اللاتينية ، التمويل والتنمية، سبتمبر 2004، ص 31.

والملاحظ من الجدول أنّ بلدان أمريكا اللاتينية شهدت أزمات مصرفية كثيرة، وبعدد غير متناسب حتى مع عدد الأزمات البنكية التي شهدتها عدّة بلدان أخرى تتشابه مع هذه البلدان، كدول جنوب شرق آسيا، كما أنّ هذه الأزمات تميزت بتكرارها وبانتقالها بين الدول المعنية، لكن هذا لا يعني أنّ الأزمات المصرفية تحدث فقط بالدول الناشئة بل لقد طالت حتى دول متقدمة: كالولايات المتحدة الأمريكية التي عرفت خلال منتصف الثمانينات وأوائل التسعينات سلسلة من الأزمات المصرفية العميقة، وأيضا دول أوربا الشمالية خلال أوائل سنوات التسعينات بالإضافة إلى اليابان[16].

الجدول رقم 12 : عدد الأزمات المصرفية خلال الفترة (1994-2003).

الدول	عدد الأزمات المصرفية (1994- 2003)
كل الدول	30
دول الأسواق الناشئة	23
الدول النامية	07
أزمات مصرفية	11
أزمات مصرفية وأزمات دول	19

المصدر: أوجستين ج كارستز وآخرون : تفادي الأزمات المصرفية في أمريكا اللاتينية، مرجع سبق ذكره ص 30.

وعادة ما تنشأ الأزمات المصرفية عن ممارسة بنكية سيئة أو عن تأثير سياسات اقتصادية كلية رديئة أو عن السببين معا، ويمكن حصر أهم الأسباب التي تؤدي إلى أزمات بنكية في النقاط التالية[17]:

- انتعاش في القروض المقدمة للقطاع الخاص سواء لأغراض الاستثمار أو الاستهلاك.
- التحرير المالي الكلّي لجميع المعاملات في ظل غياب إطار تنظيمي فعّال للمراقبة.
- العدوى والتأثيرات الخارجية وكذا تقلبات أسعار الصرف.
- عدم الاستقرار السياسي والنزاعات الأهلية.
- انتقال أزمات النظام المالي مباشرة للنظام البنكي.
- عدم كفاءة النظام القضائي والقصور في الالتزام بالقوانين وتطبيقها.
- قصور الممارسة المحاسبية وتباينها.

خلاصة نشير إلى أنّ السبب الأخير والذي هو عبارة عن " قصور الممارسة المحاسبية وتباينها" من أحد أهم الأسباب التي أدّت إلى تصاعد الأزمات البنكية حيث أنّ غياب الشفافية والمصداقية عند الإعداد والإفصاح عن ميزانيات البنك، يسهل من عملية انهيارها.

2- أساسيات الرقابة في البنوك:

كشفت الفضائح المالية التي عرفتها البنوك زمن العولمة عن ظهور أنواع مستحدثة من المخاطر البنكية، الأمر الذي تطلب إلزامية تعزيز الرقابة البنكية باعتماد أسس جديدة كإدخال تعديلات على التشريعات المتعلقة بالقوانين التي تسّير نشاط البنوك والتي تسمح للجنة الرقابة البنكية بالتدخل للتقليل من هذه الفضائح، أو الالتزام بمعيار الكفاية الحدية لرأس المال، أو تبني معايير محاسبية دولية.

2-1- الأنواع الرئيسية للمخاطر البنكية :

ينطوي النشاط البنكي على العديد من المخاطر والتي تختلف من بنك لآخر ومن نشـــاط إلى آخر في نفس البنك، وقبل المضي في ذكر هذه المخاطر والتعرف على أنواعها نتوقف أولا عند مفهومها، فالمخاطر حسب الفكر المالي يمكن اعتبارها :"بأنها درجة التقلبات التي تحدث في العائد المتوقع"[18]، أمّا حسب الفكر المحاسبي فيمكن تعريفها :"بأنها وجود درجة من عدم التأكد في التدفقات النقدية المستقبلية"[19].

ويتطابق هذان التعريفان في كون أنّ العائد يتعلق بالمستقبل فهو إذن غير أكيد، وبالتالي يحمل قدرا من المخاطر، ما يعني أنّ عدم التأكد هنا هو مرادف للمخاطر.

وطالما نجمت أو ارتبطت هذه المخاطر بالنشاط البنكي فمعناه أننا بصدد الحديث عن المخاطر البنكية، والتي نذكر أهم أنواعها فيما يلي :

- **المخاطر الاستراتيجية: Strategic Risk:**

وهي تلك المخاطر الناجمة عن اتخاذ قرارات خاطئة أو تنفيذ خاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع البنكي، ولقد اكتسب هذا النوع من المخاطر أهمية كبيرة نظرا لما له من تأثير كبير على مستقبل البنك ويتحمل مسؤولية هذه المخاطر كل من مجلس إدارة البنك وكذا إدارة البنك العليا التي يتمثل عملها في ضمان وجود إدارة مخاطر استراتيجية مناسبة في البنوك، والتي تستوجب هي بدورها توفر أنظمة معلومات كي تمكن إدارة البنك من مراقبة التنبؤ بالظروف الاقتصادية المستقبلية كالنمو الاقتصادي، التضخم، اتجاه أسعار العملة الى أخره، كذلك لا بد من توفر أنظمة رقابة داخلية بالبنك حتى تضمن عدم تعرضه لمخاطر استراتيجية[20].

- **مخاطر الإقراض: Credit Risk**: يعدّ منح القروض أهم الأنشطة التي تقوم بها البنوك، هذا النشاط قد ينجر عنه العديد من مخاطر الإقراض، التي تعرف بأنها تلك المخاطر التي تنجم عن فشل المقترض وعدم قدرته على السداد والوفاء بالتزاماته التعاقدية تجاه البنك، أو عن مخاطر التمركز الائتماني (مقترض واحد، مجموعة محدودة من العملاء، نشاط معين، منطقة جغرافية معينة، مجموعة من الأنشطة المختلفة تتميز بحساسيتها لنفس العوامل الاقتصادية)، هذا فضلا عن مخاطر عدم الدقة في إعداد الجدارة الائتمانية للمقترض سواء كان لشركات، بنوك تابعة، أو حتى مساهمين في البنك، وتجدر الإشارة إلى أنّه توجد مخاطر أخرى تنبع من إخفاق البنك في تحديد الأصول الرديئة(القروض) وبالتالي عدم تكوين المخصصات التي تكفي لحماية المودعين من خسائر غير محسوبة، وبذلك تظهر الإيرادات المحققة بصورة غير واقعية نتيجة تضمينها فوائد وهمية، ومنه نقول أن مخاطر الإقراض موجودة في نشاطات البنك سواء كانت داخل الميزانية مثل: القروض والسندات أو خارجها (الاعتماد المستندي، خطابات الضمان)[21]، ويتم مراقبة هذه المخاطر عادة من خلال إجراءات تحديد سقف معين على المبلغ المقرض لأي عميل[22]، وكذا إيجاد فريق إداري مناسب من أجل ضمان أن منح القروض قد تم بطريقة جيدة، كذلك وجود إجراءات لقياس المخاطر الكلية، كما يجب توفر أنظمة معلومات متطورة لمراقبة محفظة القروض في البنك وذلك لضمان أنّ القروض يتم تسديدها أو تصنيفها بشكل جيد في حال عدم التسديد.

- **مخاطر السيولة: Liquidity Risk:**

تنجم هذه المخاطر عن عدم القدرة على مواجهة الالتزامات الخاصة بالمعادلات البنكية في الوقت المحدد، أي أنها تنشأ من عدم قدرة البنك على مقابلة التزاماته عند استحقاقها دون تكبد خسائر غير مقبولة، الأمر الذي يؤدي إلى التأثير السلبي على ربحية البنك وخاصة عند عدم القدرة على تحويل الأصول بصورة فورية، وبتكلفة مقبولة إلى سيولة، ويقف وراء التعرض لهذا النوع من المخاطر أسباب عدّة أهمها: ضعف تخطيط السيولة بالبنك مما

يؤدي ذلك إلى اختلالات من حيث تاريخ الاستحقاق بين الأصول والالتزامات، توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها إلى أرصدة سائلة وقت الحاجـــة، والتحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعليـــة[23]، ولتفادي مثل هذه الأسباب يتوجب على كل بنك أن يكون لديه نظام معلومات قادر على توفير المعلومات اللازمة لقياس ومراقبة وضبط مخاطر السيولة.

– مخاطر سعر الفائدة : Interest Rate Risk:

هي تلك المخاطر الناتجة عن تقلبات أسعار الفائدة بالسوق والتي تشكل تهديدا كبيرا لقاعدة الأرباح ورأس المال بالنسبة إلى البنك، لذلك فالهدف الرئيسي من وراء إدارة هذا النوع من المخاطر لابدّ أن تتوفر لدى البنوك الإجراءات اللازمة للحد منها، وأن يكون لديها أنظمة رقابة لضمان مصداقية إدارة سعر الفائدة لديها.

– مخاطر السعر: Price Risk

ينشأ هذا النوع من المخاطر انطلاقا من إمكانية البنك لخسائر ناجمة عن تغيرات في الأسعار السوقية للأصول المالية كالأسهم، السندات والعملات، وهناك عدّة عوامل داخلية وخارجية تؤثر في مخاطر السعر وتتمثل العوامل الخارجية في الظروف الاقتصادية المحلية ومناخ الأعمال السائد، أمّا الداخلية فتتعلق بالبنك نفسه ومنها: الهيكل التمويلي ونتيجة النشاط ومدى كفاءة التشغيل وغيرها من الظروف الداخلية.

– مخاطر سعر الصرف: Foreing Exchange Rate Risk

هي تلك المخاطر التي يتحملها البنك والناجمة عن تغيرات في أسعار الصرف، رغم ما أتاحته القواعد المحاسبية من شفافية وتحديد بصورة دقيقة لهذا النوع من المخاطر، إلا أنه يبقى على البنك ضرورة توفير نظام معلومات لإدارة مخاطر سعر الصرف، ولضمان الحدود المقبولة لهذا النوع من المخاطر كذلك يجب أن يتم مراجعة هذه المخاطر قبل أنظمة الرقابة الداخلية في البنك.

– المخاطر التشغيلية Operational Risk

هي المخاطر الناجمة عن ضعف في المراقبة الداخلية أو ضعف في الأشخاص والأنظمة أو حدوث ظروف خارجية، إن المخاطر الناجمة عن احتمالية عدم كفاية أنظمة المعلومات، فشل تقني، مخالفة أنظمة الرقابة، الاختلاس، كلها أمور تؤدي إلى خسائر غير متوقعة بالبنك، لذلك يجب على البنك وضع سياسات وإجراءات من أجل ضبط أو التقليل من المخاطر التشغيلية.

– مخاطر السمعة : Reputation Risk

قد تنخفض إيرادات البنك نتيجة لترويج إشاعات سلبية عن البنك ونشاطاته، وتنجم هذه المخاطر نتيجة لفشل البنك في إدارة أحد أو كل أنواع المخاطر التي تم ذكرها، لذلك يجب على البنك الاهتمام أكثر بتطوير رقابة ومتابعة معايير الأداء.

- المخاطر التنظيمية: **Regulatory risk**

تنشأ هذه المخاطر عن عدم الالتزام بالإرشادات التنظيمية أي نتيجة لعدم تقيد البنك بالأنظمة والقوانين والمعايير الصادرة عن السلطات الرقابية من وقت لآخر، لذا فإن هذا النوع من المخاطر يعرض البنك لغرامات مالية وربما مخاطر السمعة وبالتالي التأثير على نشاطات البنك بشكل عام[24].

كخلاصة نشير إلى أن البنك عليه إعداد برامج معينة للتعامل مع كل هذه المخاطر، وإيجاد مجموعة وسائل مناسبة لاتباعها عند إدارة كل نوع من المخاطر المذكورة.

2-2- أهمية الرقابة في البنوك :

تعدّدت أسباب خضوع البنوك دون غيرها من الهيئات المالية إلى رقابة مشددة، نظرا لما تقوم به من وظائف عدة أهمها[25]:

- تحتل مكانة هامة في نظام الدفع الذي يستخدمه كل من الأفراد، الحكومة...الخ.
- تستقبل نوع من أنواع ثروات المجتمعات المالية والمتمثلة في الودائع.
- قيامها بدور الوسيط بين المودعين والمقرضين.

كما أنها تهدف إلى الحد من المخاطر البنكية التي قد تؤدي إلى ضياع الودائع، وبالتالي الحفاظ على ثقة الجمهور بالبنوك، ناهيك عن وجود العديد من الركائز التي يتم من خلالها الكشف عن مدى متانة وسلامة البنوك[26].

- السيولة : **Liquidity**:

يقصد بها قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته خلال الوقت المحدد خاصة فيما يتعلق بودائع العملاء، وهو أمر أساسي للحفاظ على سمعة البنك، ولضمان استمرار يته، وحتى يحافظ أي بنك على مستوى معين من السيولة عليه الاحتفاظ بموجودات كافية قابلة للتحويل إلى نقد ودون خسارة، استخدام الفترة المتبقية على استحقاق الموجودات أو المطلوبات لمعرفة حجم التدفقات النقدية المستقبلية وبالتالي تحديد الحاجة إلى السيولة من عدمها، وسد الفجوة ما بين مصادر الأموال والتوظيفات في مجموعة معينة من نشاطات البنك.

- نوعية الموجودات **Asset Quality**:

باعتبار أنّ نوعية الموجودات الرديئة هي غالبا ما تكون السبب الرئيسي في فشل البنوك فإن هذا الموضوع أخذ يحظى باهتمام كبير من قبل السلطات الرقابية من أجل تحديد مدى سلامة ومتانة البنك كما أخذ يلعب دورا محوريا عند تقييم البنك فالمقياس الرئيسي لنوعية الموجودات هو مستوى ودرجة حدّة الموجودات المصنفة(دون المستوى، المشكوك فيها، الديون الهالكة)، ضف إلى ذلك أنّ نوعية الموجودات لاتقتصر فقط على القروض ولكن تشمل الاستثمارات والأنشطة خارج الميزانية.

- تركز المخاطر Risk Concentration:

الحد من تركز المخاطر يعتبر من أهم أولويات الرقابة على البنوك نظرا لأنه كلما كان هناك تركز أكبر كلما زاد احتمال حدوث خسارة، وأسلوب الحد من هذه المخاطر هو تحديد حجم التزامات العميل الواحد أو مجموعة من العملاء كنسبة من حجم رأس مال البنك، هذا من ناحية أو تحديد حجم استثمارات البنك في قطاع معين من ناحية أخرى .

- الإدارة Management:

إنّ مدى نجاح البنك أو فشله يعتمد بالدرجة الأولى على نوعية مجلس إدارته وإدارته العليا من حيث الخبرة، الكفاءة والنزاهة، وعليه يجب أن يتمتع مجلس إدارة البنك بالقوة وأن يكون ملّم بأعمال البنك خاصة من وضع السياسات والاستراتيجيات ومراقبة المخاطر، وكذلك على إدارة البنك أن تلتزم بالسياسات والإجراءات الموصوفة من قبل مجلس الإدارة، ولتحقيق ذلك الهدف لابدّ من وضع هيكل تنظيمي يوضح السياسات والمسؤوليات وخطوط الاتصال في البنك .

- الأنظمة والضوابط : Systems & Controls:

إنّ الهدف من الإجراءات والسياسات الموضوعة من قبل مجلس الإدارة هي لضبط المخاطر ولحماية الموجودات وضبط الالتزامات ولوضع نظام محاسبي الذي يسهل تسجيل كافة العمليات وتزويد مجلس الإدارة بالتقارير اللازمة في الوقت والمناسبة في الوقت المحدد.

ولكي تكون أنظمة الضبط فاعلة يجب أن تتصف بالشموليه، مرونه بشكل جيد وتتم مراجعتها بشكل دوري وتكون مفهومة من قبل الأشخاص المعنيين في البنك، كذلك يجب أن تحدد السياسات والإجراءات في البنك صلاحيات الأشخاص وعلى كافة المستويات في البنك، وأن يتم فصل الوظائف ما بين الأشخاص الذين يقومون بإجراء العملية والأشخاص الذين يقومون بالرقابة عليها.

- كفاية رأس المال Capital Adequacy:

يستخدم رأس مال البنك كركيزة لامتصاص الخسائر في حالة حدوثها، وكذلك من أجل تمويل البنية التحتية للبنوك وللدلالة على أهمية رأس المال، فقد حظي هذا الموضوع باهتمام على مستوى عالمي حيث تم وضع تعليمات تطبق على مستوى دولي بخصوص نسبة كفاية رأس المال، وقد تم العمل على تحديث التعليمات السابقة بخصوص نسبة كفاية رأس المال والتي كانت تعتمد على وضع أوزان ترجيحية لكافة النشاطات المصرفية التي يقوم بها البنك والعمل على إلزام البنك بالاحتفاظ برأس مال كاف لمقابلة خطورة هذه النشاطات.

وتتمحور النسبة الجديدة لكفاية رأس المال (بازل02) على ضرورة أن يكون حجم رأس المال المطلوب يتناسب تناسبا طرديا مع درجة المخاطر للنشاطات المصرفية التي يقوم بها البنك، بمعنى تقل متطلبات رأس المال في حال وجود ضبط للمخاطر وتزيد في حال وجود نظام قوي لإدارة المخاطر.

3-2 أسس الرقابة الفعالة :

تستند الرقابة الفعالة علة ثلاثة ركائز أساسية هي[27]: التشريعات المصرفية، السلطة الرقابية، والبيئة القانونية والمحاسبية.

- التشريعات المصرفية:

يجب أن تكفل التشريعات المصرفية أولا تحديد مفهوم البنك والذي يشمل في إطاره العام قبول للودائع ومنح التسهيلات، كذلك يجب أن تكفل التشريعات المصرفية صلاحيات وسلطة الرقابة على البنوك والمتمثلة بالآتي:

- تحديد معايير ترخيص البنوك.
- حفاظ السلطات الرقابية على سرية المعلومات الخاصة بالبنوك، وأن يكون الإفصاح عن هذه المعلومات مؤطرا بأطر قانونية.
- أن تكون صلاحيات الجهات الرقابية معززة بقوانين من أجل فرض قرارات السلطة الرقابية مثل: إلغاء رخصة البنك وتحديد النشاطات التي يمكن للبنك ممارستها .
- أحكام توضح عملية الرقابة المجمعة على نشاطات البنوك التي تعمل بأكثر من دولة.

- السلطة الرقابية:

حتى تقوم السلطة الرقابية بدورها على أكمل وجه يجب أن تتمتع بالاستقلالية كما يجب أن خاضعة للمساءلة أما جهة معينة تكون دائما البرلمان في كثير من الدول، أما عن كيفية قيامها بدورها فإن السلطة الرقابية تقوم بمراجعة وتحليل البيانات المقدمة لها من قبل البنوك، لأن تحليل هذه البيانات يسهل عملية الرقابة على أداة البنوك وبالتالي يمكن معرفة المشاكل التي قد تطرأ على أعمال البنك، ولهذا يجب أن تكون هذه البيانات صحيحة ودقيقو وذات مصداقية حتى تكون الرقابة فعالة، كما يمكن أن تقوم السلطة الرقابية برقابة ميدانية إلى البنك للتأكد من قيامه بممارسة أعماله حسب القوانين والتشريعات السائدة، بالإضافة إلى التأكد من مدى دقة وصحة البيانات التي يتم تزويد السلطات الرقابية بها.

- البيئة المحاسبية والقانونية:

إن الإطار المحاسبي والقانوني هو ضروري ليس فقط من أجل الرقابة الفاعلة ولكن مفيدا أيضا للبنوك من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية .

إن الإطار القانوني يجب أن يعالج الأمور التالية:

- البنك من حيث تشكيله، الملكية، الحقوق، والالتزامات للمالكين.
- حقوق الملكية وعلى وجه الخصوص الوسائل التي تمكّن البنك من حوزة الضمانات لديه مقابل القروض.
- العسر المالي: الظروف والكيفية التي يحق فيها للدائنين أن يطلبوا تصفية البنك.

أما النظام المحاسبي فيجب أن يشتمل على ما يلي:

- **معايير محاسبية متفق عليها يتم التقيد بها من كافة البنوك.**

- مراجعة مستقلة من طرف مدققين خارجيين.
- الإفصاح عن البيانات المالية المدققة.

إنّ أهم أهداف الرقابة على البنوك هو التأكد من مدى سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك .

خلاصة القول نشير إلى أن تبني معايير محاسبية متفق عليها من طرف البنوك، والإفصاح عن البيانات المالية لها، هما إحدى الأسس الرئيسية التي ترتكز عليها عملية الرقابة البنكية، واللذان اكتسبا أهمية خاصة خلال السنوات الأخيرة وذلك بعد أن أصدرت لجنة المعايير المحاسبية الدولية معيار خاص بالإفصاح في البنوك.

3- أهمية الإفصاح بالبنوك:

كشفت التطورات التي عرفتها البنوك سنوات العولمة عن حاجة مستخدمي قوائمها المالية إلى معلومات موثوق بها وقابلة للمقارنة، تساعدهم على تقييم مراكزها المالية، وأدائها بشكل يفيدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية، فبعدما ألّم بالنظام البنكي من أزمات مصرفية تسببت في انهيار العديد من البنوك، ووضحت مدى عجز هذه الأخيرة في السيطرة على المخاطر التي تتعرض لها، تزايد طلب هؤلاء المستخدمين على ضرورة الإفصاح عن جميع البيانات والمعلومات المتعلقة بنشاط هذا النوع من المؤسسات المالية في القوائم المالية وغيرها من أنواع مصادر الإفصاح.

3-1- تعريف الإفصاح:

يعد الإفصاح أحد أهم الأسس التي ترتكز عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، حيث تدعو هذه المبادئ إلى ضرورة الإفصاح الكامل عن جميع المعلومات الهامة ذات العلاقة بنشاطات مؤسسة ما (كالبنوك) لتكون في صالح مستفدين آخرين لديهم مصلحة في التعرف والتطلع على هذه المعلومات[28]. ولقد اقترنت معظم تعاريف الإفصاح بالقوائم المالية، رغم وجود مصادر أخرى للإفصاح كتقرير مجلس الإدارة، والكشوف الإضافية....الخ، وبالنظر إلى هذا فقد تعددت آراء الباحثين في تحديد تعريف واضح ودقيق لمصطلح الإفصاح.

فمنهم من عرفه بأنه" عبارة عن المعلومات المقدمة في القوائم المالية، والتي تأخذ شكل إيضاحات أو ملحقات تكميلية، وهذه المعلومات توفر تفاصيل وشرح للوضع المالي للمؤسسة، وتقدم تفسيرات متعلقة بالصحة المالية لها، والتي يمكن أن يتم الإفصاح عنها من خلال بيانات كمية أو بيانية وصفية، وتكون هذه المعلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية"[29].

ومنهم من عرّفه بأنه: "أداة اتصال بين المؤسسة الاقتصادية والعالم الخارجي لها، فهو يتمثل في الإعلان عن بعض ما لدى الإدارة من معلومات وبيانات ذات صفة اقتصادية نافعة لأطراف خارجية معينة ذات سلطة وموارد محدودة للوصول إلى مثل هذه المعلومات وذلك باستخدام أدوات معينة وتحقيقا لأهداف معينة" [30].

أمّا عن العوامل التي تتأثر بها درجة الإفصاح فنذكرها فيما يلي[31]:

- تتأثر درجة الإفصاح باختلاف التقارير المالية من دولة لأخرى، فمثلا في إنجلترا يحدّد قانون الشركات التقارير التي يجب إعدادها وطرق عرض المعلومات المالية بالقوائم المالية، كما يحدّد العلاقة بين هذه المعلومات والمعلومات

الأخرى الواردة بتقرير مجلس الإدارة، أمّا في الولايات المتحدة الأمريكية فيتم تحديد مثل هذه الأمور في ظل المبادئ المحاسبية الأمريكية.

- تتأثر درجة الإفصاح بطبيعة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها ومدى توفر الخاصيات الأساسية للحكم عن كفاءتها، كخاصية الثقة، القابلية للتحقق والقابلية للمقارنة، لتتحول بهذا المعلومات الواردة بالتقرير المالي إلى أداة هامة تتمل منفعتها في مدى الإستفادة منها عند اتخاذ القرارات.

- تتأثر درجة الإفصاح بظروف المؤسسة ذاتها، حيث أثبتت العديد من الدراسات وجود علاقة كبيرة بين درجة الإفصاح وبعض المتغيرات المتعلقة بالمؤسسة الاقتصادية كحجم أصولها، عدد مساهميها وتسجيلها بالبورصة أو عدم تسجيلها....الخ.

وأيّا كانت هذه العوامل التي يتأثر بها الإفصاح، فإنّ هذا الأخير قد اكتسب أهمية خاصة في زمن العولمة، كما تزايد الطلب عليه من طرف مختلف المؤسسات الاقتصادية بما فيها البنوك، ولهذا سوف نتحدث عن أهم المزايا التي تنتج عن تبني مبدأ الإفصاح في البنوك.

3-2- مزايا تبني الإفصاح بالبنوك:

لقد اكتسب الإفصاح بالبنوك أهمية متزايدة في الوقت الراهن، بفعل ما يشهده من تطورات ساهمت في توجه البنوك إلى تبني هذا المبدأ، فانطلاقا من ارتفاع حدة المنافسة بسبب إزالة القيود والحواجز أمام حركة رأس المال والخدمات البنكية، واستخدام التكنولوجيا لتسهيل أداء المعاملات البنكية ووصولا إلى التوسع في استخدام الأدوات المالية وما نجم عنها من ارتفاع في حجم تداولها والمخاطر المتعلقة بها، تظهر أهمية الإفصاح بالبنوك من خلال تزايد حاجة مستخدمي قوائمها المالية إلى توفير بيانات ومعلومات مالية تساعدهم على استنباط ما يخدمهم من قرارات حيث[32]:

- تساعد المعلومات المالية والمحاسبية المدخرين في تقديم مدى نجاعة إدارة البنوك في تسيير أموالهم بشكل يوفر لهم نموا متزايدا بأموالهم.

- تساعد المعلومات المنبثقة من القوائم المالية في تبيان مدى كفاءة الإدارة في العمليات الاستثمارية للبنك.

- يتم الاعتماد على هذه المعلومات عند إعداد البرامج ورسم الخطط لتحقيق الأهداف المرجوة للبنك.

- تساعد المعلومات المحاسبية في إمداد المستثمرين والدائنين بالمعلومات اللازمة حتى تمكنهم من اتخاذ القرارات الملائمة لأهدافهم.

- تساعد معلومات قائمة الدخل على تبيان مجهودات الإدارة في مجال تحقيق الأرباح.

- تقديم المعلومات الهامة عن البنوك للجهات المختلفة التي يحتاجها: المساهمين، البنك المركزي، مصلحة الضرائب، المستثمرين، المدخرين...وغيرهم.

- تقديم معلومات واضحة عن العمليات والأحداث المالية والتي تساعد في تحسين وظيفة التنبؤ.

– الاعتماد على المعلومات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية في إعداد التنبؤات المالية حتى يمكن استخدامها في إعداد الخطط المستقبلية.

كخلاصة نوضح أنّ الإفصاح بالبنوك أصبح مطلب كل مستخدمي القوائم المالية، الأمر الذي أدّى بالعديد من الهيئات الدولية وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى المطالبة بضرورة تبني مبدأ الإفصاح في القوائم المالية للبنوك، لا سيما في ظل العولمة وما شهدته البنوك من ظهور مخاطر جديدة.

3-3- تزايد الطلب الدولي على الإفصاح بالبنوك:

نظرا للأهمية الخاصة التي اكتسبها الإفصاح عن القوام المالية للبنوك، قرّرت مجموعة محافظي البنوك المركزية للدول العشر الكبرى التعاون مع لجنة المعايير المحاسبية الدولية في سنة 1976 بهدف تمويل مشروعا تتبناه اللجنة لإصدار معيار محاسبي خاص بالقوائم المالية للبنوك[33]، وردا عن هذا الطلب بدأت IASC العمل على هذا المعيار من خلال نشر بحث للمناقشة عام 1980، ثم تبع ذلك مسودتين للإفصاح هما: المسودة 29 والمسودة 34، ومع ذلك فقد استغرق الإعلان عن المعيار 30 عدة سنوات، تمت فيها مناقشات ومشاورات مع هيئات نظامية ومستخدمي القوائم المالية للبنوك، وممثلي البنوك من مختلف أنحاء العالم (بما فيها أوروبا والولايات المتحدة) ففي عام 1990 تم التصديق على هذا المعيار، وبعدها بسنة أصبح مطبقا على القوائم المالية للبنوك[34].

وفي سنة 1998، قامت الأمم المتحدة بإصدار ورقة خاصة بعنوان "الإفصاح المالي في البنوك" تناولت فيها بإيضاح كامل أهمية تبني أسلوب الإفصاح المالي بالبنوك فاعتبرته الأساس الذي يعمل على تقليص نقاط الضعف التي تشهدها البنوك في العديد من المناطق أهمها: أمريكا اللاتينية وإفريقيا، فحسبها أنّ الشفافية من شأنها أن تساهم بشكل فعّال في تحسين قدرة العديد من مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ قراراتهم، الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على الأسواق المالية، لتخلص في الأخير للقول بضرورة تبني المعايير الخاصة بالإفصاح عن القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة والصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية[35].

كما لعبت لجنة بال الدولية دورا هاما في مجال الإفصاح بالبنوك، حيث قامت بإصدار مجموعة من التقارير المتعلقة بالإفصاح في القوائم المالية للبنوك، شملت الإفصاح عن المتاجرة في أنشطة المشتقات المالية وغيرها من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها بشكل متتالي، حتى يتسنى لمستخدمي القوائم المالية تقييم قدرة البنك على إدارة الأنواع المختلفة من المخاطر، وفيما يلي نشير إلى أهم التوصيات التي شملتها تقارير لجنة بال بشأن الإفصاح المالي[36].

– يجب أن يعط الإفصاح صورة واضحة عن طبيعة الأعمال البنكية وبصفة خاصة الإفصاح عن تلك المعلومات المتعلقة بالمخاطر المحتملة عن نشاط البنوك في المشتقات المالية وكذا كيفية إدارة هذا النوع من المخاطر.

– يجب أن يتم الإفصاح عن المعلومات التي تفيد في التعرف عن كيفية مساهمة أنشطة البنك في تحقيق إيراداته.

– يجب أن يتم الإفصاح عن مجمل المعلومات الكمية والنوعية.

- يجب التركيز على الإفصاح عن أهم المخاطر وتبيان العلاقة فيما بين نشاط البنك والمخاطر الناجمة عنه وكذا الإيرادات المحققة من ذلك.

وتماشيا مع هذا الوضع قامت معظم السلطات الرقابية في العالم بإلزام البنوك الخاضعة لرقابتها بإعداد قوائمها المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية أي إعداد القوائم المالية بما يتوافق والمعيار الدولي رقم 30.

II- انعكاسات تطبيق معايير IAS بالبنوك:

اقترن انتقال نشاط البنوك من الوساطة التقليدية إلى الاستثمار في الأسواق المالية بظهور عدة فضائح مالية، نجمت عن الرغبة المتزايدة للبنوك في جلب عدد كبير من المستثمرين، والنية الدائمة لديها في التهرب من الإجراءات الرقابية للبنك المركزي، الأمر الذي جعل البنوك تسعى لخلق قوائم مالية مغايرة لواقع نشاطاتها من خلال التلاعب في قيمها والتزوير في حساباتها، حتى تتمكن بذلك من مجابهة منافسيها سواء أكانوا بنوك أو شركات تأمين.

أمام هذا الوضع تزايدت الاهيارات بالبنوك، فطالبها مستخدمو قوائمها المالية بضرورة اتباع سياسة الشفافية المالية، والعمل من أجل تحسين نوعية معلوماتها حتى تكون قوائمها المالية سهلة وقابلة للمقارنة خاصة بعد أن اتسع نطاقها ليشمل مستخدمين دوليين، لهذا لجأت البنوك إلى استخدام المعايير المحاسبية الدولية عند إعداد قوائمها المالية، لاسيما بعد أن أصدر المجلس القائم على هذه المعايير معياره الثلاثين والمتعلق بالإفصاح عن مختلف البيانات في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة، ويظهر ذلك من خلال البنوك المقيدة بالبورصات الأوروبية، والتي أصبحت مجبرة على اتباع هذه المعايير عند تكوين قوائمها المالية الموحدة ابتداءا من 2005.

1- أثر تطبيق IAS_{30} على القوائم المالية للبنوك:

تهدف المعايير المحاسبية الدولية إلى جعل الإجراءات المحاسبية أكثر توافقا وتناسقا، حتى تكون القوائم المالية ذات قابلية للمقارنة على المستوى العالمي، من أجل هذا وبالنظر إلى خصوصية البنك، قام مجلس المعايير المحاسبية الدولية بإصدار معيار خاص به تناول الإفصاح عن القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المماثلة في سنة 1990، ثم بعدها بسنة أصبح ساري المفعول، ليتم تعديل بعض فقراته في سنة 1998.

1-1- خلفية عن معيار IAS_{30}:

يحتوي المعيار المحاسبي الدولي رقم 30 على 59 فقرة تضمنت جلّها متطلبات الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية، كما وضحت كل من: نطاق المعيار، خلفية المعيار، السياسات المحاسبية، قائمة الدخل، الميزانية العمومية، المطلوبات الاحتمالية والتعهدات والبنود خارج الميزانية، تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات والبنود خارج الميزانية، الخسائر الناتجة عن القروض والسلفيات، المخاطر المصرفية العامة، الموجودات المقدمة كضمان، أنشطة الوصاية أو الوكالة، المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، وأخيرا تاريخ بدء التنفيذ الفعلي[37].

فبالنسبة لنطاق المعيار فقد احتوته الفقرات من (1) إلى (5)، حيث تم الإشارة فيها إلى التعريف الواسع لمصطلح البنك والذي يغطي حسب هذا المعيار كل المؤسسات التي تكون من بين أنشطتها الرئيسية قبول الودائع

واقتراض الأموال بقصد الاستثمار أو الإقراض. أمّا الفقرة (6-7) فقد شملت خلفية المعيار أي حاجة مستخدمي القوائم المالية إلى معلومات ملائمة وموثوقة وقابلة للمقارنة، تساعدهم على تقييم أداء البنك ومركزه المالي، وتفيدهم عند اتخاذ القرارات الاقتصادية، بمعنى أنّ الإفصاح يجب أن يكون شاملا بدرجة كافية لمقابلة احتياجات المستخدمين الذين يهتمون بسيولة وملاءة البنك والمخاطر المرتبطة بموجودات ومطلوباته المعترف بها في الميزانية والبنود خارج الميزانية[38].

وفيما يتعلق بالفقرة(8) فقد تم الإفصاح فيها عن السياسات المحاسبيـــة المتبعة في إعداد القوائم المالية والتي تمثلت في[39]:

- كيفية تحقيق الأنواع الرئيسية من الإيرادات (الفقرة 10-11).
- تقييم الاستثمارات والأوراق المالية التجارية(الفقرة 24-25).
- التمييز بين المعاملات والأحداث التي ينتج عنها تحقق مطلوبات تظهر بقائمة المركز المالي (الميزانية) والمعاملات والأحداث الأخرى التي يترتب عليها مطلوبات احتمالية وتعهدات (خارج الميزانية) (الفقرة 26-29).
- أسس لتحديـــد خسائر القروض والسلفيات وكذا أسس إعدام القروض والسلفيـــات غير القابلـــة للتحصيل (الفقرة من 43 إلى 49).
- أسس حساب أعباء المخاطر البنكية العامة والمعالجة المحاسبية لهذه الأعباء.

كما حدد المعيار الدولي 30 القواعد الأساسية لإعداد وتقديم القوائم المالية، فبدءا من قائمة الدخل الخاصة بالبنك والتي يجب تقديمها بطريقة تقوم على تبويب الإيرادات والمصروفات وفقا لطبيعتها، ثم ميزانية البنك التي تبوب فيها الأصول والخصوم تبعا لطبيعتها وترتيبها حسب درجة السيولة، وأخيرا قائمة التدفقات النقدية للبنك التي وضع المعيار الشروط الخاصة بتطبيقها في البنك والمتعلقة بعملية تسجيل هذه التدفقات.

أمّا عن متطلبات الإفصاح للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة فقد وضحها المعيار كما يلي[40]:

- الإفصاح بالارتباطات والالتزامات المحتملة بما في ذلك البنوك خارج الميزانية والتي تشمل:
  - طبيعة ومقدار الارتباطات الخاصة بالتسهيلات الائتمانية التي لا يمكن إلغاؤها باختيار البنك دون تحمل أي مصروفات أو جزاءات كبيرة.
  - طبيعة ومقدار الارتباطات والالتزامات المحتملة الناجمة عن بنود خارج الميزانية.
- ضرورة الإفصاح عن أي تحليل الأصول والخصوم طبقا لتواريخ استحقاقاتها.
- التزام البنوك بالإفصاح عن أي تركز في الأصول والخصوم والبنود خارج الميزانية.
- ضرورة الإفصاح عن السياسة المحاسبية المتبعة لاعتبار القروض والسلفيات ديون معدومة وكذا الإفصاح عن إجمالي المبالغ المخصصة كخسائر للقروض والسلفيات في تاريخ الميزانية، والتعرف على حركتها خلال الفترة.
- ضرورة الإفصاح عن أية مبالغ تخصصها البنوك لتجنب ومواجهة أي مخاطر بنكية عامة، كالخسائر المستقبلية والمخاطر التي لم تتمكن من التنبؤ بها.

- إنّ البنك ملزم بالإفصاح عند دخوله في معاملات مع أطراف ذوي علاقة عن طبيعة العلاقة ونوع المعاملة وكذلك عناصر المعاملة.

- ضرورة الإفصاح عن إجمالي المبلغ المستحق للالتزامات المضمونة وطبيعة ومبلغ الأصول المرهونة كضمان.

- الإفصاح عن حجم نشاط البنوك كأمناء لإدارة أموال الغير أي إدارته لأصول مملوكة للغير.

كما بين هذا المعيار إمكانية وضع بعض الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للبنوك من أجل تفسير وتفصيل معاني بعض المفردات التي ظهرت بهذه القوائم وفيما يتعلق بتاريخ بدء التنفيذ فيرجع إلى الأول من جانفي1991. إذن فمعيار IAS 30 يستثنى تطبيقه بالبنوك والمؤسسات المالية المشابهة، كما يوضح القواعد الخاصة بتحضير وتقديم القوائم المالية للبنوك، الأمر الذي جعل تبنيه من قبل البنوك يؤثر بشكل كبير على تمثيل كل من الميزانية وجدول حسابات النتاج وجدول التدفقات النقدية، وهو ما ستناوله في العنصر التالي.

1-2- انعكاسات تبني المعيار IAS_{30}:

لقد وضح المعيار المحاسبي الدولي رقم 30 متطلبات العرض والإفصاح العام عن البيانات والمعلومات المحاسبية للبنوك المعدّة من أجل نشرها، كما بين أنّ القوائم المالية التي تنشر فيها هذه المعلومات هي: الميزانية العمومية، قائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، هذا ما يعني أنّ المعيار الدولي رقم 30 هو من حدّد الشروط والقواعد التي تعد وتقدم بها القوام المالية للبنوك، وهو الأمر الذي جعل منه أساس تصميم وتصنيف هذه الفوائم.

- ميزانية البنوك حسب مرجعية IAS_{30}:

ذكرنا سابقا أنّ الفقرة 18 من المعيار المحاسبي الدولي رقم 30 تشترط أن تتم عملية تبويب الأصول والخصوم عند عرض بنود الميزانية حسب طبيعتها، حيث تسجل الأصول حسب سيولتها، أمّا بالنسبة للإلتزامات فتسجل حسب تواريخ استحقاقها، بل إن الفقرة 19 منه أشارت بتفصيل أوسع إلى جل المعلومات الواجب توافرها في ميزانية البنك، كما أعطته الخيار في الإفصاح عن معلوماته من خلال قائمة المركز المالي أو من خلال الملاحق المرفقة بها[41]، ولعلّ هذا ما جعل البعض يتوجهون للقول بأنه لا يمكن الحديث عن نموذج ذو صيغة إجبارية خاص بالميزانية ذات مرجعية تابعة للمعايير المحاسبية الدولية، في حين اكتفى البعض باعتبارIAS_{30-19} كركيزة رئيسية في هذا الصدد، كونه يوضح مختلف المعلومات الواجب الإفصاح في الميزانية والتي نلخصها في الجدول التالي:

شكل رقم 03: نموذج ميزانية بنك حسب IAS

الرقم	الأصول	الخصوم
01	النقدية والأرصدة لدى البنك المركزي.	-الأرصدة المستحقة للبنوك.
02	أذون الخزينة والسندات القابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي.	-الودائع المستحقة للسوق النقدي.
03	الأوراق المالية الحكومية وأوراق مالية أخرى محتفظ بها لغرض المتاجرة.	-المبالغ المستحقة للمودعين الآخرين.
04	أوراق مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة.	-شهادات الإيداع.
05	الإيداعات في بنوك أخرى والقروض والسلفيات الممنوحة للبنوك الأخرى.	-أوراق الدفع والخصوم الأخرى المثبتة بالمستندات
06	توظيفات أخرى في السوق النقدي.	-أموال أخرى مقترضة.
07	القروض والسلفيات الممنوحة للعملاء.	-مخصصات
08	سندات التوظيف.	-خصوم الضرائب
09	مساهمات في المؤسسات.	-فوائـــــد
10	أصول ثابتة.	-رأس مال خاص واحتياطات.
11	أصول غير ثابتة (معنوية).	-فرق التقدير.
12	فرق الاقتناء .	-فروق تقييم الصرف
13	أصول أخرى.	

Source : Christopher Hossfeld, L'Application Des Normes IAS Par Les Banques, L'Exemple Des Banques Allemandes, P4. www.afc.cca.com.

من خلال الميزانية السابقة، والمجسدة حسب معايير IAS نصل للقول بأنها حملت كل المعلومات التي نصّت عليها باقي المعايير المحاسبية الدولية خاصة IAS_1، كما نشير أنه حسب الفقرة 26 من IAS_{30}، لم يتم تحديد ما إذا كانت الارتباطات والالتزامات المحتملة التي تصنف في بنود خارج الميزانيـــة (كالتزامات القروض التي لا يمكن الرجوع عنها، ضمانات القبول البنكي، تسهيلات إصدار الشهادات...الخ) يجب ظهورها في الميزانية (سواء أصول أو خصوم) أو في الملحق مع العلم أن هناك من المراجع المحاسبية المحلية من تجسد جانب خارج الميزانية داخل الميزانية كمرجعي فرنسا وألمانيا[42].

بالإضافة لذلك فقد استحدث IAS_{30} أيضا عملية عدم إجراء المقاصة بين الأصول والخصوم أو العكس، إلا إذا توفر حق قانوني بإجراءها[43].

- جدول حسابات النتائج المعد وفقا لـــIAS_{30}:

يعرف أيضا باسم قائمة الدخل (بيان الأرباح والخسائر وتخصيص الأرباح) التي توضح الطريقة التي يتم بها تبويب الإيرادات والمصروفات وفقا لطبيعتها، وكذا عملية الإفصاح عن مقدار كل بند من الإيرادات أو المصروفات، حتى يتمكن مستخدمي هذه القائمة من تقييم أداء البنك المركزي.

وتشتمل البنود الرئيسية لإيرادات البنك على: أنشطة على الفوائد، رسوم الخدمات، العمولات ونتائج الاتجار، أما البنود الرئيسية لمصروفات البنك فهي تنتج عن: النشاط على الفوائد، العمولات، خسائر القروض والسلفيات، الأعباء المترتبة على تخفيض القيمة الدفترية للإستثمارات والمصروفات الإدارية العامة للبنك[44].

إذن فالمعيار IAS_{30} يقدم توصيات وتفصيلات عن كيفية تمثيل جدول حسابات النتائج للبنك، أمّا عن نشر هذا الجدول فلم يفسر IAS_{30} طريقة نشر معلوماته أي هل يتم نشرها بالجدول أو بالملاحق.

وبالرغم من أنّ IAS_{30} لم يفرض نموذج إلزامي وإجباري لهذا الجدول، إلا أنّ صياغة هذا النموذج ممكنة بالنظر إلى الفقرة العاشرة منه، وهو يتخذ الشكل التالي:

شكل رقم 04 :تبيان جدول حسابات النتائج طبقا للـIAS

الرقم	الأصول
01	إيرادات الفوائد والايرادات المماثلة.
02	مصروفات الفوائد والمصاريف المماثلة.
03	الدخل من أرباح الأسهم.
04	الإيرادات الناتجة عن العمولات والرسوم.
05	مصروفات الرسوم والعمولات.
06	صافي المكاسب الناتجة عن الأوراق المالية بغرض الإتجار.
07	صافي المكاسب الناتجه عن الاستثمار في أوراق مالية .
08	صافي المكاسب الناتجة عن التعامل في عملات أجنبية.
09	الإيرادات التشغيلية الأخرى.
10	الخسائر الناتجة عن القروض والسلفيات.
11	المصروفات الإدارية العامة.
12	إيرادات تشغيلية.
13	ال....في النتيجة الصافية للمؤسسات المشتركة والمؤسسات المماثلة.
14	إيرادات النشاطات العادية.
15	الأصول غير العادية: -إيرادات غير عادية. -نفقات غير عادية.
16	تكاليف الضرائب على النتائج.
17	فوائد minoritaires.
18	النتيجة الصافية للسنة.
19	Résultat de base par action
20	Résultat dilué par action

Source: www.jps-dir.com

إذن يجب أن تفصح قائمة الدخل أو جدول حسابات النتائج عن كل البنود السابقة والتي لا تقتصر عما حدّد المعيار IAS_{30} بل تتعداها إلى معايير أخرى: IAS_1، IAS_{39}، IAS_{28}، IAS_8، IAS_{12}، IAS_{27}، IAS_{33}. الأمر الذي يفسر وجود العديد من التغيرات بين القائمة المعدة وفقا لـــ IAS ومثيلاتها وفقا للمرجعيات المحلية.

– قائمة التدفقات النقدية طبقا لـــ IAS.

لم يتناول IAS_{30} جدول التدفقات النقدية بمعنى أنّ مجلسIAS لم يحدد نموذجا خاص بالبنك، وهذا لا يعني بأنّ هذه الأخيرة ليست بحاجة لمثل هذه القامة بل عليها القيام باستنباطها من خلالIAS_7 الذي يحتوي على شروط خاصة يمكن تطبيقها على المؤسسات المالية فقط (بما فيها البنوك) وهي[45]:

– المقبوضات والمدفوعات النقدية لقبول وإعادة سداد الودائع ذات تاريخ الاستحقاق الثابت.

– المقبوضات والمدفوعات النقدية الناتجة عن التعامل مع العملاء حيث تعكس التدفقات النقدية هنا أنشطة العميل ويشير المعيار بهذا الخصوص إلى ذلك بـــ "قبول ودفع الودائع الجارية الخاصة بالبنك".

– المقاصة بين الإيداعات والمسحوبات منها الناتجة من التعامل مع المؤسسات المالية الأخرى.

– السلفيات والقروض النقدية المقدمة للعملاء وإعادة سداد هذه القروض والسلفيات.

ويشجع المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 المؤسسات (بما فيها البنوك) تمثيل هذا الجدول باستخدام الطريقة المباشرة التي توضح أهم أنواع التدفقات الداخلية والخارجية غير المتوقعة للخزينة كما يسمح IAS_7 بالتمثيل غير المباشر للتدفقات المرتبطة بالنشاطات التشغيلية، والذي يلخص بحساب النتيجة الصافية لنتائج الصفقات، دون نتائج الخزينة[46].وفيما يلي نموذج لقائمة التدفقات النقدية على الطرية المباشرة:

شكل رقم 05 : قائمة التدفقات النقدية وفقا لـــ IAS

تدفقات نقدية من أنشطة التشغيل
– متحصلات الفوائد والعمولات.
–الفوائد المدفوعة.
– ديون معدومة محصلة سبق إعدامها.
– مدفوعاتها نقدية للموظفين والموردين.
– أرباح التشغيل قبل حساب التغيرات في الأصول المرتبطة بالتشغيل(الزيادة)أو النقص في الأصول المرتبطة بالتشغيل.
– أموال قصيرة الأجل.
– ودائع يتم الاحتفاظ بها لأغراض الرقابة المالية أو النظامية.
– أموال مقدمة للعملاء.
– صافي الزيادة في متحصلات بطاقة الائتمان.
– أوراق مالية أخرى تجارية (قصيرة الأجل).
– الزيادة أو النقص في الخصوم المرتبطة بالتشغيل.
– ودائع من العملاء.

– شهادات الإيداع القابلة للتداول.
– صافي التدفق النقدي من أنشطة التشغيل قبل ضريبة الدخل.
– ضرائب الدخل المدفوعة.
– صافي التدفق النقدي من أنشطة التشغيل قبل ضريبة الدخل.
– ضرائب الدخل المدفوعة.
–صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل.
– التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار.
– بيع فرع معين.
– توزيع أرباح محصلة .
– فوائد محصلة.
– عوائد من بيع الأوراق المالية غير المتداولة (طويلة الأجل).
– شراء أوراق مالية غير متداولة (طويلة الأجل).
– شراء أصول ثابتة.
– صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة الاستثمار.
– تدفقات نقدية من أنشطة التمويل.
– إصدار رأس مال مقترض. – إصدار أسهم ممتازه. – رد قروض طويلة الأجل. – صافي النقص في القروض الأخرى. – توزيعات أرباح مدفوعة.
– صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل.
– أثر تغيرات أسعار الصرف على النقدية وما في حكمها.
–صافي الزيادة في النقدية وما في حكمها.
– النقدية وما في حكمها في بداية الفترة.
– النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة.

المصدر: طارق عبد العال، موسوعة معايير المحاسبة، مرجع سبق ذكره، ص .

وقد اختلفت المرجعيات المحاسبية المحلية حول نشر هذه القائمة أو عدم نشرها، فالبنوك الفرنسية مثلا، لم تكن مجبرة على نشرها، وإن حدث ونشرتها فيكون ذلك تطوعا وليس إلزاما، ولكن انطلاقا من 2005 أصبحت عملية تبنيها للـــ IAS أمرا مفروضا، وبالتالي فالبنوك الأوروبية بما فيها الفرنسية عليها إعتماد هذا النموذج من قائمة التدفقات النقدية التي تتبع المعيار المحاسبي الدولي رقم 07، مع العلم أنه أصبح يسمح لها بعمل نموذج واحد للحسابات المجمعة وفقا للمعايير الدولية، ليضاف إلى نماذج الحسابات المجمعة المحلية كملحق بشرط أن تكون الحسابات الدولية المعمول بها متكافئة مع الحسابات المجمعة المحلية الألمانية، فيما يتعلق بالمحتوى المعلوماتي[47].

في الأخير نشير إلى أن المعيار المحاسبي الدولي رقم 30 الخاص بالبنوك والمتعلق بالإفصاح عن القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة يعالج فقط (مثل ما يدّل عليه اسمه) كيفية تمثيل الميزانية وجدول حسابات النتائج، ولكنه لا يعالج إشكالية التقييم، بمعنى أنه لم يتوفر لحد الآن معيار محاسبي دولي خاص بتقييم أصول وخصوم البنوك، على الرغم من توفر معايير محاسبية دولية تكتسب عملية تطبيقها أهمية أكبر لدى البنوك منه على المؤسسات الصناعية كالمعيار IAS_{39}، كما أن البنوك عليها إتباع – في إطار خصوصية نشاطاتها – مجموعة أخرى من المعايير المحاسبية الدولية: IAS_1، IAS_7 ، IAS_{12} ، IAS_{14} ، IAS_{17} ، IAS_{21}، IAS_{25}، IAS_{32}.

ولعلّ ما يؤكد هذا ما نصت عليه الفقرة 4 من IAS_{30}، التي أشارت إلى أنّ ما هو إلا عبارة عن تكميلة للمعايير المحاسبية الدولية الأخرى التي تنطبق على البنوك .

2- معيار IAS_{39} وتبني مفهوم القيمة العادلة « Juste valeur »:

لقد أصدر IASB المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 في ديسمبر 1998، وحدّد يومها عام 2001 كسنة لبداية تطبيقيه على الأدوات المالية، فبالرغم من أن هذا المعيار قد أقّرته IASC لتأخذ به مجمل المؤسسات المتعاملة بالأدوات المالية، إلا أنّ الملاحظ عليه شدّة تأثيره على البنوك نظرا لسيطرة الأدوات المالية على كامل تكوينات ميزانياتها، كما يؤخذ على هذا المعيار اعتماده وارتكازه على نموذج تقييم الأصول والالتزامات المالية بالقيمة الصحيحة أو العادلة.

2-1- لمحة عن معيار IAS_{39} :

أدّى تنامي استخدام الأدوات المالية وتزايد شدة تعقيدها إلى خلق تحديات كبيرة أمام الهيئات الدولية الواضعة للمعايير، من بينها لجنة المعايير المحاسبية الدولية التي حاولت جاهدة في 1989 وضع قاعدة شاملة تغطي موضوعات الاعتراف وإلغاء الاعتراف، القياس، العرض والإفصاح، لتتوصل في الأخير إلى إيجاد قواعد موحدة للتطبيق على كل من الأصول والالتزامات المالية، تمثلت في وضع ومناقشة مسودتين هما: E_{40} الصادرة في عام 1991، E_{48} الصادرة في عام 1994، بعدها أدركت أنه من المستحيل إصدار معيار واحد يعالج كل القضايا السابقة [48].

اعتبارا من ذلك اتجهت مجهودات اللجنة في خطين متوازيين[49] :

– الأول: نجم عنه إصدار المعيار المحاسبي الدولي رقم "32" في عام 1995، والذي تحددت فيه متطلبات العرض والإفصاح.

– الثاني: ارتبط بالأمور الأكثر تعقيدا(كالاعتراف،إلغاء الاعتراف والقياس) والتي أعيد إخضاعها للعديد من المناقشات والمداولات، الأمر الذي نتج عنه إصدار المسودة رقم 62 (E_{62}) في منتصف عام 1998، ثم أعقبها بعد ذلك في نهاية نفس السنة إصدار المعيار IAS_{39}.

ومنذ ذلك الوقت اعتبر IAS_{39} كأول معيار شامل تصدره لجنة معايير المحاسبة الدولية حول موضوع الاعتراف وإلغائه والقياس بالرغم من وجود معايير سابقة تناولت جزءا من هذه المواضيع – التي تخضع لنطاق

معيار IAS_{39} ابتداءا من 1998 والتي اتخذها IASC بالحسبان خلال قيامها بالتعديلات والمراجعات لمجمل المعايير المحاسبية الدولية مؤخرا- كالمعيار المحاسبي رقم 25 (تمّ إلغاؤه) والمعيار المحاسبي الدولي رقم 32 الذي يعتبر IAS_{39} كمعيار مكمل له كونه تناول أساليب تصنيف الأدوات المالية من قبل مصدريها كمطلوبات أو حقوق مساهمين وكذا تصنيف الفائدة وأرباح الأسهم والمكاسب والخسائر المتعلقة بذلك، بالإضافة إلى اعتبار IAS_{32} المعيار المختص بالإفصاح عن المعلومات المرتبطة بالأدوات المالية [50].

كما وضّح IAS_{39} من خلال فقراته وجوب الاعتراف بكافة الموجودات والمطلوبات المالية بما في ذلك كافة المشتقات في الميزانية العامة، بحيث أكّد كمرحلة أولى على ضرورة الاعتراف بها مبدئيا عن طريق التكلفة المطفأة التي هي تعبر عن " القيمة المعطاة أو المستلمة لامتلاك الأصل المالي أو المطلوب مضافا إليها مقدار المكاسب أو الخسائر التعويضية المحددة"[51]، ليتم بعدها الانتقال كمرحلة ثانية إلى قياسها وفقا للقيمة العادلة والتي يمكن تعريفها على أنها السعر الذي يمكن أن يتبادل من خلاله أصل أو يسوى م خلاله خصم بين طرفين خبيرين أو مؤهلين لا تربطهم أي علاقة ويتفاعلان بكل حرية [52].

ولتسهيل عملية قياس أصل مالي بعد الاعتراف المبدئي به، يصنف معيار IAS_{39} الأدوات المالية الواجب إثباتها بالقوائم المالية إلى أربع فئات هي [53]:

- استثمارات مالية بغرض المتاجرة.
- استثمارات مالية متاحة للبيع ولكن محتفظ بها لأغراض المتاجرة.
- استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
- القروض والذمم المدينة التي أوجدتها المؤسسة، والتي هي غير محتفظ بها للمتاجرة.

ومن بين كل هذه الفئات نستثني الرابعة من قياسها طبقا للقيمة العادلة وتبقى مسجلة حسب قيمة التكلفة المطفأة، بالإضافة إلى فئات أخرى هي[54]:

- الاستثمارات الأخرى ذات الاستحقاق الثابت مثل: الأدوات المالية للدين والأسهم الممتازة القابلة للاسترداد إجباريا والتي تنوي المؤسسة الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق.

- الموجودات المالية التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق به (كبعض أدوات حقوق الملكية المدرجة في السوق دون سعر، وبعض المشتقات المرتبطة بتسليم أدوات حقوق ملكية غير المدرجة والتي يجب تسويتها بموجبها).

كنتيجة لما سبق نشير إلى أنّ IAS_{39} هو عبارة عن شرح لمجموع المبادئ المحاسبية وقواعد التقييم المطبقة على الأدوات المالية، والتي لا تحتوي فقط على الأدوات المشتقة (خيارات، مبادلات ومستقبليات) بل تتعداها لتحتوي الأدوات المسماة بالأدوات الأولية أو التقليدية (أسهم، سندات)[55]، كما أنّ IAS_{39} لا يطرح فقط المحاسبة البنكية ولكن تأثيره الواسع دون شك والملاحظ على هذا القطاع، جعل تطبيقه يختص أكثر بميزانيات البنوك التي

تتميز مكوناتها بسيطرة تامة للأدوات المالية، لاسيما في ظل توجه أغلبية البنوك في العالم إلى اتباع سياسة الشمولية في أنشطتها (الاستثمار في السوق المالي، اعتماد سياسة التوريق للديون)[56].

2-2- تبني مفهوم القيمة العادلة : تضارب بين المزايا والمخاوف.

لقد سيطر مبدأ التكلفة التاريخية على تموين الميزانيات العمومية في المحاسبة التقليدية، والذي ارتكز على ضرورة إعطاء صورة توضيحية للوضعية المالية لمؤسسة ما في تاريخ معين، وكذا تأكيد نتيجة أعمالها ونشاطاتها خلال نفس الفترة، لكن بتطور الحياة الاقتصادية تبين أن الفهم الدقيق للمخاطر والتقييد المحاسبي لبعض العمليات (اقتناء مؤسسة، خلق قيمة...) يحتاج إلى تحديد انعكاس الأحداث المستقبلية وبالتالي بزوغ فكرة حساب بعض مكونات الميزانية بالقيمة الملاحظة للتدفقات المستقبلية وليس بالتكلفة التاريخية(وهو المفهوم المبدئي للقيمة العادلة)[57].

على المستوى الدولي، تعود أولى المجهودات الدولية في نشر هذا المفهوم المستحدث إلى نشاط IASB الذي اعتمد في ذلك على المرجعية الانجلوساكسونية عند خلق المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 المرتكز على فرض استخدام القيمة العادلة عند تقييم الأدوات المالية بالميزانية العامة، وحدّد أيضا تعريف دقيق لهذه القيمة حيث اعتبرها: "المبلغ الذي يمكن مقابله استبدال الأصل أو تسوية مطلوبات بين أطراف مطلعة وراغبة في عملية تتم بحسن نية بين أطراف ليست ذات مصلحة"[58].

إذن من خلال التعريف يمكن القول أنّ القيمة العادلة هي سعر الشراء للأصول المحازة والخصوم المصدرة، أو سعر البيع للحصوم المحارة أو الأصول المستقبله [59].

وتشمل الحالات التي تكون فيها القيمة قابلة للقياس بشكل موثوق الأدوات المالية التالية[60]:

الأداه المالية التي يوجد لها عرض سوق معلن في سوق أوراق مالية نشط لتلك الأداة.

- أداة دين تم تقييمها من قبل وكالة تقييم مستقلة ويمكن تقدير تدفقاتها النقدية بشكل معقول.
- أداة مالية لها نموذج تقييم مناسب والتي يمكن بشكل موثوق به قياس مدخلات البيانات لذلك النموذج لأنّ البيانات تأتي من أسواق نشطة.

انطلاقا من الحالات السابقة يمكن التمييز بين وضعيتين مختلفتين في تقدير القيمة العادلة [61]:

- إما وجود سوق نشط حيث يعتبر سعر السوق المعروض المناسب لأصل محتفظ به أو مطلوب سيتم إصداره هو عادة سعر العرض الحالي، وبالنسبة للأصل الذي سيتم امتلاكه أو المطلوب الذي سيتم الاحتفاظ به هو العرض الحالي أو سعر الطلب، وعندما لا تكون أسعار العرض الحالية متوفرة فقد يوفر سعر أحدث عملية دليلا على القيمة العادلة، شريطة الحرص على أن لا يكون هناك تغير كبير في الظروف الاقتصادية بين تاريخ العملية وتاريخ تقديم التقرير، بمعنى أنه في حالة السوق النشط، القيمة العادلة هي سعر السوق الذي يقصد به: " المبلغ الذي يمكن الحصول عليه من خلال بيع أو دفعه من أجل حيازة ملكية أداة مالية في سوق نشط"[62]الأمر الذي يفسر تطابق القيمة العادلة هنا مع القيمة السوقية للورقة المالية.

– وإما عدم وجود سوق نشط، الأمر الذي يستوجب تقدير القيمة العادلة باستخدام أفضل المعلومات والأساليب المتاحة لذلك، كأن يتم مثلا تعديل عروض الأسعار المعلنة للتوصل إلى مقياس موثوق به للقيمة العادلة (كحساب المتوسط للأسعار) أو أن يتم الرجوع إلى القيمة الحالية في السوق كأداة أخرى مماثلة للأداة المراد تقييمها (والتي تتسم بصغر حجم الكميات المتداولة منها).

إذن فمصطلح La juste valeur هو عنصر مركزي في المعايير المحاسبية الدولية اقترحته IASC كأساس لتقييم كل الأصول والخصوم المالية، اعتقادا منها بأن تطبيقه سيخلف العديد من المزايا للمؤسسات، وهو نفس ما أكدته بعض الدراسات على القيمة العادلة حيث أوضحت أن المحاسبة المرتكزة على القيمة العادلة تعطي صورة أكثر واقعية وأحسن مصداقية من تلك التي تمنحها المحاسبة المعتمدة على التكلفة التاريخية، والتي سمحت بوجود ثغرات محاسبية مكنت الإداريين من الإفصاح عن معلومات مغايرة للواقع تمويها منهم للسلطات الرقابية، وتهربا من السلطات الضريبية.

وكنتيجة لما سبق أثير جدل واسع حول تبني القيمة العادلة ، نتج عنه أن تمايزت وجهات النظر واختلفت الآراء حول هذا المصطلح المستحدث لتفرز في الأخير عن ظهور فريقين اثنين أحدهما مؤيد لتبني هذه القيمة والآخر معارض له.

فالفريق الأول أيد اعتماد القيمة العادلة مستندا في ذلك على حجج عدة لخصت القيمة العادلة عند تسجيل وتقييم الأدوات المالية بالميزانية، وأكدت أن التقيد بهذا المبدأ سوف يوفر معلومات دقيقة وأكثر شفافية للمستثمرين والمساهمين وكل من يهمه الأمر، كما سيسمح بإجراء عمليات مقارنة بسهولة تامة، إضافة إلى انه سيوفر إمكانيات دقيقة للتنبؤ بوضعية المؤسسات مستقبلا، ناهيك عن تقليصه لأساليب التحكم المحاسبي الممنوحة للإداريين والمسيرين، وهو ما سيؤدي في الأخير إلى تسهيل عملية توجيه الموارد المالية إلى الاستثمارات الأكثر مردودية. ويعتبر كل من Alli و Nelson من مؤيدي هذا الفريق، ويظهر ذلك من خلال ما توصلا إليه من نتيجة عندما قام كل واحد منهم بدراسة على القيمة العادلة سنة 1996، أثبتت أن المعلومات المتوفرة في الملحق عن La juste valeur للأدوات المالية تسمح بتفسير أحسن لسعر أسهم البنوك أكثر من المعلومات التي قيمت بالتكلفة التاريخية [63].

في حين أن الفريق الثاني عارض فكرة تبنيها مرتكزا في ذلك على مخاوفه الناجمة عن الصعوبات التقنية والتطبيقية للقيمة العادلة، حيث أكد أن الأخذ بهذا المبدأ سوف ينجر عنه عدّة سلبيات، ارتبطت إحداها بصعوبة الانتقال من الرجعية التقليدية إلى المرجعية المستحدثة، لاسيما بالنسبة للدول الأوربية غير الأنجلوساكسونية التي تبتعد قواعدها المحاسبية كليا عنه الميل للتقييم بالقيمة العادلة ولا تزال مرتكزة على التسيير والمحاسبة بالتكلفة التاريخية، فالمعايير الفرنسية مثلا، لا تسمح للبنوك بتسجيل مجمل الأدوات المالية بقيمة السوق، وتكتفي فقط بمنحها حرية تقييد الأدوات المالية لغرض المتاجرة بتلك القيمة في ظل شروط معينة، في حين أن الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (كسندات الاستثمار) تسجل بالتكلفة التاريخية، أما فيما يخص سندات التوظيف

التي لا تتعلق بصفقات السوق المنظمة فتقيد بالقيمة الأقل ارتفاعا بين التكلفة التاريخية وقيمة السوق[64] .لتتغير هذه المرجعية بعد أن أصبح لزاما على البنوك الفرنسية تبني معايير IAS، الأمر الذي نتج عنه أن حدثت ابتكارات مهمة على المحاسبية الفرنسية، فتحوّل أسلوب تقييم الأصول والخصوم المالية من التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة وتحولت معه بنية الميزانية، خاصة بعد أن حدد IAS_{39} مجموع الاستثمارات المالية الواجب تقييدها بالقيمة العادلة، وفرص تعديل هذه القيمة في حالة السوق غير النشط.

بالإضافة إلى أن هناك صعوبة أخرى تتمثل في تطبيق La juste valeur على بعض النشاطات البنكية خاصة التقليدية منها، كالودائع تحت الطلب وقروض الزبائن والتي تمثل أحد أهم مكونات الميزانية والجانب الأكبر منها. فمثلا الودائع تحت الطلب يصعب تحديد قيمتها العادلة نظرا لتميزها بالسيولة، وكذلك لعدم توفر سوق خاص بها يسهل من عملية قياسها بهذه القيمة، لذلك يلجأ لاختيارات تقدير القيمة تماثلا مع قيم عادلة لنشاطات أخرى مشابهة لها، وهو ما ينخر بميزة الشفافية التي تمنحها معايير IAS فهي قد أتت من أجل توحيد الاختيارات التي كانت متاحة في المرجعيات المحاسبية السابقة- ناهيك على أن الحساب بالقيمة العادلة سوف يؤدي إلى زيادة تعرض الميزانيات لتقلبات الأسواق المالية [65].

إذن فبالرغم من المزايا التي توفرها القيمة العادلة عند تبنيها، فإن المعارضين اتخذوا من بعض الانتقادات الموجهة إليها كحجج عليها، دون اكتراث منهم بما يمكن من أن تخلفه من إيجابيات، الأمر الذي جعل من هذا التضارب في الرؤى سببا في التأخر بتطبيق معايير IAS على البنوك والإبقاء عليها مجرد نظريات ودراسات.

2-3- أثـــر IAS_{39} على البنـــوك:

إن التطبيق الفعلي للـــ IAS_{39} من المفروض أنه بدأ منذ الأول جانفي 2005 على الحسابات الموحدة للشركات المسجلة في السوق الأوروبي المنظم (بما فيها البنوك)، لكن هذا التطبيق صاحبه بعض التحفظات بسبب ما ولده من انشغلات عدة، لاسيما فيما يخص تطبيقها بالبنوك، ومدى إمكانية تأثير معيارIAS_{39} على حسابات البنوك وعلى التوازن المالي لها، ففي الواقع حتى إذا كان IAS_{39} يسمح بإيجاد نوع من التوافق في تمثيل هذه الحسابات وبالتالي قابلية مقارنتها، فان هذا التوافق سيكون جزئيا بسبب الاختيارات التي يمنحها في تمثيل هذه الحسابات والتباعدات الممكنة عند تفسير نصوصه، فالمعيار IAS_{39} يقترح الرجوع إلى مفهوم القيمة العادلة عند تقييم الأدوات المالية، وهو الأمر الذي سيحدث تذبذبات (Votalités) في ميزانية وحسابية نتائج البنوك، باعتبار إن استعمال هذه القيمة عند حساب النتيجة ورؤوس الأموال الخاصة بها، يستوجب الأخ بفائض القيمة المستقبلية (La plus values la tentes)، أين خاصة الموثوقية وإمكانية التحقق على المدى القصير غير متوفرة، كذلك اعتماد القيم العادلة عند تقييم الأدوات المالية أو تعديلها بالنسبة للأدوات المالية التي ليست لها قيمة سوقية ملاحظة في سوق نشيط وسائل، تستطيع أن تؤدي إلى حدوث أخطار مرتبطة بالسوق المالية، إضافة إلى أن بعض النصوص لمعيار IAS_{39} والمتعلقة بالمعالجة المحاسبية لعمليات التغطية ليست دائما متناسقة مع مبادئ التسيير الجيد للأخطار، أيضا المعيار IAS_{39} لم يوفر تغطيات لمعظم الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها البنوك.

ولتأكيد ما سبق قوله ندرج هذه الدراسة التي توضح أهم التغيرات التي سيحدثها الإنتقال من المرجعية الفرنسية إلى معايير **IAS** على حسابات ورؤوس أموال ثلاث مجموعات بنكية فرنسية هي: Société générale, Crédit agricole(SA), BNP Paribas، وذلك على معطيات منشورة (الميزانيات الختامية لـــ 2004/12/31 حسب المعايير الفرنسية، والميزانيات الافتتاحية لـــ2005/01/01 حسب مرجعية **IAS**)، حيث توضح هذه الدراسة وجود تغيارات أساسية ملاحظة على مستوى الميزانية يمكن تلخيصها فيما يلي(*):

- تؤكد هذه الدراسة أن تطبيق **IAS** أثر كثيرا على هيكل الميزانية، فهي توضح حدوث ارتفاع في جميع الميزانية للبنوك الفرنسية الثلاث بنسبة 12.6% وترجع ذلك الارتفاع إلى إدخال المشتقات المالية في الميزانية بالقيمة العادلة(تمثل 14% من جميع الميزانية المقيمة **IAS**)، وأيضا إلى إعادة تقييم بعض الأصول المسجلة سابقا بالتكلفة التاريخية عن طريق القيمة العادلة، كما أدخل هذا التبني **IAS** ارتفاع بالأموال الخاصة قدرت نسبتها بـــ5.8% في المجموع، إضافة إلى إبرازها (أي الدراسة) لعدة تغيرات أساسية على الأصول والخصوم فحسبها أن سجلت أن أصل (Gooduill) للبنوك الثلاث تغيرت بنسبة مقدرة بـــ26.7% ويعود هذا إلى الأخذ عند حساب (Gooduill) بالمعايير الفرنسية لبعض العناصر المسجلة كأصول معنوية والتي لا تكفي في شروط تسجيل الأصول المعنوية حسب IAS_{38} كما برهنت الأسباب التي أدت إلى انخفاض مؤونة الأعباء والأخطار بنسبة -6.8% .

- برهنت هذه الدراسة أيضا على أن تبني **IAS** أدى إلى تذبذب في رؤوس الأموال الخاصة وكذا النتيجة الصافية، حيث يوضح تحول الوسيط البنكية الفرنسية تبني **IAS** إلى ارتفاع إيجابي بنسبة 5.8% في المتوسط، وكذلك إلى تذبذب عال في النتيجة الصافية، وترجع هذه الدراسة ذلك إلى: فائض القيمة المستقبلية للأدوات المالية المحازة للبيع والتي تندرج ضمن رؤوس الأموال الخاصة، تبني القيمة العادلة عند تقييم بعض أدوات التغطية والتي تدخل ضمن حساب رأس المال وإعادة التصنيف لبعض الأدوات المالية ما بين الديون أو رؤوس الأموال الخاصة.

ولم يقتصر تأثير IAS_{39} على ميزانيات البنوك فحسب بل تعداها للتأثير على هياكلها وإطاراتها، الأمر الذي تطلب منها إستخدام أساليب تسيير واستراتيجيات حديثة لتستطيع التكيف مع هذا التطور المحاسبي عن طريق إدخال تعديلات على إجراءاتها لتكون مستعدة لمواجهة متطلبات IAS_{39}، ولتتمكن من التواصل سواء داخليا أو خارجيا.

3- البنوك الجزائرية ومعايير المحاسبة الدولية:

في سياق تأهيل البنوك الجزائرية لتكون أكثر قدرة على منافسة البنوك الأجنبية، أصبح يتداول على الساحة المالية الوطنية وجوب اعتمادها المعايير المحاسبية الدولية كأحد أهم أساليب التأهيل - كونها تعبر عن القواعد العالمية الواجب اتباعها عند القيام بالإفصاح عن أي نشاط بنكي أو الاعتراف به وتقييمه بالميزانية- لا سيما في ظل انفتاح السوق البنكية والمالية الجزائرية على متعاملين أجانب، وتبني الحكومة الجزائرية لسياسة جذب الاستثمار الأجنبي في المجال البنكي سواء في شكل خوصصة أو شراكة واتجاه البنوك الوطنية خلال السنوات إلى تبني سياسة

توريق القروض الرهنية، ناهيك عن مشروع تحسين البنية المحاسبية وإعادة تأهيل المخطط المحاسبي الوطني والذي يندرج ضمن مساعدات البنك العالمي.

3-1 واقع البنوك الجزائرية:

لم يستعد البنك المركزي دوره كبنك للبنوك ، مكلف بتسيير السياسة النقدية ومراقبتها إلا بعد أن تم قطع الصلة بينه وبين الخزينة بموجب القانون رقم 86-12 الصادر في 19 أوت 1986 الذي وضح أن البنك هو الملجأ الأخير للإقراض ، وأن البنوك التجارية هي مؤسسات تمويلية بإمكانها استلام الودائع مهما كان شكلها، ومنحها كقروض بشرط المتابعة[66]، وفي سنة 1988 تم تعديل القانون السابق بإصدار مرسوم رقم 88-06 في 12 جانفي 1988 والذي اعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي أي أن نشاط البنك أصبح يعتمد على قواعد التجارة المبنية على مفهوم المردودية والربحية والتوجه نحو تحقيق المردودية المالية للمشاريع الاستثمارية[67].

وتماشيا مع التغيرات الاقتصادية التي عرفتها نهاية عشرية الثمانينات، قامت السلطات النقدية بالمصادقة على قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990، والذي أعاد تنظيم النشاط البنكي من خلال تغيير تسمية البنك المركزي ببنك الجزائر، ومنحه حق ممارسة جميع الصلاحيات التقليدية الخاصة بالبنوك المركزية، إضافة إلى فتح مكاتب معتمدة في الجزائر لممثلي البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية كبنك البركة الذي تأسس في 06 ديسمبر 1990 وبنك الاتحاد الذي أنشأ في 07 ماي 1995 [68]، كما سمح هذا القانون بتعزيز الرقابة البنكية من خلال إنشاء لجنة الرقابة المصرفية التي تقوم بالمراقبة اعتمادا على الوثائق المستندية والزيارات الميدانية وإقرارها للعقوبات التأديبية على البنوك إذا ثبت عليها أي مخالفات والتي قد تصل حتى إلى حد التوقيف عن ممارسة المهنـــــة[69]، وكذلك إنشاء ثلاث مركزيات هي: مركزية الأخطار وعوارض الدفع والميزانية، لاعتمادها كقاعدة للمعطيات وكمراكز للمعلومات الضرورية لتساعد على اتخاذ الحذر والاحتياط ،وتقوم بالإفصاح عن نشاط البنوك والمؤسسات المالية من خلال نشر تقارير إعلامية عما تم تسجيله في نهاية كل سنة ، فمثلا مركزية الأخطار أنيط لها عملية التبليغ عن القروض الممنوحة من قبل البنوك عند عتبة 02 مليون دينار، وقد سجلت خلال سنة 2004 حوالي 24816 بلاغ أما عن مركزية عوارض الدفع فتقوم بتبليغ السلطات النقدية بالمعلومات عن عدد عوارض الدفع (كالتي ترتبط بإصدار صكوك دون رصيد) التي قدر عددها سنة 2004 بـــ 31271 بلاغ بقيمة 18 مليار دينار جزائري ، وقّفت من خلالها 5805 شيك، وفيما يتعلق بمركزية الميزانيات فهي تهتم بدراسة وتحليل ميزانيات البنوك[70].وانطلاقا من سنة 1994 خضع النظام البنكي لعمليات تأهيل عديدة، ارتبطت أولها ببرنامج التصحيح الهيكلي الذي أبرمته الجزائر مع FMI والذي نجم عنه إعادة هيكلة للبنوك العمومية عن طريق تحرير أسعار الفائدة واعتماد أسعار الصرف المرنة، وأخيرا السماح بطلب رخص إنشاء البنوك الخاصة(بنك الخليفة الذي اعتمد في 27 جويلية 1998).

أما عن ثاني عملية تأهيل لها، قد تجسدت من خلال إدخال عدة تعديلات على قانون النقد والقرض ليصبح أكثر تأقلما مع ظروف العولمة والتحرير المصرفي، والتي أسفرت عن ظهور فضائح وهزات مالية مست مجموعة من البنوك الوطنية الخاصة، ويعتبر المرسوم رقم: 01-01 والمؤرخ في سنة 2001 أحد أهم هذه التعديلات، كونه ألحق مهمة تعيين محافظ بنك الجزائر ونوابه بالمراسيم الرئاسية، واعتبر مجلس النقد والقرض هيئة مستقلة عن مجلس إدارة بنك الجزائر، بالإضافة إلى الأمر رقم 11/03 الصادر في 26 أوت 2003 والذي منح السلطات النقدية حرية التدخل في النشاط البنكي لتدعيم الرقابة البنكية، بعدها بسنة وبالضبط في مارس 2004 تم إصدار كل: القانون 01/04 الذي أوصى بضرورة رفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك إلى 2.5 مليار دج، القانون 02/04 الذي حدد شروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى بنك الجزائر، القانون 03/04 الذي تعلق بنظام ضمان الودائع البنكية الذي يرتكز على تعويض المودعين في حالة عدم قدرتهم الحصول على ودائعهم عند إعلان بنوكهم ذلك[71].

وتحتكر البنوك التجارية العمومية مركز الريادة في النظام البنكي الوطني مقارنة بمثيلاتها الخاصة، فهي لوحدها تسيطر على إجمالي ودائع بقيمة 1579686 مليون دينار جزائري سنة 2004، أي أنها تستحوذ على ما نسبته 93.5% من إجمالي ودائع البنوك الجزائرية (عمومية وخاصة) والتي قدرت بـــ: 2705372 مليون دينار جزائري سنة 2004.

كما بلغت حصتها من القروض الموجهة لتمويل الاقتصاد الوطني نسبة 92.9 %سنة 2004 مقابل 7.1 % للبنوك الخاصة خلال نفس السنة[72].

فالملاحظ على تجربة البنوك الجزائرية فشلها بالنظر إلى ما يحدث على الساحة البنكية العالمية، لا سيما بعدما شهدته من فضائح مالية كشفت عن ضعف النظام المحاسبي الوطني الخاص بالبنوك والتي تطلبت معها وجوب تبني البنوك الوطنية لمعايير IAS.

3-2 حاجة البنوك الجزائرية لتبني معايير IAS:

إن حاجة البنوك الجزائرية لتبني معايير IAS تزايدت بدرجة كبيرة بعدما شرعت الجزائر خلال السنوات الأخيرة في تطوير مخططها المحاسبي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية ليكون منسجما مع المحيط الاقتصادي المتولد عن الإصلاحات الاقتصادية التي انطلقت فيها الجزائر منذ أكثر من 16 سنة والتي تبقى عملية التأقلم مع ظاهرة العولمة وإبرام عقد الشراكة مع الاتحاد الأوربي، وكذا الانضمام المرتقب لمنظمة التجارة العالمية من أهمها، هذا من جهة، أما من الجهة الثانية فإن عصرنة المخطط المحاسبي الوطني تهدف أساسا إلى تلبية احتياجات المستخدمين الجدد للمعلومات المحاسبية والمالية الذين ظهروا بالاقتصاد الجزائري كمستخدمين محليين أو أجانب حاليين أو مستقبليين، والذين مارسوا ضغطا كبيرا على السلطات من أجل التسريع في وتيرة إصلاح النظام المحاسبي الوطني[73].

إن مشروع عصرنة المخطط المحاسبي، قد بدأ خلال الثلاثي الثاني لسنة 2001 عن طريق تمويل مقدم من البنك العالمي، والذي يندرج ضمن مشروعه بتولي مساعدة بعض الدول على النهوض بالمجال المحاسبي الذي يحكم تسيير

مؤسساتها خاصة بالنسبة للدول التي سجلت إفلاسات عدّة مؤسسات لأسباب محاسبية أو تلك التي سجلت فضائح مالية صعب الكشف عنها لاتباع أساليب محاسبية غير واضحة، لهذا لجأت الجزائر إلى مجموعة فرنسية لتعهد لها بمسؤولية بناء مخطط محاسبي جديد للشركات بتعاون ضيق من قبل هيئة استشارية هي مجلس المحاسبة الوطني الذي أنشئ في 1996 تحت وصاية وزارة المالية[74].

إذن فقرار تبني البنوك الجزائرية للمعايير المحاسبية الدولية هو أمر إجباري وحتمي وليس إداري، نظرا لوجود مجموعة من الأسباب يمكن تلخيصها فيما يلي [75]:

- الاتفاقيات المتعددة والثنائية التي أبرمتها الجزائر (اتفاق الشراكة الأوروجزائرية) والتي تطمح لإبرامها (احتمال إنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة)، إلى جانب السياسات التي وضعتها السلطات الوطنية من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومشاريع الشركات المتعددة الجنسيات، والتي تفرض على الاقتصاد الجزائري ضرورة تبني معايير IAS عند تأهيل النظام البنكي والبنوك الوطنية، خاصة بعدما أعلن الاتحاد الأوربي إلزامية تطبيق البنوك المقيدة بالبورصات الأوربية للمعايير المحاسبية الدولية، وهو ما يصعب جدا من عملية التعامل بينها وبين البنوك الوطنية في مجال الاستثمارات في ظل غياب لغة محاسبية موحدة للتقييم بين الطرفين، وكذلك النتائج الاقتصادية التي سيسفر عليها الانضمام لمنظمة التجارة العالمية على البنوك الوطنية من تزايد في التعامل مع المشتقات المالية والبنكية لدحر المخاطر السوقية الكبيرة وتزايد التعرض للأزمات البنكية، وأمام هذا الوضع، وجب البحث عن أفضل الممارسات الإدارية والمحاسبية لمعالجة البيانات المالية وجعلها أكثر شفافية وأكثر قابلية للمقارنة كانعكاس المعايير المحاسبية الدولية، أما بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات فإن استثمارها بالجزائر مرهون بإلزام بنوكنا الوطنية تبني قواعد محاسبية متعارف عليها على المستوى العالمي لتسهيل عملية قراءة القوائم المالية المعدّة بدلا من اعتماد المبادئ المحاسبية الوطنية التقليدية والتي تصعب من قراءة هذه القوائم ما يجعل من الشركات والمستثمرين يلجؤون إلى محللين ماليين ومؤسسات مختصة، وبالتالي زيادة في تكلفة الاستثمار التي هي ليست مضطرة لتحملها، ما يعني أنه أي شركة متعددة جنسيات تستثمر حيث ما يكون جو الاستثمار مناسبا لأهدافها المتمثلة في تحقيق أكبر ربح ممكن مع أقل تكاليف.

- تأخر مشاريع خصخصة البنوك الوطنية بسبب غياب الشفافية المحاسبية، واستغراق وقت طويل عند تقييم أصول وخصوم أي بنك وطني أو محاولة تحديد لمركزه المالي، حيث وبعد أن لجأت السلطات الجزائرية إلى صندوق النقد الدولي ومطالبته المساعدة في تقييم الوضع المالي والبنكي الجزائري خلال أواخر سنة 2002، نصح خبراء صندوق النقد الدولي بعد زيارتهم المتعددة للجزائر، بضرورة خوصصة البنوك الجزائرية باستخدام عدّة أساليب هي[74]:

- القضاء على الديون المشكوك فيها من خلال التخفيض في قيمتها عن طريق التنازل عن جزء من ملكية البنك لها عند الخوصصة.

- إعادة رسملة البنوك الجزائرية التي كلفت حوالي 1400 مليار دينار، إلى جانب عمليات تطهير مالي والتي تبلغ قيمتها ما بين 3 و 4 مليار دولار.

كما حمل تقرير خبراء FMI ضرورة القيام بـــ[75]:

- مراجعة المخطط المحاسبي البنكي وتأهيل الإطار المحاسبي.
- تقوية الرقابة البنكية من خلال تحليل المعلومات ودعم الرقابة الداخلية.
- تخفيض تكاليف الوساطة البنكية.

وكاستجابة لهذه المقترحات طرحت السلطات الوطنية مشروع خوصصة ثلاث بنوك جزائرية هي : القرض الشعبي الجزائري، البنك الوطني الجزائري وبنك التنمية المحلية، لتكون البداية ببنك القرض الشعبي الجزائري باعتباره أحد أقوى البنوك العمومية الجزائرية وأكثره استقطابا للمستثمرين الأجانب خاصة بعد تطهير محفظته المالية بالكامل، حيث تقرر بيع 51% من رأسماله، وقد أوكلت مهمة دراسة خصائص وميزات هذا البنك إلى بنك الأعمال " روتشيلد" ويرتقب فتح المناقصات الدولية الخاصة ببيع بنك CPA أواخر سنة 2006 ليتم الإعلان وسحب البنوك المهتمة والتي بلغ عددها حوالي 40 بنك منها أكثر من 10 بنوك فرنسية، على رأسها القرض التجاري والصناعي الفرنسي CIC والشركة العامة، إضافة إلى بنوك إيطالية وإسبانية وأيضا بنوك مغربية وعربية وأخيرا بنوك أمريكية كسيتي بنك الذي يرغب في تدعيم تموقعه بالسوق البنكي الجزائري لتسهيل عمليات التحويل الخاصة بالشركات النفطية الأمريكية، دون أن ننسى البنوك البريطانية التي وعبر مجموعتها SSBC تسعى للحصول على الحصة المباعة من هذا البنك، ومن المحتمل الإعلان عن هوية المشتري قبل فيفري 2007، وأن يصل مبلغ عملية البيع إلى حوالي 1.5 مليار دولار[77].

خلاصة القول نشير إلى أن بالرغم من أن مشروع فتح رأس مال القرض الشعبي الجزائري تعود إلى 2001 عندما أبدت Société général استعدادها في أخذ حصة لا تقل عن 50 % من رأس مال البنك ،إلا أنه لا يزال إلى اليوم لم يخوصص بسبب عوامل مختلفة أهمها استغراق عملية دراسة الجدوى والتدقيق المحاسبي لوقت طويل بسبب اختلاف النظام المحاسبي الوطني عما يتوفر على المستوى العالمي، لهذا وجب القيام بهذه الدراسة وفقا لمعايير دولية حتى يتسنى فهمها من قبل البنوك الأجنبية الراغبة في اقتناء الحصة المطروحة للخوصصة.

ضعف الأنظمة المحاسبية في الجزائر الأمر الذي أدى إلى وقوع عدة فضائح مالية بالبنوك ارتبطت أوّلها بإفلاس ثلاث بنوك خاصة ذات رأس مال جزائري (البنك التجاري والصناعي الجزائري، بنك الخليفة، والبنك الدولي الجزائري)نتيجة عدة أسباب هي: غياب أخلاقيات المهنة وغياب إطار تنظيمي للمنافسة، وضعف البنوك الخاصة في تمويل الاستثمار، عدم احترام قواعد التسيير الجيد للمهنة البنكية، وأخيرا غياب الشفافية وقواعد متفق عليها عند الإفصاح عن نشاط هذه البنوك، فمثلا بالنسبة لبنك الخليفة الذي تميز بغياب الشفافية وتأخره في تقديم تقارير معاملاته لبنك الجزائر، قامت لجنة الرقابة البنكية بإجراء عمليات رقابة شديدة كشفت عن ضعف الإدارة والتسيير لديه فأوقفت نمو شبكاته سنة 2001، وعن التحويلات المغالب فيها الخاصة بعمليات التجارة الخارجية، والإفراط

المسجل بالسيولة في حساباته لدى البنك المركزي، التجاوزات المتعلقة بالصرف وحركات رؤوس الأموال إلى الخارج فقامت بتعيين مسير مؤقت له في مارس 2003 وضح من خلال دراسته وجود عجز كبير في موارد البنك وعدم قدرته على الدفع، لذلك تم سحب اعتماد هذا البنك وحله في ماي 2003[78]، وأما الفضائح الثانية فتعلقت بالبنوك الوطنية العمومية التي سجلت هي الأخرى خسائر مالية قدرت بملايير الدينارات بسبب عدم تقيدها بمقاييس الحذر الدولية، فسنة 2004 لوحدها مثلا عرفت ما قيمته تفوق 200 مليار دينار جزائري ديونا غير مغطاة[79]، وانتشار ظاهرة الرشوة والعمولات، بالإضافة إلى بروز ظاهرة القروض غير مضمونة الدفع، والتأخر في نشر الحسابات وتقديم التقارير للبنك المركزي ناهيك عن ازدواجيتها في أغلب الأحيان، وأخيرا ضعف النظام المحاسبي البنكي الوطني الذي لم يعد متلائما مع ظروف الانفتاح على السوق البنكي العالمي فهو أصلا تم وضعه في ظروف مغايرة لهذا الواقع حيث أنه تشكل خلال الفترة الممتدة من 1969-1973، أي في فترة تميزت بالتخطيط المركزي، وهو الأمر الذي سمح بتوفير عدة ثغرات بإمكان أي بنك اتخاذها كأساس للتهرب من الرقابة المسلطة عليهم من قبل بنك الجزائر.

مما سبق اتجهت الجزائر انطلاقا من سنة 2001 إلى إحداث تعديلات جديدة على النظام المحاسبي الوطني من خلال إصلاح المخطط المحاسبي الوطني باتباع ثلاث مراحل هي[80]:

- تشخيص حالة تطبيق PCN مع تقريبه من المعايير والتطبيقات المحاسبية الدولية .
- إنشاء مشروع مخطط محاسبي جديد.
- تكوين مخطط محاسبي جديد.

حيث تم تحديد خلال نهاية المرحلة الأولى ثلاث اختيارات يمكن اعتماد واحدة منها أثناء القيام بعصرنة المخطط المحاسبي الجزائري وهي [81]:

- القيام بإعادة هيكلة هذا المخطط وفقا للظروف الاقتصادية والتغيرات القانونية التي يشهدها الاقتصاد الوطني .
- الحفاظ على بنية PCN مع إدخال بعض الحلول والتقنيات المتطورة من قبل IASB .
- إعادة صياغة PCN بشكل متطور ومعاصر للمعايير المحاسبية الدولية.

وأثناء اجتماع عقده CNC في 05 سبتمبر 2001 تقرر الأخذ بالاختيار الثالث ، أي الأخذ بمعايير IAS عند تكوين المخطط المحاسبي الجديد.

وفي هذا الإطار يمكن تجسيد هذه المقاربة من خلال الأخذ بالإجراءات العملية التالية[82]:

- تحليل المعايير المحاسبية المطبّقة على البنوك معيارا من جميع الجوانب: نظام المعلومات المالية، التنظيم...الخ، ومحاولة تحديد أهم التغيرات التي سوف تنجر عن تطبيقها في البنوك الوطنية.
- ضرورة تحليل إمكانيات البنوك الوطنية المتوفرة لديها خاصة فيما يتعلق ببرامج المعلومات في التأقلم مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية.

- إعادة تنظيم هياكل البنوك من خلال إعادة توزيع المسؤوليات بما يتماشى ومتطلبات تطبيق معايير IAS.
- إعادة النظر في مؤشرات الفعالية في البنوك.
- إعادة النظر في نظام المعلومات بما يجعل المعلومات المالية والمحاسبية وسيلة لتشجيع المنافسة.
- وضع برنامج مكثف لتكوين إطارات البنوك سواء في دورات محلية أو خارجية للتمكن من مفاهيم معايير IAS وتسهيل عملية تطبيقها بالبنوك من خلال التمكن منها.

خلاصـــة:

بالرغم من صعوبة تطبيق IAS بالبنوك، إلا أن أهميتها بهذا النوع من المؤسسات تتزايد لاسيما في ظل التوجه المتزايد نحو استخدام الأدوات المالية سواء بغرض المتاجرة أو التغطية، والتوجه نحو عولمة الأسواق المالية التي تفرض على البنوك نشر قوائمها المالية بشكل يسهّل على مستخدميها فهمها،الأمر الذي ادعّى على البنوك الجزائرية تبني هذه المعايير خاصة بعد أن أخذت الجزائر على عاتقها مهمة التوفيق بين مخططها المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية.

هوامش الفصل الثالث :

(1)- عبد الله منصوري، عولمة قواعد الضبط المصرفي وانعكاساتها على إقراض الدول النامية، الملتقى الدولي البحث عن النشوء في ظل العولمة المالية- الرجوع الى الواقع الاقتصادي الجزائري- جامعة باجي مختار ، عنابة،2004.

(2)- طارق عبد العال حماد، موسوعة المعايير المحاسبية، شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية، الجزء الثاني، عرض القوائم المالية الدار الجامعية، ص 400.

(3)- Claude Dufloux, Laurant Margulici, Finance Internationale Et Marchés De Gré A Gré ,Economica, Paris , 2eme édition, 1997, P17.

(4) - عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص79.

(5) - فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة كتب ثقافية شهرية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1990، ص 279.

(6)- المرجع نفسه، ص 303.

(7) - زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، نظرة عامة على بعض القضايا، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 1999 ،ص 279.

(8)- عبد الله منصوري، عولمة قواعد الضبط المصرفي وانعكاساتها على إقراض الدول النامية، مرجع سبق ذكره .

(9) - عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص40.

(10) عبد الله منصوري، عولمة قواعد الضبط المصرفي وانعكاساتها على إقراض الدول النامية، مرجع سبق ذكره.

(11)- عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص33.

(12) - بركان زهية، الاندماج المصرفي بين العولمة ومسؤولية اتخاذ القرار، مجلة اقتصاديات الشمال، العدد2، ص 142.

(13) - عادل محمد رزق، الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية، دار طيبة،2005، ص 218.

(14) - عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 38.

(15)- Bentabet, Dahi, « De La Montée En Crise Des Marchés Financiers » Colloque International En Finance : La Quête De L'Emergence Face A La Contrainte De La Globalisation Financière- Référence Au Contexte Economique Algérien , Université Badji Mokhtar ,Annaba , Novembre 2004.

(16)- براندا كانزالي، استنباط مؤشرات لتوفير إنذار مبكر بالأزمات المصرفية، مجلة التمويل والتنمية، يونيه1999، ص36.

(17)- أوجستين ج كارستز وآخرون، تفادي الأزمات المصرفية في أمريكا اللاتينية،التمويل والتنمية، سبتمبر 2004، ص31.

(18)- عادل محمد رزق، الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص 10.

(19) - عادل محمد رزق، المرجع نفسه، ص 10.

(20)- إبراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، مارس 2006، ص27.

(21)- عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، السياسات المصرفية، تحليل القوائم المالية ، الجوانب التنظيمية، البنود الإسلامية والتجارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 2002، ص 171.

(22)- طارق عبد العال حماد، موسوعة المعايير المحاسبية، الجزء الثاني، مرجع سابق الذكر، ص 403.

(23)- إدارة المخاطر المصرفية. www.alexbank.com .

(24) - أنظر إلى :

- عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، السياسات المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص 172.
- إدارة المخاطر المصرفية. www.alexbank.com .

(25)- إبراهيم الكراسنة ، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، مرجع سبق ذكره ، ص 14.

(26)- إبراهيم الكراسنة، نفس المرجع، ص 16-17.

(27)- إبراهيم الكراسنة، نفس المرجع، ص 18-19 .

(28)- الإفصاح المحاسبي للمصارف، مقالة منشورة على موقع صندوق النقد العربي.

(29)- طارق عبد العال، موسوعة معايير المحاسبة، (الجزء الثالث)، مرجع سبق ذكره، ص8.

(30)- عادل محمد رزق ، الاستثمارات في البنوكوالمؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص 251.

(31)- عادل محمد رزق ، نفس المرجع السابق ، ص 241.

(32)- الإفصاح المحاسبي للمصارف ، مرجع سبق ذكره.

(33)- عادل محمد رزق، الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية ، مرجع سبق ذكره، ص 236-237.

(34)- مقالة منشورة على الموقع :www.gccaao.org

(35)- طارق عبد العال، موسوعة معايير المحاسبة (الجزء الثاني)، مرجع سبق ذكره، ص 447.

(36)- طارق عبد العال، نفس المرجع، ص 447-448.

(37)- طارق عبد العال، موسوعة معايير المحاسبة (الجزء الثالث)، مرجع سبق ذكره، ص.....

(38)- عادل محمد رزق، الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره،ص...

(39)- المعيار المحاسبي الدولي 30، مقالة منشورة على : www.jps-dir.com

(40)- عادل محمد رزق، الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره،ص...

(41)- المعيار المحاسبي الدولي 30، مرجع سبق ذكره.

(42)- Christopher Hossfeld , l'application des normes IAS par les banques Allemandes, www.afc.cca.com

(43)- طارق عبد العال ، موسوعة معايير المحاسبة، الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره، ص 468.

(44)- الإفصاح المحاسبي للمصارف ، مرجع سبق ذكره،

(45)- طارق عبد العال، موسوعة معايير المحاسبة، الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره، ص 471.

(46)- Christopher Hossfeld , l'application des normes IAS par les banques ; op. cité

(47)- Christopher Hossfeld ,I bid.

(48)- عادل محمد رزق، الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص...

(49)- طارق عبد العال ، موسوعة معايير المحاسبة، الجزء الثالث، مرجع سبق ذكره، ص .....

(50)- المعيار المحاسبي الدولي 39، مقالة منشورة على الموقع: www.jps-dir.com

(51)- المعيار المحاسبي الدولي 39، مرجع سبق ذكره.

(52)-Francois Mouriaux, la juste valeur , quel enjeu en terme de politique monotaire et stabilité financière ? revue banque ,Paris, N°71, p135.

(53)- طارق عبد العال ، موسوعة معايير المحاسبة، الجزء الثالث، مرجع سبق ذكره، ص .....

(54)- المعيار المحاسبي الدولي 39، مرجع سبق ذكره.

(55)- Jean Michel Pacaud, Nomrmes IAS : difficultés d'application pour les banques Février 2003, www.ey.com .

(56) – Flandrin le marin, L'impact macroéconomique de la norme IAS 39 , Revue banque , op cité, p 124.

(57)- Flandrin Le Marin ,ibid. p 124-125.

(58)- المعيار المحاسبي الدولي التاسع والثلاثون، مرجع سبق ذكره.

(59)- Rami Feghali, Répondre aux exigences des normes IAS, les nouvelles normes comptables introduisent des évaluations en juste valeur, Février 2003, Banque magazine N° 644. www.pwcglobal.com

(60)- المعيار المحاسبي الدولي التاسع والثلاثون، مرجع سبق ذكره.

(61) أنظر إلى :

- Rami Feghali, répondre aux éxigences des normes IAS, op cité
- المعيار المحاسبي الدولي التاسع والثلاثون، مرجع سبق ذكره.

(62)-Flandrin le marin, l'impact macroéconomique de la norme IAS 39 , op cité, p 126.

(63)-Flandrin le marin ,Ibid, p 127.

(64)- Silvie matherat , Juste valeur et évaluation des actifs : le point de vue des autorités prudentielles, revue banque , op cité p 159-160.

(65)- Flandrin le marin, l'impact macroéconomique de la norme IAS 39.op cité 128.

(*)- Le conséquences du passage aux normes IFRS dans les groupes bancaires françaises, www.cybel.fr.

(66)- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، ص 195.

(67)- أنظر إلى: حياة نجار، مليكة زيغب، المصرفي الجزائر يعبر الإصلاحات الاقتصادية " تطور وتحديات" الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري- واقع وآفاق- جامعة 8 ماي 1945، قالمة، نوفمبر 2001، ص 42-46

(68)- الطاهر لطرش تقنيات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 195.

(69)- Media ban , décembre/Janvier 2005 N° 75, P5.
www.bank-of-algeria.dz

(70)- Olivia massaoud, le système bancaire en Algérie, www.Afric.com
www.bank-of-Algeria.dz

(71)- Saad lounes, les normes comptables IAS-IFRS, Elwatan économie, N°28,03/08/2005.
(72)- Ziani Nacer-Eddine, Le projet de nouveau plan comptable national, La quête de l'émergence face la contrainte de la globalisation financière référence au contexte économique Algérienne, Université Badji Mokhtar Annaba.
(73)- Saad lounes, les normes comptables IAS-IFRS, op cité .
(74)- Le FMI suggère la privatisation des banques en Algérie, Le quotidien 25/05/2004.
(75)- Privatisation des banques , El-watan, 28/06/2005.
(76)- El-watan économie ,07-13/11/2005, p 3.
- Le quotidien liberté N) 3594, du 21/07/2004.
- Liberté économique, 27/08 et 02/09/2003.

(77)- جريدة الخبر ، 2005/11/15.

(78)- Ziani Nacer-Eddine, Le projet de nouveau plan comptable national, op cité .
(79)- Ibid.
(80)- جاو حدو رضا، المعايير المحاسبية الدولية، اليوم الدراسي حول المعايير المحاسبية الدولية، جامعة باجي مختار، عنابة.

الخاتمة العامة:

تشير الدراسات إلى أن العولمة أكدت ضرورة تكثيف الجهود لإيجاد نوع من التوافق المحاسبي بين مختلف التطبيقات المحاسبية على المستوى الدولي، وذلك من خلال تطوير عملية إعداد المعايير الدولية التي أسفرت عن نتائج هامة أتت ثمارها في مطلع القرن الحالي ومازلت لحد الآن نتائج هذه الجهود تتوالى على الفكر والتطبيق المحاسبي على مستوى معظم دول العالم، حيث ومنذ ذلك الوقت أخذت صناعة المعايير المحاسبية واستخدام معايير المحاسبة الدولية تتطور وتنتشر بين العديد من الدول سواء بصفة تامة أو عن طريق الاسترشاد بها، لاسيما بعدما تم إعادة هيكلة لجنة المعايير المحاسبية الدولية وتحولها إلى مجلس للمعايير المحاسبية الدولية هدفه الرئيسي هو تحقيق نوع من التوافق المحاسبي بين التطبيقات المحاسبية المختلفة عبر مختلف الدول من خلال السماح لمجالس المحاسبة المحلية المشاركة في مشروع وضع المعايير المحاسبية الدولية.

وانطلاقا مما سبق تزايد الطلب على المعايير المحاسبية الدولية من قبل الدول التي لا تقوى على تحمل تكلفة صناعة المعايير الخاصة بها وتفتقر لبنية محاسبية قوية، ومن الشركات المتعددة الجنسيات التي أصبحت تكلفة إعداد قوائم مالية موّحدة ومراجعتها عبئا كبيرا عليها، وكذا من الشركات التي ترغب في تسجيل أوراقها المالية بأحد البورصات العالمية، وأخيرا من قبل البنوك التي أخذ نشاطها يتوسع في الاستثمار بالسوق المالي، ويتسع في إستخدام الأدوات المالية .

والجزائر كونها تفتقر إلى بنية محاسبية قوية وملائمة لما يحدث على المستوى العالمي سعت خلال السنوات الخيرة إلى إعادة صياغة مخطط محاسبي وطني يتوافق ومعايير المحاسبة الدولية وليكون أساس لتسجيل عمليات ونشاطات الشركات الوطنية خاصة في ظل الشراكة الأورومتوسطية واحتمال الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

وباعتبار أن المخطط المحاسبي البنكي هو مستنبط من المخطط المحاسبي الوطني، فإن البنوك الوطنية سوف لن تكون بمنأى عن الإلتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية لا سيما بعدما شهدته من فضائح مالية وإفلاس لعدّة بنوك.

ولقد كشفت هذه الدراسة عن عدة نتائج نذكر منها فيما يلي:

- أن نمو حركة الاستثمارات المالية عبر الدول سببت التوجه نحو تبني المعايير المحاسبية الدولية بفعل تزايد طلب المستثمرين على القوائم المالية المعدّة وفقا لهذه المعايير لتميزها بقابلية المقارنة .

- أن هيئة IOSCO كان لها دورا كبيرا في تطوير معايير IAS منذ نشأتها، وذلك من خلال هيئة التعاون مع مجلس IASB .

- أن هناك مجموعة كبيرة من الدول: اتجهت خلال السنوات الأخيرة إلى توفيق معاييرها الوطنية مع المعايير الدولية وذلك بدرجات مختلفة، كل حسب ظروفها الخاصة بها.

- أن علاقات الدول مع مجلس معايير المحاسبية الدولية تتم من خلال المجالس الوطنية، وأن مساهمات المجالس الوطنية في صناعة معايير IAS تتفاوت حسب توجه كل دولة نحو هذه المعايير وحجم بنيتها المحاسبية فهناك دولا تشارك في صياغة مشاريع المعايير الدولية، ودولا تساهم في إصدار المعيار ولها حق التصويت داخل المجلس، ودولا

لها مقاعد اتصال داخل المجلس، وأخرى تكثيف فقط بعرض رؤيتها في أي معيار من خلال التعليق على مشروع ذلك المعيار وبقية الدول تلزم شركاتها بالمعيار بما يلائم أوضاعها الاقتصادية دون أن يكون لها دورا في إصدارها.

- إن أهم مشاكل تطبيق معايير IAS هي الصعوبات المرتبطة بتبنيها من قبل البنوك، حيث تتميز المعايير التي تختص بالبنوك بالتعقيد لإدماجها مصطلحات مستحدثة يصعب فهمها وقياسها في بعض الحالات (كالقيمة العادلة) ووجود معيار محاسبي دولي واحد خاص بالبنوك هو IAS_{30} والذي يتعلق بالإفصاح عن قوائمها، كما يعتبر غياب معيار خاص بتقييم أصول وخصوم البنوك أحد أهم هذه الصعوبات الأمر الذي أدى بها إلى اتباع معيار IAS_{39} المتعلق بتقييم الأدوات المالية لكل شركة تحتوي على هذه الأصول أو عليها إلتزامات في شكلها و لم يأخذ بعين إعتبار خصوصية البنك.

- بالرغم من أن البنوك الوطنية خضعت لسياسات إعادة تأهيل منذ سنة التسعينات مست كل الجوانب بما فيها الجانب التشريعي (تعديل قانون النقد والقرض 1990) إلا أنها تبقى بعيدة كل البعد عن ما يحدث على الساحة البنكية الدولية من تطورات خاصة فيما يتعلق بتبني IAS، لذلك فهي مجبرة اليوم بالتقيد عند إعداد قوائمها المالية بتبني المعايير المحاسبية الدولية خاصة بعدما تم طرح مشروع خصوصية البنوك العمومية الوطنيـــــــة (كالقرض الشعبي الوطني) والذي يتوقف نجاحه على نشر قوائم مالية واضحة ومفهومة وقابلة للمقارنة تحمل بطيّاتها معلومات صادقة عن وضعية البنوك الوطنية ومراكزها المالية، الأمر الذي يساعدها على جذب مستثمرين متميزين هذا من جهة، أما من الجهة الثانية فإن تحديد بنك الجزائر ضمن أسباب ما شهده النظام البنكي الوطني من فضائح مالية، تلك التجاوزات المحاسبية التي قامت بها البنوك الوطنية سواء كانت خاصة أو عامة وهذا إن دلّ عن شيء فإنما يدل على وجود قصور بالمخطط المحاسبي البنكي الوطني الحالي الذي سمح بتوفير عدة ثغرات سمحت للبنوك الأخذ بها ومنعت إستقرار النظام البنكي والمالي.

قائمة المراجع

I- باللغة العربية :

أولا:الكتب :

(1)- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003.

(2)- أمين السيد أحمد لطفي،المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال، الدار الجامعية،الإسكندرية، 2005.

(3)- أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء، الدار الجامعية، مصر، 2005.

(4)- أمين السيد أحمد لطفي،الاتجاهات الحديثة في المراجعة والرقابة على الحسابات، الدار الجامعية، مصر،2005.

(5)- ثناء قباني، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، مصر،2002.

(6)- جان زيغلر، سادة العالم الجدد، العولمة- النهابون- المرتزقة- الفجر،مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،2003

(7)-رمزي زكي، العولمة المالية — الاقتصاد السياسي ورأس المال الدولي- دار المستقبل، بيروت، 1999.

(8)-رمزي زكي،ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي و أثارها على الدول النامية، الكويت،1993.

(9)- رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، من المبادئ إلى المعايير، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن.

(10)- زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، نظرة عامة على بعض القضايا، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،1999.

(11)- طارق عبد العال حماد ، موسوعة المعايير المحاسبية، شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية عرض القوائم المالية، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003/2002.

(12)- طارق عبد العال حماد، التقارير المالية: أسس الإعداد والعرض والتحاليل، الدار الجامعية، مصر.

(13)- طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، المحاسبة عن الاستثمارات والمشتقات المالية، الجزء الثالث، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003/2002.

(14)-طارق عبد العال حماد ، موسوعة المعايير المحاسبية، شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية، الجزء الثاني، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003/2002.

(15)-عادل محمد رزق، الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية، دار طيبة، القاهرة، 2000.

(16)-عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

(17)- عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، مصر.

(18)- عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف السياسات المصرفية، تحليل القوائم المالية ،البنوك الإسلامية والتجارية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002.

(19)-عادل مهدي، عولمة النظام الاقتصادي الوطني ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية 2003.

(20)-عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
(21)-محمد الفرجان حصن، إفريقيا وتحديات العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003.
(22)- ممدوح محمود منصور، العـــولمة دراسة في المفهـــوم والظاهرة والأبعاد، دار الجامعة الجديدة للنشر،2003.
(23)- محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية، الدروس المستفادة، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001.
(24)- سمير كامل محمد، المحاسبة المالية: المدخل النظري، قياس وتسيم الأصول قصير الأجل، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000.
(25)- فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة كتب ثقافية جديدة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1990.
(26)-يحي اليحياوي، العولمة أية عولمة ؟ إفريقيا للنشر، الدار البيضاء ،1999.
(27)- يوسف جربوع، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية، مؤسسة الوراق، الأردن، ط1، 2002.

ثانيـــا :المجلات:

(1)- مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، العدد16، 2001.
(2)- مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضير، بسكرة العدد 02، جوان 2002.
(3)- مجلة التمويل والتنمية، المجلد 39، العدد3، سبتمبر 2004.
(4)- مجلة العلوم الإنسانية، والعلوم الاجتماعية ، جامعة باتنة، العدد 07، ديسمبر 2002.
(5)- مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة تلمسان، العدد 15، نوفمبر2004.
(6)- مجلة العلوم الإنسانية، جامعة تلمسان ، العدد 24، سبتمبر 2005.
(7)- مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المجلد 18، العدد03.
(8)- مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 03، ديسمبر2005.
(9)- مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2003.
(10)- مجلة التمويل والتنمية، مارس 2002.
(11)- مجلة التمويل والتنمية، مارس 2001.
(12)- مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2002.
(13)- مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 116.
(14)- مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 116.
(15)- مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 116.

ثالثا:المقالات المنشورة على مواقع الانترنيت :

(1)- خليل حسن:أصل العولمة وآثارها،2002. www.albayan-magazine.com

(2)- مصطفى العبد الله الكفري، العولمة: المفهوم والمصطلح،2004. www.rezgar.com

(3)- محمد أمحزوم، العولمة بين منظورين، 2002. . www.albayan-magazine.com

(4)- ويليام ماكلين، الجزائر تتوقع بدء خصخصة بنك القرض الشعبي في سبتمبر أو أكتوبر ، 2006/06/27.
www.masrawy.com

(5)- موقع بنك الجزائر. www.bankofalgeria.dz

(6)- عبد الله جوزيف، عولمة ماذا ؟ كيف؟ لمن؟2004 .www.urfig-org

(7)- محمد آدم، العولمة وآثارها على اقتصاديات الدول الإسلامية. .www.mmsec.com

(8)- عبد الرحمن تيشوري، العولمة: الواقع-الآفاق-الحل، مقال منشور في الانترنيت.

(9)- عبد السلام اديب، تناقضات العولمة الليبرالية، الحوار المتمدن، العدد600، 2003. .www.rezgar.com

(10)- أنور قوهان شان، أزمة جنوب شرق آسيا، مقال منشور في الانترنيت.

(11)- جين شيك فون، أهمية معايير المحاسبة الدولية في دفع النمو الإقليمي. .www.jsp-div.com

(12)- المعيار المحاسبي الدولي الثلاثون، 2006. www.jsp-div.com .

(13)- نعيم سابخوري، معايير محاسبية عالمية موحدة، هل تولد بعد عام 2005؟. www.jsp-div.com

(14)- مقال عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، منشور على موقع. www.gccaao.org

(15)- المعيار المحاسبي الدولي، التاسع والثلاثون، . www.jsp-div.com

رابعا:النشرات والدراسات والجرائد

(1)- نشرة بنك الإسكندرية، المجلد 34، 2002. www.alexbank.com

(2)- إبراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، مارس 2006،دراسة منشورة على موقع صندوق النقد العربي. www.amf.org.ae

(3)- الإفصاح المحاسبي، دراسة منشورة على موقع صندوق النقد العربي. www.amf.org.ae

(4)- جريدة الخبر 2005/11/15.

(5)- جريدة اليوم : 2000/09/27 .

خامسا: الملتقيات و الأيام الدراسية:

(1)- الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري (واقع وآفاق) ، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، نوفمبر 2001.

(2)- اليوم الدراسي حول المعايير المحاسبية والأنظمة المحاسبية المقارنة، جامعة باجي مختار، عنابة.

II- باللغة الفرنسية:

A/ Les livres

(1)-Antoine Sardi, Pratique De La Comptabilité Bancaire, Afges éditions,1999.
(2)-Claude Dufloux, Laurent Margulici, Finance Internationale Et Marchés De Grés A Gré, Economica, 2eme édition ; Paris, 1997.
(3)-Frédéric Teulon, Les Marchés Des Capitaux , Seuil , Paris, 1997.
(4)-Jean-Pierre allegret, Globalisation Financière Et Mutations Du Système Monétaire International, P.cabin(cour) ,L'Economie Réponse, Sciences Humaines Editeurs, 2000.
(5)-Mokhtar Bellaiboud, Pratique De L'Audit, Berti Edition ,Alger, 2005.
(6)-Rober Obert, Pratique Des Normes IAS/AFRS, Dunod, Paris 2004.
(7)-Salah Mouhoubi, la Mondialisation En Marche, Enag Edition, Alger, 2003.
(8)-Sylvie Lépicier, Pratique Des Normes IFRS Par La Profession Bancaire, Revue Banque Edition , Paris,2005.
(9)- Bertrand Affilie Frank Rimmbert, l' Evolution Economique Du Monde Depuis 1880, Avmand Colin, Paris, 1998.
(10)- Pierre Vernimment , Finance D'Entreprise, 3ème Edition, Dalloz, Paris, 1998.

B/ Les revues:

(1)-Banque Magazine, N° 644, Février 2003.
(2)-Media Banque, N°75, Décembre /Janvier 2005.
(3) la juste valeur et la gestion d'actif, revue d'économie financière, N°73.
(4)- IFRS, Enquête Européenne, 2005, Mazars.

C/ Internet et Journaux :

(1)-Christopher Hossfeld, L'Application Des Normes IAS Par Les Banques.
www.afc-cca.com.

(1)-El-Watan Economique : 7-13/11/2005.
(2)-Olivia Massoud , Le Système Bancaire En Algérie. www.afric.com
(3)-Liberté Economique : 16-22/07/2003et 02/09/2003.
(4)-Quotidien d'Oran : 13/07/2003, 15/07/2003, 20/07/2004. 25/05/2004,19/05/2006.
(5)-Normes Internationales D'Information Financière (IFRS)/ Normes comptables internationales (IAS), Microsoft Novision Et L'Adoption Des Normes IAS Dans L'Union Européenne A L'Echange De Janvier 2005, Livre Blanc, Janvier 2004.
(6)- Jean Michel Pacaud, Nomrmes IAS : difficultés d'application pour les banques Février 2003, www.ey.com .
(7)- Le conséquences du passage aux normes IFRS dans les groupes bancaires françaises. www.cybel.fr.
(8)- www.IASB.org.

D/ Colloques :

(1)-Colloque International En finance , La Quête De L'Emergence Face A La Contrainte De La Globalisation Financière, Université Badji Mokhtar,,Annaba , 2004.

الـملخص:

إذا ما تم اعتبار أنه بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة يكون النظام العالمي الجديد قد أكمل مكوناته، فإنّ الفضائح المالية التي عرفتها أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات الأخيرة من انهيارات شديدة في البنوك، تذبذبات متفاوتة بالأسواق المالية وافلاسات عديدة للشركات الكبرى قد أطاحت بهذا الأساس، وأكّدت حاجة هذا النظام إلى وجود هيئة دولية تقوم بإدارة الجانب المحاسبي له من خلال إصدار مجموعة من المعايير المحاسبية ذات صبغة عالمية ويعتمد عليها عند إعداد القوائم المالية لتصبح أكثر شفافية وقابلية للمقارنة، بمعنى أنّه في ظل تزايد حجم التجارة العالمية وعولمة الأسواق المالية الدولية أصبحت الحاجة إلى المعلومات المحاسبية تزداد يوما بعد يوم على المستوى الدولي، كما أصبحت التقسيمات المحاسبية لكل دولة تتأثر هي أخرى بحجم الصفقات الدولية، الأمر الذي أدّى إلى المطالبة بإيجاد نوع التوافق المحاسبي العالمي لاسيما بعد ما خلّفته من خسائر محلّية التطبيقات المحاسبية أمام كل من المستثمرين الدوليين، الشركات المتعددة الجنسيات والحكومات التي تميل إلى خلق مناطق حرة.

وكنتيجة لما سبق اتخذت لجنة المعايير المحاسبية الدولية، والتي استبدلت انطلاقا من سنة 2000 بـ IASB دور المسير للنظام المحاسبي الدولي، والواضع للمعايير المحاسبية الدولية، هذه الأخيرة التي استلهمتها من المعايير الانجلوساكسونية لتصبح كمرجع محاسبي عالمي تعتمده كل من الشركات المتعددة الجنسيات، البنوك وحتى شركات التأمين.....الخ. مع الإشارة هنا إلى أنّ عملية تبنيها من البنوك قد خلقت إشكاليات عدّة أهمها تلك المرتبطة بتبني القيمة العادلة "Juste Valeur " والمصنفة ضمن صعوبات IAS 39.

وأمام هذا الوضع أصبح لزاما على الدول النامية التي تتميز بضعف مراجعها المحاسبية التوجه نحو تبني هذه المعايير والتوافق معها، لاسيما بالنسبة للاقتصاد الجزائري الذي هو في ظل الشراكة الأورومتوسطية ملزم بخلق فضاء متماثل مع نظيره الأوروبي على المستوى المحاسبي، خاصة بعدما شهده من فضائح مالية تمثلت أهمها في إفلاس مجموعة من البنوك الخاصة.

الكلمات المفتاحية: العولمة، الفضائح المالية، التوافق المحاسبي، المعايير المحاسبية الدولية، القوائم المالية الموحدة، البنوك، القيمة العادلة.

Résumé

Les nouvelles normes IAS et la création d'un référentiel comptable unique en Europe marque une étape clef dans la construction de l'Europe financière, c'est à dire que l'économie algérienne en voie de partenariat avec les européens devra faire face à un espace bien soudé et homogène sur le plan comptable et financier(déjà unifie sur le plan monétaire « zone euro ») .

Ainsi, toutes les sociétés cotées établis dans l'union européenne devront appliquer le référentiel IAS dans leur compte , consolidés(au plus tard 2005).

Toutefois, certains points techniques sont actuellement au centre de débat dans notre étude, nous avons mis en exergue la spécificité des banques, du fait que la valorisation des instruments financiers décrites dans IAS 39 reste problématique , et les discussions se poursuivent avec IAS B pour trouver un compromis acceptable pour tous les parties .

Soulignons enfin, que l'IAS 39 soulève la question de la juste valeur (faire value) dont l'objectif central consiste à mettre en avant les éléments d'amélioration de l'évaluation des banques et d'information financière .

Notre mémoire reste avant tout un essai d'incursion dans le domaine des normes standard internationales de type anglo-saxons dans le domaine comptable, sous domination des marchés financiers internationaux .

***Les mots clés**: Mondialisation, scandales financiers, harmonisation comptables, les normes comptables internationales, états financiers consolidée, banques, Juste valeur.*